

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER –  
Biskra Faculté des Sciences  
Economiques et Commerciales et Sciences de  
Gestion Département des Sciences  
Economiques Réf : ..... / D.S.E /2016.



جامعة محمد خيضر- بسكرة كلية العلوم  
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم  
الاقتصادية المرجع : ..... / ق.ع. /  
2016

# الموضوع

أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان  
التجاري - دراسة حالة الجزائر -  
2016-1990

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص نقود ومالية

الأستاذ المشرف: إعداد الطالب:

سديرة سامي فريد عبة

الموسم الجامعي: 2017/2016

<http://www.univ-biskra.dz>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وعرفان

قال الله عز وجل ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ سورة الإسراء الآية 111

و قال أيضا ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ سورة إبراهيم الآية 07

فالحمد والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ثم الفضل والشكر والثناء إلى كل الأساتذة الذين كانوا سندا لي في إتمام إنجاز هذا الموضوع.

وأخص بالذكر من امتدت يديه في ما أنجزته، توجيهها ومراجعة منه وإشرافنا الأستاذ الفاضل فريد عبة

كما لا أنسى الأستاذين الفاضلين عبد الرزاق بن زاوي و لحسن دركوري على نكائهم وتوجيهاتهم

كما أتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الموقرين أعضاء لجنة المناقشة على ما قدموه لنا من ملاحظات قيمة حول هذا البحث.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو من بعيد راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عنى خير الجزاء.

# الأهداء

أهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجيا أن يتقبله مني ويجعل

ثوابه في ميزان أعمالني.

إلى قرة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما والدي العزيزين أدامهما الله لي ، راجين من الله

أن ينزل شفائهم عليهما .

إلى من زين أيامي أنواتني .

إلى كل الأهل و الأصدقاء و الأحباب .

إلى كل طالب علم.

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة ودعوة خالصة

### تحديد إشكالية البحث

تعتبر التجارة البنينة للبناء الاقتصادي لأي مجتمع، ويعتبر التصدير محورا هاما في قيام التجارة الخارجية بين الدول باعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ توجب وجود عملية تبادل العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى وسيلة عرفت بسعر الصرف، والتي لها دور أساسي في الحياة الاقتصادية اليومية كون الدول لا تستطيع أن تعيش بعيدة عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تنسم به أسواق الصرف.

يعتبر سوق الصرف من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة السيطرة عليها للتحكم في مجرى الاقتصاد الداخلي أو الخارجي، وقد تعكس أهمية هذا الدور على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية الكلية والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية. ففي البلدان المتقدمة عادة تحدد الإدارة الاقتصادية هدف استقرار النمو ومعدات التضخم كأهم أهداف سياسة سعر الصرف، فيما نجد أن معظم البلدان النامية تسعى إلى تقليص معدلات التضخم وتحسين وضع الميزان التجاري كهدف رئيسي لسياسة إدارة سعر الصرف.

وفي الواقع فإن دراسة قيمة العملة ترتبط ارتباطا وثيقا بدراسة أسعار الصرف، ذلك أن سعر الصرف هو الذي يحدد قيمة العملة، هذه القيمة غالبا ما تكون انخفاضا وقلما تكون ارتفاعا وباعتبار عملية تخفيض قيمة العملة هي الأكثر تداولاً نظرا لآثارها الهامة والمتعددة على الاقتصاد، فهي من بين السياسات الموجهة إلى معالجة وتصحيح التوازنات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد، لكن هذه السياسة لها من الآثار ما ينعكس على الأشخاص الاقتصادية (الأفراد، المشروعات، الحكومة) وعلى الاقتصاد القومي.

وعليه عمدت الدول النامية بالأخص التي عانت من مخلفات الاستعمار كالتبعية الاقتصادية والأزمات المالية العالمية التي تمس أضعف الحلقات الاقتصادية إلى انتهاج سياسة تخفيض قيمة العملة للحد من نزيف العملة الصعبة وتحسين في ميزان المدفوعات والميزان التجاري باعتباره أحد مكوناته .

ومن بين هذه الدول النامية الجزائر التي عرفت مشكلات العجز الحاد في موازين مدفوعاتها وبالأخص على مستوى الميزان التجاري، وذلك بصورة أصبحت تهدد بشكل خطير إمكانيات النمو الاقتصادي لهذا البلد ، ولقد بدأت تظهر هذه المشكلات مع بداية التسعينيات مع انهيار أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى امتصاص احتياطي الصرف الجزائري، وعليه بذلت جهودا كبيرة من خلال خططها التنموية لأجل تقليص حدة التبعية التي

ورثتها عن الحقبة الاستعمارية ولتحقيق ذلك كان لزاما عليها انتهاج سياسة مغايرة نظرا لما يمر به الاقتصاد الجزائري، وذلك في الانتقال من اقتصاد موجه تتولى فيه الدولة أداء الحياة الاقتصادية و تفرض احتكارها على دواليب الاقتصاد إلى اقتصاد السوق ، إضافة إلى العمل على تحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات والتغلب على الاختلال في الميزان التجاري ومن بين هذه الحلول وجدت أداة سعر الصرف كعنصر فعال لعلاج هذا الاختلال.

لقد تفادى مسئولو التسيير الاقتصادي في بادئ الأمر التحدث عن عملية التخفيض واستعملوا بذلك عبارة الانزلاق التدريجي الذي استمر من 31 ديسمبر 1987 إلى غاية 31 ديسمبر 1990 ثم تصحيح قيمة الدينار في السوق إلا بعد التفاوض مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1990 على برنامج إعادة هيكلة وتصحيح الاقتصاد، حيث بدأت عملية التخفيض كحتمية لا بد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فمن خلال هذه السياسة كانت السلطات الاقتصادية تنتظر أن تكون ذات آثار ايجابية أكثر من أن تكون سلبية.

ومما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

### ❖ ما هو اثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري الجزائري ؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو سعر الصرف والنظريات المفسرة له ؟
- ماذا يقصد بتخفيض قيمة العملة وما التغيرات التي تطرأ عليها؟
- هل توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين وضعية الميزان التجاري؟
- إلى أي مدى تساهم عملية تخفيض العملة المحلية في زيادة صادرات البلد؟
- ما هو الآثار المترتبة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات و الواردات ؟
- هل سياسة تخفيض العملة كافية لوحدها لحل العجز في الميزان التجاري ؟

### فرضيات الموضوع:

وللإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. نظريات سعر الصرف هي النظريات التي تفسر أسباب تخفيض ورفع قيمة العملة.
2. يمكن أن تكون سياسة خفض القيمة أداة فعالة للمحافظة على العملة المحلية.
3. يوجد في المدى الطويل علاقة ايجابية بين تخفيض سعر صرف العملة المحلية وبين الميزان التجاري.
4. نجاح سياسة تخفيض العملة يعتمد على مرونة طلب كل من الصادرات والواردات البلد المعني.
5. تساهم سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في زيادة الصادرات وتحسن الميزان التجاري.
6. بإمكان سياسة تخفيض العملة لوحدها إعادة التوازن للميزان التجاري دون اتخاذ إجراءات تكميلية .

### تحديد إطار البحث :

يعتمد البحث على دراسة وتحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري مع دراسة لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016 وتمت الدراسة بالاعتماد على التقارير السنوية التي يصدرها البنك المركزي والمديرية العامة للجمارك بالإضافة إلى الإحصائيات التي أصدرت من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات والديوان الوطني للإحصاء، واستخدمنا برنامج Eviews4 لمعرفة أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات الجزائرية.

### أسباب و دوافع اختيار الموضوع : تكمن في:

1. الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع ومعرفة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري
2. يعد موضوع تغيرات أسعار صرف العملات من بين المواضيع التي تحظى باهتمام الباحثين في الاقتصاد ضمن إطار التجارة الخارجية نظر لتأثيره على صادرات الدول التي تخفض في قيمة عملتها .
3. محاولة قياس أثر تخفيض العملة لتطور سعر الصرف في الجزائر وأسباب تخفيض الدينار الجزائري .

### أهمية الدراسة :

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على

الاستجابة للصدّات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد، بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف خاصة سياسة التخفيض التي لا تزال محور النقاش بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول، ومن أجل إبراز طبيعة العلاقة بين تخفيض سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر قمنا بإسقاط الدراسة على وضعية الاقتصاد الجزائري وخصوصيته كونه يعتمد على مورد وحيد ألا وهو العائدات البترولية، بالإضافة إلى إتباع الجزائر لسياسات الإصلاح الاقتصادي والرامية إلى تحرير الأسواق وانفتاحها على الخارج مما يساعد على نقل الأثر المالي للميزان التجاري.

### أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذا البحث إلى إدراك الأهداف التالية:

- 1- تقديم إطار نظري حول سعر صرف العملة وأهم النظريات المحددة له ومضمون سياسة تخفيض العملة
- 2- توضيح العلاقة السببية بين تخفيض العملة والميزان التجاري ومن ثم على الاقتصاد ككل .
- 3- معرفة الأسباب الحقيقية وراء تخفيض الدينار الجزائري وتتبع أثر ذلك على الميزان التجاري .

### المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي استعمل المنهج الإحصائي الذي يستند على تقنية دراسة الحالة ، وعن الأدوات المستخدمة في هذا البحث كانت عبارة عن جداول وإحصائيات متعلقة بميزان التجاري وإحصائيات عن سعر صرف العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية إضافة إلى استخدام برنامج Eviews4 المتخصص في الدراسات القياسية والإحصائية وذلك في استخدام ميزة الارتباط الخطي البسيط.

### الدراسات السابقة:

1. هجيرة عبد الجليل : اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر .

تهدف الدراسة محاولة دراسة سلوك سعر الصرف على توازن ميزان التجاري وكذلك معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر الصرف.



واستخدمت مجموعة من الأدوات التحليلية المالية التي تساعدنا في تحديد الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فتمت معالجته بواسطة الأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية ، كما اتبعت أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة .

وقد خلصت الدراسة على انه توجد علاقة في المدى الطويل بين التغيرات سعر الصرف الأورو و الدولار ورصيد الميزان التجاري والى انه لا توجد علاقة سببية بين سعري الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري الجزائري .

2. سمية زيرار وآخرون ، اثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004) مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 36، العدد 2009، 02.

تناولت هذه الدراسة موضوع اثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري و الهدف من هذه الدراسة هو تقديم دالة الطلب الأجنبي على الصادرات و الطلب المحلي على المستوردات و دالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية و المستندة إلى اختيار التكامل و توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي و الدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات و تحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط .

3. مراد عبد القادر : دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003.

تهدف الدراسة إلى محاولة تشخيص العرض النقدي في الجزائر وتطوره و العوامل المؤثرة فيه و محاولة بحث و تقدير أهم المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

واستخدم المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لبحث مفاهيم سعر الصرف ووظائفه ونظرياته و استخدمت المنهج التاريخي في سرد تطور الاقتصاد الجزائري واستخدم أيضا المنهج القياسي في دراسة الحالة لقياس اثر أهم المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .

وقد توصل إلى أن نظام الصرف المتبع في الجزائر أدى إلى خلق سوق موازية للصرف وأن تدهور المفاجئ لسعر الصرف البترول أدى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ الاقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف وتوصلت أيضا أن أية عملة تتعرض إلى التقلبات ومخاطر كثيرة يؤثر ذلك على الأوضاع التوازنية المختلفة.

4. حنان لعروف :سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين التغيرات أسعار الصرف و التوازن الخارجي خاصة على الحساب الجاري وإلقاء الضوء على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض العملة في بلد يسير في طريق النمو و منفتح على العالم الخارجي كالجزائر .

واستخدمت المنهج الاستقرائي من خلال استقراء لمجموع الدراسات المتعلقة بالموضوع و استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على جملة من الإحصائيات و بيانات و استخدمت المنهج الإحصائي من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى.

وقد توصلت إلى أن سياسة سعر الصرف لم يكن الغرض القضاء على اختلال التوازن الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي و مواكبة تطوراته ،خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف مرنة وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة سعر الصرف .

أهم ما يميز الدراسة :

اتصفت هذه الدراسة عن سابقتها بأنها أخذت احد أدوات سياسة سعر الصرف المتمثلة في تخفيض العملة على غرار الدراسات السابقة التي اهتمت بسعر الصرف بمفهومه الشامل وكذلك طول الفترة قيد الدراسة التي تراوحت بين 1990 إلى غاية 2016 حيث قمنا بدراسة الجانب النظري والتطور التاريخي لاقتصاد الجزائري من 1986 أي بعد أزمة البترول إلى غاية 2016.

صعوبات البحث:

وعند قيامنا بهذا البحث صادفنا بعض الصعوبات منها ندرة المراجع المتعلقة بموضوع تخفيض العملة على الميزان التجاري، وخاصة تضارب المعطيات من هيئة إلى أخرى و تحقيقا لهذا الهدف المنشود في تحليل وتقييم تأثير تخفيض العملة الوطنية وبيان مدى تأثيرها على الميزان التجاري.

الإطار العام للموضوع :

فقد وجدنا من المناسب تقسيم البحث إلى ثلاث فصول على النحو التالي :

تناولنا في الفصل الأول الذي جاء بعنوان **سعر الصرف: أنظمته ، سياساته ونظرياته**. والذي قسم إلى أربعة مباحث كتالي:

1. مفهوم سعر الصرف.

2. آليات تحديد سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه.

3. آلية عمل سوق الصرف.

4. سياسات ونظريات سعر الصرف.

وفي الفصل الثاني الذي جاء بعنوان **الميزان التجاري وأثر تخفيض قيمة العملة على توازنه** والذي قسم إلى أربعة مباحث كتالي:

1. ماهية ميزان المدفوعات .

2. مفهوم الميزان التجاري

3. مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة.

4. اثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري.

وفي الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري والذي قسم إلى ثلاث مباحث كتالي:

1. تطور سياسة الصرف في الجزائر

2. تطور الميزان التجاري الجزائري .

3. الدراسة التطبيقية لتخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري.

الفصل الأول

سعر الصرف

أنظمتها، سياساتها ونظرياتها

## تمهيد

لقد تطورت الحياة الاقتصادية وتطورت معها العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال، ولكن ذلك لن يتم إلا إذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول، ويمكن أن تكون هذه العملة عملة أحد البلدين المتعاملين، كما يمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذو أهمية اقتصادية، وهنا في إطار ما يعرف بعملية صرف العملات، هذه العملية التي أصبحت لا غنى عنها لما لها من أثر على ميزان المدفوعات و الميزان التجاري معاً، بحكم أن المعاملات الخارجية سوف تعقد على أساس عملات ذات أوزان كبيرة وهنا يتجلى لنا أهمية الصرف في الحياة الاقتصادية لأي دولة وهذا ما يجرنا للحديث عن سعر الصرف وعن أهمية هذا الأخير وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

- ❖ المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف.
- ❖ المبحث الثاني: آليات تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
- ❖ المبحث الثالث: ديناميكية سوق الصرف.
- ❖ المبحث الرابع: سياسات ونظريات سعر الصرف.

## المبحث الأول : مفهوم سعر الصرف .

إن اتخاذ العملة كوسيلة للتبادل ومقياسا للقيمة، أمر يسهل بقسط كبير في المعاملات الاقتصادية والتجارية، والتي تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل دولة معينة إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة عملات أجنبية معينة، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى بسعر الصرف وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية سعر الصرف وأصنافه وأنظمته .

## المطلب الأول : ماهية سعر الصرف

في هذا الجزء نقوم بتعريف سعر الصرف وذكر خصائصه وأهميته.

## الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

بالنظر إلى تسوية العمليات الجارية فأنها تتم باستخدام العملة الوطنية على خلاف العمليات التجارية مع الخارج فهي تتطلب استخدام علاقة تحدد الاختلاف بين قيمة العملة المحلية وعملة البلد الأجنبي، هذه العلاقة تعرف بسعر الصرف. ويعرف سعر الصرف بعدة تعاريف نذكر منها:

"النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم. ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات.<sup>1</sup>

"عبارة عن نسبة مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين أو أكثر، حيث يمكن أن نعتبر إحدى العملتين بمثابة سلعة والعملة الأخرى بمثابة ثمن لها. وبهذا المعنى يعبر سعر الصرف عن قيمة ما تساويه الوحدة الواحدة من العملة الوطنية مقوما في شكل وحدات من العملة الأجنبية".<sup>2</sup>

"التحول من قوة شرائية عالمية إلى قوة شرائية محلية، أي استبدال العملات الأجنبية بالعملة الوطنية".<sup>3</sup>

"أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي".<sup>4</sup>

إن الطلب على النقد الأجنبي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فالطلب المحلي على سلعة أجنبية من دولة ما يمثل طلب على العملة الأجنبية لتلك الدولة، بقيمة السلع ويمثل أيضا عرضا للعملة الوطنية

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 107 .

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 103.

<sup>3</sup> حسن خلف فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 203.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص 203.

بنفس القيمة، أما الطلب الأجنبي من دولة ما على سلعة محلية يمثل طلبا على العملة الوطنية بقيمة السلعة ويمثل أيضا عرضا للعملة الأجنبية لتلك الدولة بنفس القيمة، لذلك فإن الاستيراد يزيد من الطلب على العملات الأجنبية في السوق الوطني ويزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، في حين أن التصدير من السلع يزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية في الأسواق العالمية ويزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: خصائص سعر الصرف

لسعر الصرف ثلاثة خصائص نذكرها بإيجاز:

**أولا/ المقاصة:** هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق والديون معا، الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة. والمقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين، وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة. أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها قبل الدول الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.<sup>2</sup>

**ثانيا/ المضاربة:** وهي من العمليات الآجلة التي تتم في السوق الآجلة، و يقصد بها محاولة المضارب الحصول على أرباح تتمثل في الفرق بين سعر البيع والشراء بين فترتين زمنيتين مختلفتين في سوق واحدة. ويقوم المضارب بعمليات بيع أو شراء وفقا توقعه، فإذا توقع المضارب ارتفاع في أسعار الصرف يقوم بالشراء حاليا والبيع لاحقا ويسمى هنا مضارب على الصعود، وإذا توقع العكس فيبيع حاليا ليشتري لاحقا، وهنا يسمى مضارب على النزول. وعليه فالمضارب يعرض نفسه للمخاطر على أمل الحصول على أرباح تتوقف على مدى صدق توقعاته و تحليلاته.<sup>3</sup>

### ثالثا/ التغطية:

تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تامين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هاني عرب، المساعد في المالية الدولية (ملتقى البحث العلمي)، نقلا عن الموقع: [www.rsscra.com](http://www.rsscra.com)، تاريخ التصفح: 2017/02/15 الساعة 17:30.

<sup>2</sup> محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 67.

<sup>3</sup> رقية حساني، محاضرات في العلاقات التجارية الدولية، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2012، ص 21.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 22.

الفرع الثالث: أهمية سعر الصرف<sup>1</sup>

يشترك سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة تربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول " وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدات التضخم والنمو الحقيقي. "

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت ذاته، فهو أهم الأسعار كونه إذا استخدم كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضي وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدول وما يترتب عن ذلك من تحقق نتائج توسعية في مجال الإنتاج، العمالة والنمو بشكل عام، ومن أخطر الأسعار كونه إذا استخدم بشكل سيئ وغير مرضي يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه.

## المطلب الثاني : أصناف ووظائف سعر الصرف

## الفرع الأول : أصناف سعر الصرف

يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، وبالتالي لا يمكن أن نحدد العلاقة الموجودة بين دول معينة والعملات الأخرى من خلال التسعيرة اليومية المعلنة عليها في فترات معينة، وإنما تتدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغ عديدة لكل منها مدلولها واستعمالها الخاص. ويمكن التمييز بين عدة تصنيفات لأسعار الصرف حيث نجد:

- حسب الآجال: سعر الصرف الآجل، سعر الصرف العاجل.
- حسب طريقة التسعير: سعر الصرف المباشر، سعر الصرف الغير مباشر.
- حسب القيمة: سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الفعلي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف التوازني.
- حسب الثبات: سعر الصرف الثابت، سعر الصرف المتغير.

أولا/ حسب الآجال: نجد نوعين: سعر الصرف الآجل وسعر الصرف العاجل.

**1- سعر الصرف الآجل:** تعتبر عملية الصرف لأجل إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعرا للصرف يحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، ونكون بصدد

<sup>1</sup> الزهرة بن بركة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف- دراسة حالة الجزائر- (1993-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2007، ص3.



عملية الصرف لأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد (48) ساعة من إبرام العقد، وتستعمل عملية الصرف الآجل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات، حيث أن سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتستعمل أيضا من طرف المضاربيين حينما يتوقعون مستقبلا ارتفاع سعر العملة التي يشترونها.

**2- سعر الصرف العاجل (الفوري):** تعتبر عملية الصرف فورية إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، تمتد فترة الصرف الفوري إلى غاية ثمانية وأربعون (48) ساعة من لحظة إبرام العقد.

إن الفرق بين عملية الصرف الآجل وعملية الصرف نقدا (العاجل) يتمثل في تاريخ التسليم والاستلام، حيث يكون متأخرا بالنسبة للصرف الآجل ويكون في أقل من ثمانية وأربعون (48) ساعة بالنسبة للصرف الفوري.<sup>1</sup>

**ثانيا/حسب القيمة:** ونميز بين أربع أنواع هي: سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي، وسعر الصرف التوازني.

**1- سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة، فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.<sup>2</sup>

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن القول إن سعر الصرف يتغير تبعا لتغير ظروف العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة.

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا. التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية. كما يمكن لسعر الصرف الاسمي أن يأخذ منحى اتجاهي مغايرا لمستواه الحالي في الآجل الطويل وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة.<sup>3</sup>

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى: سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 97-106.

<sup>2</sup> مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1993، ص 07.

<sup>3</sup> [http://www.arab-api.org/develop\\_1.htn](http://www.arab-api.org/develop_1.htn) ، date : 01/04/2017, 17:30.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي، نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي ، دار بلقيس ، الجزائر ، 2011، ص 103.

2- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، كما يعتبر مؤشرا تجاريا مرجحا يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين (تفاضل) معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة.<sup>1</sup> باعتبار انه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، وبالتالي فهو يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، وتظهر العلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة التالية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times (\text{مؤشر الأسعار المحلية} / \text{مباشر الأسعار الأجنبية})$$

وعليه فان سعر الصرف الحقيقي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الدولتين طرفي المعاملة، حيث أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للدولة، كما يسمح بقياس تأثيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

3- **سعر الصرف الفعلي:** يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة. وبما أن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب أو لتدابير أخرى مختلفة، فمن الواضح أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، إنما هناك سعر صرف فعلي للصادرات وآخر للواردات.<sup>2</sup>

#### ❖ سعر الصرف الفعلي للواردات:

هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

#### ❖ سعر الصرف الفعلي للصادرات:

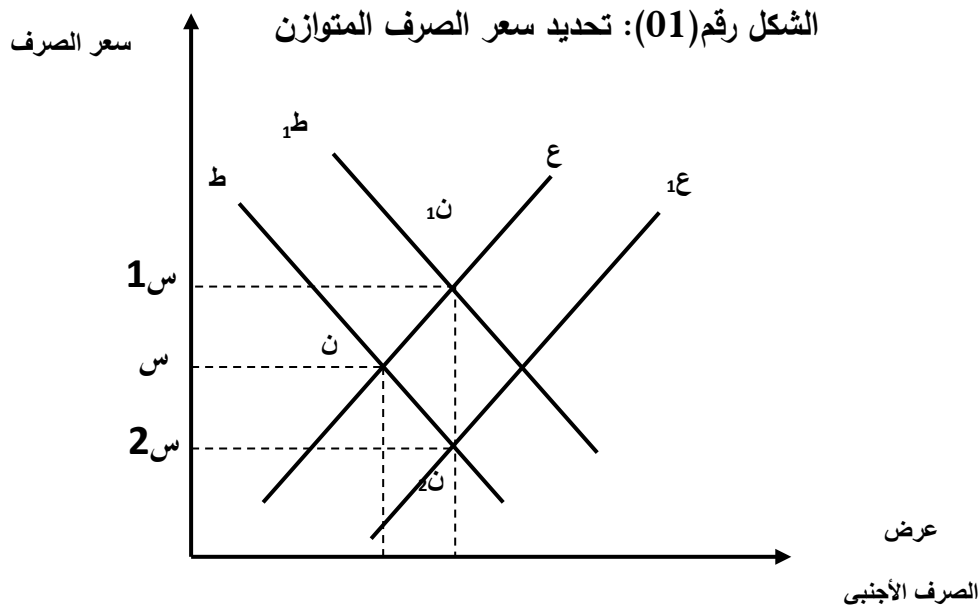
هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات. كما يعرف على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات

<sup>1</sup> مروان عطون، مرجع سابق، ص 07.

<sup>2</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص ص 76-77.

الأجنبية، حيث ترجح على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.<sup>1</sup>

**4- سعر الصرف المتوازن:** سعر الصرف المتوازن يكون متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أنه يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وبالتالي فهو يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.<sup>2</sup> إن سعر الصرف المتوازن ما هو إلا مجرد فكرة نظرية لا وجود لها في الواقع العملي، ذلك نظرا للديناميكية السريعة للاقتصاد الدولي، والتي تؤدي إلى ندرة حدوث تساوي العرض والطلب، إلا أن البعض يرى أنه يمكن تقدير السعر المتوازن فقط من خلال مقارنة أسعار العملة للوصول إلى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن، وعلى أية حال فإن سعر الصرف المتوازن سريع التغيير بين لحظة وأخرى حتى إذا لم تتغير العوامل المؤثرة في الطلب والعرض على النقود، وفي حالة حدوث تغيرات حقيقية في مكونات الإنتاج المحلي أو المستورد من الخارج، وهو ما يعني حدوث تغيرات في جانب الطلب المحلي على الواردات الأجنبية. ويمكن التعبير عن سعر الصرف المتوازن بالشكل الآتي:



المصدر: حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، زهراء الشرق، مصر، 1998، ص 39.

تمثل النقطة (ن) نقطة التوازن التي يتساوى عندها العرض مع الطلب على العملة، وبذلك يكون سعر الصرف المتوازن = (س). أما في حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات المعروض منها، يرتفع سعر الصرف المتوازن ويصبح (س1) بينما نجد أنه في حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب يتجه السعر إلى الانخفاض إلى (س2).

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 77.

<sup>2</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، في مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر، 2003، ص 04.

يلاحظ أن سعر الصرف التوازني يتوقف حدوثه على بعض المتغيرات الأخرى أهمها:

➤ معدل نمو الدخل القومي

➤ معدل التغيير النسبي في المعروض النقدي.

➤ معدل التغيير في سعر الفائدة.

➤ اتجاه الطلب على النقود.

ويرى كينز أن سعر الصرف المتوازن يمكن اعتباره بديلا تقديري للتعريفية الجمركية، ذلك أن التعريفية الجمركية تعتبر أسلوب وقائي يستخدم في موازنة الطلب المحلي على الواردات الأجنبية مع الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية.<sup>1</sup>

ثالثا/حسب طريقة التسعير: يتم التمييز بين سعر الصرف المباشر وسعر الصرف الغير مباشر.

1- سعر الصرف المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. مثلا 1 دج = \$0.25.

2- سعر الصرف الغير مباشر: يقصد به عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. مثل \$1 = 4 دج.<sup>2</sup>

رابعا: حسب الثبات: نميز بين: سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المتغير.<sup>3</sup>

1- سعر الصرف الثابت: يقصد به سعر الصرف الذي لا يتغير ويبقى معدله ثابتا، وذلك لان الحكومة والسلطات النقدية تتدخل في سوق الصرف حفاظا على الاستقرار النسبي لقيمة عملتها.

2- سعر الصرف المتغير: يقصد به سعر الصرف الذي تتغير قيمته من لحظة إلى أخرى من خلال قوى السوق الحرة دون تدخل حكومي، وغالبا ما يرتبط تحدد الأسعار المتغيرة بوضع حدود دنيا وعظمى لتقلبات الأسعار.

**الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف**

إن سعر الصرف يمارس عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها:<sup>4</sup>

أولا/ الوظيفة القياسية: يمثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريق سعر الصرف نجد الأسعار المحلية باعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع تعبيرها النقدي بعملات

<sup>1</sup> حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 39-40.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 96.

<sup>3</sup> محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 22.

<sup>4</sup> أمين رشيد كونه، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة المستنصرية، بغداد، 1985، ص 205-206.

وطنية، يعني أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة لقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة.

**ثانيا/الوظيفة التطويرية:** وهذه الوظيفة تتلخص في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة، بهدف تشجيع هذه الصادرات كما أنه من الممكن تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد بسعر أقل من الداخل حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف.

**ثالثا/ الوظيفة التوزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فمثلا عند انخفاض سعر الصرف الدولار إزاء الين الياباني، وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية فستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيرادها توازن نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين سترتفع احتياطات الأمريكية من الدولارات، وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني، إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها، ستؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

### المطلب الثالث : أنظمة سعر الصرف

يقصد بنظام الصرف ذلك الإطار القانوني الذي يتحدد بداخله سعر الصرف وتنفذ بواسطته كل العمليات الاقتصادية أو التجارية منها، إنما يتحدد أساسا بعرض العملات الأجنبية و الطلب عليها، و يتأثر بنمط قاعدة الذهب المرتفعة، حيث مر هذا النظام بعدة مراحل تاريخية من بينها نظام قاعدة الذهب، هذا الأخير ساد استعماله قبل الحرب العالمية الأولى و حتى إلى غاية أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ليحل محله بعد ذلك النظام الورقي الإلزامي، والذي ساد إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية. ولقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار.

إلا أن الأمر سرعان ما تم تجاوزه بإعلان الرئيس نيكسون في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلى الذهب، لقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيارا لنظام بريتون وودز.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 115.

## الفرع الأول : نظام سعر الصرف الثابت.

غالبا ما يرتبط سعر العملة المحلية بسعر عملة دولة أخرى تكون على أساس المعاملات الاقتصادية والصفقات المبرمة بينهما فيثبت سعر الصرف إلى عملة هذه الدولة إما تثبيتا مطلقا أو كليا وهي تلك الحالة التي تثبت فيها قيمة الحصول على وحدة أجنبية من عدد وحدات النقد المحلي ويخضع هذا التثبيت إلى قرارات السلطات النقدية بناء على الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة كما قد يخضع إلى تثبيتا جزئيا حيث يسمح للعملة المحلية أن تتقلب ارتفاعا وانخفاضا وبنسبة معينة وهو نظام شائع الاستعمال وحسب بنك التسوية الدولية لتحقيق أجرا هذا البنك سنة 1989 وآخر سنة 2004 واستنتج بأن المعاملات بواسطة سعر الصرف الثابت جزئيا تطورت بنسبة 215% بحيث بلغت به المعاملات إلى 1590 مليار دولار يوميا.<sup>1</sup> وفي ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

\* **عملة واحدة:** في ظل هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال بالنسبة للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي، ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996، 20 عملة بالدولار الأمريكي و14 عملة بالفرنك الفرنسي.<sup>2</sup>

\* **سلة من العملات:** بعد أزمة الدولار بداية 1960 الناتج عن العجز المتراكم في ميزان المدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية وخروج الذهب إلى الدول الأوروبية، أدى إلى انخفاض قيمة الدولار وهذا ما أدى إلى عدم مصداقية الدولار، ومن هنا بدأ التفكير في نظام سعر صرف آخر جديد يعتمد على نظام النقد الدولي، وتقرر في عام 1969 بين الدول الأعضاء إضافة حصة مالية إضافية إلى صندوق النقد الدولي (FMI) أطلق عليها اسم حقوق السحب الخاصة، وتتكون هذه الأخيرة من سلة عملات، وصلت السلة قبل عام 1999 إلى 16 عملة متكونة أساسا من عملات الدول التي كانت نسبة التجارة الخارجية تفوق 1%، لكن كثرة العملات الموجودة في سلة العملات أدى إلى شبه استقرار عام في أسعار الصرف من جهة، وجعل طريقة حساب وحدة حقوق السحب الخاصة معقدة نوعا ما، لذلك اعتمد عملات الخمس دول الأولى من حيث التجارة الخارجية وهذه العملات هي (الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، الجنيه الإسترليني).<sup>3</sup> ومن بين أنظمة سعر الصرف الثابت :

<sup>1</sup> مدحت صادق ، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص 59.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع السابق، ص115.

<sup>3</sup> محمد طالب عوض، التجارة الدولية ، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990، ص 369.

أ- نظام سعر صرف ثابت مطلق: يحدد نسبة للذهب أو لسلة من العملات بسعر معين وثابت وغير قابل للتغيير أو التحرك.

ب- نظام سعر صرف ثابت غير مطلق (قابل للتعديل): يحدد سعر صرف للعملة بسعر ثابت ويمكن أن يتغير ولكن في مجال محدود ويسمى هذا المجال بهامش التغيير مثلا: بعد الحرب العالمية الثانية (II) حدد سعر الصرف للعملات نسبة للدولار بأسعار ثابتة ولكن كان بإمكانها التغيير في مجال  $\pm 1\%$ .<sup>1</sup>

تقييم نظام الصرف الثابت: وتشمل المزايا والعيوب كما يلي:

مزايا نظام الصرف الثابت: تحقق هذه القاعدة للدول التي تطبقها بعض المزايا كأن تجعل عملتها قابلة للتحويل وتستقر هذه العملة في تعادلها. وكذلك لما تؤدي إليه ميزان المدفوعات من توازن تلقائيا إضافة إلى:

- يوفر هذا النظام إطارا راسخا للمبادلات الدولية مما يشجع هذه المبادلات، ومن شأن استقرار المعاملات الاقتصادية أن تؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية و إن كان هذا الرسوخ والاستقرار نسبيا إذ من الممكن أن يتزعزع في حالات التخفيض والرفع من قيمة العملة.
- تكفل قاعدة الذهب لمن يطبقها أيضا التحكم في كمية النقود التي يسمح بإصدارها في المجتمع وهذه الميزة غير موجودة في ظل نظام حرة الصرف والنقود الورقية.

عيوب نظام الصرف الثابت: وفي المقابل فقد أخذ على هذا النظام بعض العيوب نذكر منها:

- تسعى الدولة في ظل هذا النظام إلى المحافظة على توازنها الخارجي على حساب التوازن الداخلي وعلى ذلك يمكن أن يحدث التعارض بين التوازن الخارجي وبين ما يجب أن يطبق من سياسات اقتصادية داخلية.
- يؤدي نظام الصرف الثابت إلى نشاط المضاربة.
- يصعب في ظل هذا النظام إجراء تخفيض لقيمة العملة، إذ تخشى السلطات المختصة المساءلة السياسية عند القيام بالتخفيض، كذلك إذ كانت الدولة تتبع نظام التعادل المطبق في إطار ص.ن لم تكن لتستطيع أن تقوم بتخفيض قيمة عملتها بدون موافقة الصندوق إلا في حدود معينة.<sup>2</sup>

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن.

إن انهيار نظام الصرف الثابت بعد قرار الرئيس الأمريكي نيكسون رسما في عام 1971 عن التخلي عن

<sup>1</sup> زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص84.

<sup>2</sup> محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح، دار النهضة العربية، مصر، 2001، الطبعة الأولى، صص 20-21.

قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.<sup>1</sup> وانهيار نظام بريتون وودز في أوائل السبعينات في ناحيتين مهمتين هما:

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل.

وثانياً: قاعدة الصرف بالذهب التي انقلبت إلى قاعدة الصرف بالدولار.

وهما الأساسان اللذان حكما عرض الاحتياطات النقدية الدولية طيلة فترة عمل الصندوق منذ إنشائه في أواسط الأربعينات حتى انهياره في أوائل السبعينات، وقد توج ذلك الانهيار أحداث هامة تمثلت بإتباع العديد من الدول سعر الصرف العائم أو المرن، وإنزال الولايات المتحدة الأمريكية كأول صيرفي في العالم، وتدهور قيمة الدولار ورفضه كوحدة حساب فعلية لنظام النقد الدولي.<sup>2</sup> وفي ظل هذا النظام فإن تحديد قيمة الصرف بين العملات تتحدد وفقاً لقواعد حرية السوق أي بدلالة العرض والطلب على العملات، كما نستطيع أن نميز بين عدة أنظمة صرف حرة منها:

➤ نظام الصرف المرن الحر ويعرف باسم التعويم الحر.

➤ نظام الصرف المرن الموجه و يعرف باسم التعويم المدار.

أولاً/ نظام سعر الصرف المرن المدار (التعويم المدار).

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدراً كبيراً من المرونة لأسعار الصرف وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعة وشراء للعملات الأجنبية لتفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، وكمثال على هذا النظام نأخذ النظام النقدي الأوربي الذي كان يعطي مرونة تامة لتغير سعر الصرف لكن ضمن حدين معينين، حد أعلى وحد أدنى، وبالتالي لا تتدخل الحكومة أو السلطات المختصة إلى إذا تجاوز سعر الصرف الحد الأعلى أو انخفض إلى ما دون الحد الأدنى في هذا النظام يحدد أولاً سعر معين مرغوب فيه للصرف ثم يحدد بعد ذلك الحد الأعلى والأدنى للمجال الذي يسمح لسعر الصرف بالتحرك ضمنه، ويكون هذان الحدان واقعين على طرفي سعر الصرف المرغوب، وعملت به الدول الأوروبية 11 دولة (فرنسا، النمسا، بلجيكا، فنلندا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، اليونان) منذ 1979 حتى انتقالها إلى العملة الأوروبية الموحدة اليورو عام 2001.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بول سامويلسون، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 30.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن الحبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، 1986، ص 37.

<sup>3</sup> أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 271.



ظهر نظام التعويم المدار في أعقاب انهيار نظام بريتون وودز القائم على التثبيت المدار ولقد اختلف الأسلوب الذي اتبعته الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حيث ظهر أسلوب الربط إلى سلة عملات تأخذ في الحساب هيكل التجارة الخارجية للبلد العضو وأسلوب الربط إلى سلة حقوق السحب الخاصة وقد استهدف هذا الأسلوب تحقيق قدرا أكبر من المرونة في الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف بما يضمن استقراره في نفس الوقت.

### ثانيا/ التعويم الحر:

يتم في هذه الحالة تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير سعر الصرف في سوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب<sup>1</sup> ، بصفة حرة دون تدخل السلطات، وتتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة، للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق، أي تعزيز قوى السوق على تحديد سعر الصرف أي هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوة السوق ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا لها.<sup>2</sup>

**تقييم نظام الصرف الحر:** وتشمل المزايا والعيوب كما يلي:

**مزايا نظام الصرف الحر:** نذكر منها:

- يؤدي سعر الصرف الحر إلى علاج الاختلالات في المبادلات الخارجية، وبالتالي القضاء على اختلال ميزن المدفوعات عندما يكون ذلك ضروريا، ومن خلال هذه الآلية فهو يحتفظ بالتوازن ويقضي على الاختلالات التي تستمر لفترات طويلة.
- تستطيع الدولة في ظل هذا النظام أن تتبع ما يناسبها من سياسات اقتصادية مستقلة، إذ تستطيع تقدير ما يناسبها من سياسات خاصة.
- يعفي هذا النظام السلطات المختصة من المسؤولية السياسية أمام الشعب عن تخفيض سعر الصرف.

<sup>1</sup> Michel, jura. *technique financier international*, dunod, Paris 1999, p 113

<sup>2</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص 110.

- يسمح هذا النظام بامتصاص جزء من الضغوط المضاربين إذ يلطف العلاقة المباشرة بين ضغوط المضاربة من ناحية وتغيرات الاحتياطات وأسعار الفائدة من ناحية أخرى وهو بذلك يمتص الأزمات.
- يعطي مرونة للسلطة النقدية والمالية في التعامل مع المعطيات الاقتصادية العالمية.
- يتصف هذا النظام بالسهولة، إذ يقوم على التنظيم الآلي، ويتحدد سعر الصرف فيه وفقا للعرض والطلب وهو يظهر التعادل الحقيقي لسعر الصرف ويستبعد مشكلات العملات النادرة.
- البنوك المركزية لا تحتفظ باحتياطات كبيرة من العملات الأجنبية من أجل الحفاظ على سعر الصرف.

### عيوب نظام الصرف الحر:

نذكر منها:

- عدم الثقة في العملة الأجنبية لاحتمال ارتفاع أو انخفاض قيمتها بشكل كبير.
- لا يقضي هذا النظام على التبعية بين الاقتصاديات.
- يصعب التخطيط في ظل هذا النظام.
- يفقد هذا النظام جزء كبير من فوائده في حالة عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال داخل الدولة، إذ أن ذلك لن يسمح للدولة باتخاذ السياسة النقدية الأذمة.
- إن من شأن تقلب في سعر الصرف الإضرار بالتجارة الدولية وعدم الاستقرار في المبادلات التجارية وحركة لاستثمارات بين الدول.

### الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف.

نظام الرقابة على الصرف هو ذلك النظام الذي تتحدد فيه سعر الصرف بطريقة إدارية وتحليلية من جانب الدولة وبالتالي تقوم بمعايير خاصة بالدولة على أساس اعتبارات داخلية مقام القاعدة التي يستند عليها تحديد سعر الصرف في ظل ثبات سعر الصرف. وتحل الدولة محل قوى العرض والطلب التي يتحدد سعر الصرف في ظل نظام حرية سعر الصرف وعلى ذلك يمكن القول بأن الرقابة على الصرف هي فن بمقتضاها تحتكر الدولة شراء النقد الأجنبي وبيعه بحيث تقوم بدور محتكر الشراء والبيع معا بالنسبة للعملات الأجنبية، وذلك حتى تستطيع تجميع الكميات المتاحة منه وهي قليلة والتحكم في بيعها وتوزيعها حسب الأولويات بحيث تبقى الكميات المطلوبة في حدود الكميات المعروضة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص32-34.

تقييم نظام الرقابة على الصرف: وتشمل المزايا والعيوب كما يلي:

المزايا نظام الرقابة على الصرف:

وفي الحقيقة إن مزايا هذا النظام ما هي إلا أهداف له وتتمثل في:<sup>1</sup>

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى ممن قيمتها الحقيقية وهذا عن طريق تقييد الطلب على الصف الأجنبي.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية سواء عن طريق رفع الترخيص بالصرف أو فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.
- التحكم في حجم وطبيعة الواردات.
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تتسجم فيها الاستثمار الأجنبي مع متطلبات السياسات الاقتصادية للدولة.
- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- إعطاء معاملة تفضيلية للوارد من مختلف السلع.

عيوب نظام الرقابة على الصرف:

ونذكر منها:

- يتطلب نظام الرقابة على الصرف أجهزة على درجة من الدقة.
- إمكانية استغلال بعض الثغرات في القوانين التي تنظم لرقابة على الصرف، كتهريب الأموال مثلاً.
- يفتقد هذا النظام إلى المرونة اللازمة لتغيير سعر الصرف في الوقت المناسب والملائم.
- تقلص حجم التجارة الدولية وتضييق حرية المعاملات الاقتصادية.

**المبحث الثاني : آليات تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه**

لسعر الصرف عدة طرق للتحديد وذلك لتعدد العوامل المؤثرة فيه وتعمل إلى تغييره وعلى هذا الضوء

تطرقنا في هذا المبحث إلى الآليات التي يرسم عليها سعر الصرف وأهم العوامل التي تؤثر فيه .

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987، ص 145

**المطلب الأول: آليات تحديد أسعار الصرف.**

يتحدد سعر الصرف بإحدى الحالتين:

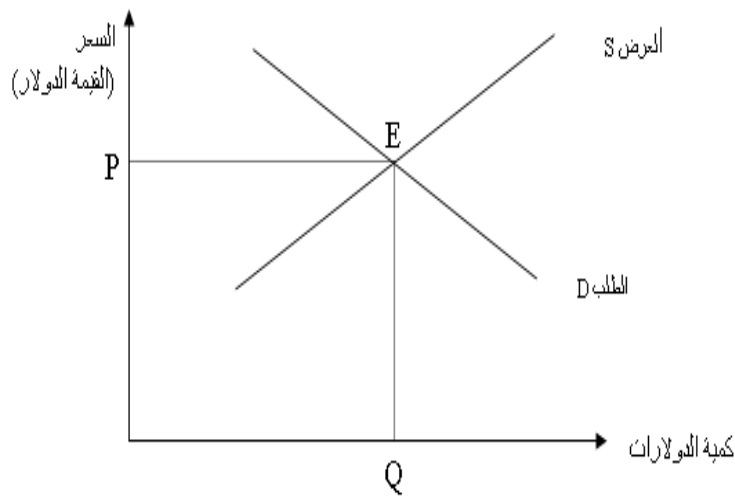
**الفرع الأول: التحديد الواقعي لسعر الصرف**

في هذه الحالة يتحدد سعر الصرف كأى سعر آخر من خلال تفاعل قوي الطلب والعرض على العملة بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيه مثل المضاربة، مستوى أسعار الفائدة، وسعر الخصم وغيرها ، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وبقية العملات الأخرى، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب بعيدا عن التدخلات الحكومية، تحت النظام المرن أى بسعر صرف معوم. وعليه فإن العرض والطلب هما المحددان الأساسيان لسعر العملة.

هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها وعلاقة طردية بين قيمة هذه العملة والكمية المعروضة.

والشكل التالي يوضح آلية تحديد سعر الصرف.

**الشكل رقم (02): آلية تحديد سعر الصرف**



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 ، ص 108.

يمثل المنحنى **D**: جانب الطلب ويأتي من جانب البلد المستورد (ويندرج ضمن الجانب المدين من ميزان المدفوعات) ووفقا لقانون الطلب هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها .

أما المنحنى **S** : فيمثل جانب العرض ويأتي من جانب البلد المصدر ( ويندرج ضمن الجانب الدائن من

ميزان المدفوعات) وطبقا لقانون العرض هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المعروضة منها. ويعتبر سعر الصرف المحدد في النقطة E أي تقاطع منحى العرض والطلب عن سعر التوازن وهذا معناه أن كمية الطلب على الدولارات تساوي كمية عرضها ، ولكن ماذا يحدث لو ازداد الطلب أو العرض على الدولارات في سوق الأجنبي ؟ .

وقبل أن نجيب على هذا السؤال لا بد لنا أن نتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الطلب على الدولارات فهناك ثلاثة أسباب رئيسية أو محددات وراء الطلب على الدولار الأمريكي من خارج الولايات المتحدة الأمريكية وهي :

### (1) التجارة الدولية للسلع والخدمات :

فمثلا المستورد الجزائري الذي ينوي شراء سيارة أمريكية فإنه سيتوجب عليه اقتناء الدولارات الأمريكية لتسديد قيمتها للعميل الأمريكي في نيويورك، وبالتالي يولد الطلب على سلع وخدمات بلد معين الطلب على عملته.

### (2) شراء السندات والأسهم الأمريكية :

إذا أراد بنك معين لدولة ما أن يشتري سندات حكومية أمريكية فعليه أن يحصل على الدولار مقابل بيعه لعملة بلده، وبالتالي فإن الطلب على الأصول المالية لدولة ما يترجم بالطلب على عملة هذه الدولة .

### (3) شراء العقارات والاستثمارات الاقتصادية الأجنبية:

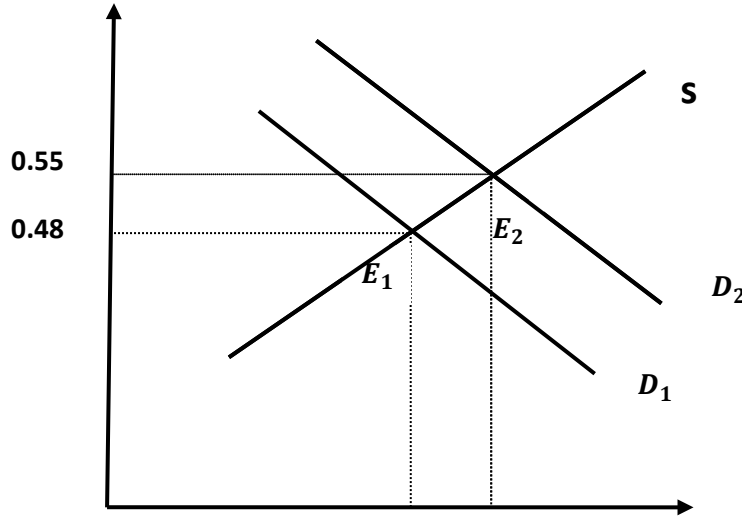
مثل المصانع والمعدات فمثلا شراء مصنع في مدينة نيويورك يتطلب الحصول على الدولارات لتسوية عملية الشراء

فجميع الأسباب السابقة تؤدي إلى زيادة الطلب الجزائري على الدولار الأمريكي ، فإذا حدث العكس في هذه العمليات السابقة فالأمريكيون الذين يريدون شراء سلع وخدمات جزائرية أو الاستثمار في السوق المالية الجزائرية عليهم بيع دولاراتهم و شراء الدينار الجزائري الذين هم في حاجة إليها ، وبالتالي فهم يقومون بعرض الدولار والطلب على الدينار الجزائري . فإذا ازداد الطلب على الدولارات في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين الجزائريين نتيجة لزيادة احتياجهم على شراء السلع الأمريكية مع ثبات عرض الدولار ، فإن منحى الطلب سينتقل من D1 إلى D2 وبذلك ينتقل مستوى التوازن من E1 إلى E2 وهو ما يجعل سعر التوازن يرتفع من 0.48 إلى 0.55 دينار للدولار وبالتالي تحسن قيمة الدولار بالنسبة للدينار وفي المقابل انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، فيتعين على المستورد الجزائري أن يدفع عدد أكبر من الدينار لحصوله على دولار واحد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> خالد صافي الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر ، الأردن، 1999 ، ص 366.

والشكل أدناه يوضح تحديد سعر صرف بزيادة الطلب على السلع الأجنبية.

الشكل رقم (03): تنشيط الطلب على السلع الأجنبية



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 110.

ونفس الشيء سيطراً على سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار من تغيرات ارتفاع وانخفاض عند حدوث تغيرات زيادة أو نقصان في ظروف العرض من الدولارات الأمريكية في سوق الصرف الأجنبي وبافتراض ثبات ظروف الطلب.

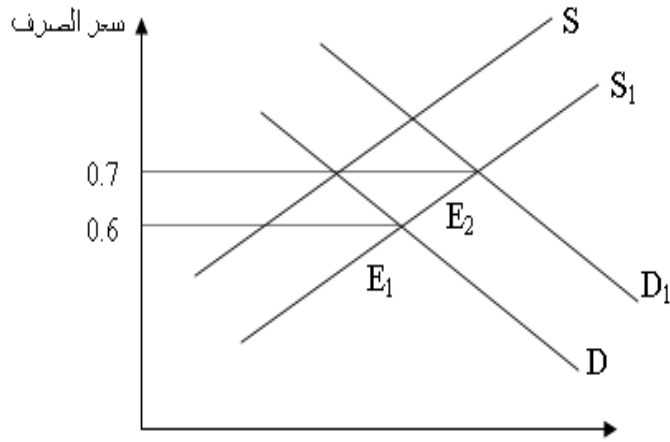
### الفرع الثاني : تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف الثابت السعر المحدد قانوناً من طرف الحكومات حيث تتدخل السلطات النقدية بتحديد القيمة الخارجية لعملة الوطنية خلال فترات متفاوتة لكي تحافظ على قيمة عملتها واستقرار سعرها والحيلولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه على المستوى المحدد متصدية بذلك لقوى السوق وتأثيرها.<sup>1</sup>

ولقد تم بموجب نظام سعر الصرف الثابت ربط العملات بالذهب والذي يمكن تحويله إلى الدولار، فلنفرض أن الجزائر قررت تثبيت سعر الصرف الدولار مقابل الدينار بـ 0.7 ونتيجة لعملية ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة الاستثمارات في الجزائر وبالتالي زيادة عرض الدولار وانتقال منحنى العرض إلى اليمين من S إلى S1 وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، 1996، ص 55.

## الشكل رقم (04): تغيرات أسعار الصرف



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد العلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 110.

من الافتراض السابق أي زيادة عرض الدولار في السوق الجزائرية بزيادة الاستثمارات الأجنبية فان هذا العمل سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار إلى 0.6 مثلا وذلك بسبب الوفرة ولأن الحكومة قررت تثبيت الدينار بالدولار فأنها ستحاول منع انخفاض الدولار إلى المستوى 0.6 وبالتالي تلجأ إلى شراء كميات من الدولار مقابل الدينار و بالتالي زيادة الطلب على الدولار فينتقل منحنى الطلب لأعلى من D إلى D1 وبذلك ثبات السعر عند 0.7 والعكس صحيح عند شراء السلع الأمريكية . ولكن استمرار نظام تثبيت سعر الصرف يشكل صعوبة بالغة حيث يتطلب هذا النظام لاستمرارية وجود احتياطي من العملات الأجنبية تمكن البنك من التدخل بائعا ومشتريا للعملات كلما لزم الأمر ، ونظرا لمحدودية الاحتياطات ونفاذها ، فلا يمكن أن يستمر هذا النظام عند سعر محدد مثل 0.7 لذا نرى أن الدول التي تطبق النظام الثابت تغيره من حين لآخر وذلك لإعطائه نوعا من المرونة<sup>1</sup> .

## المطلب الثاني: العوامل الكمية المؤثرة في سعر الصرف.

إن من أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف ما يلي:<sup>2</sup>

## الفرع الأول: التغيرات في قيمة الصادرات والواردات

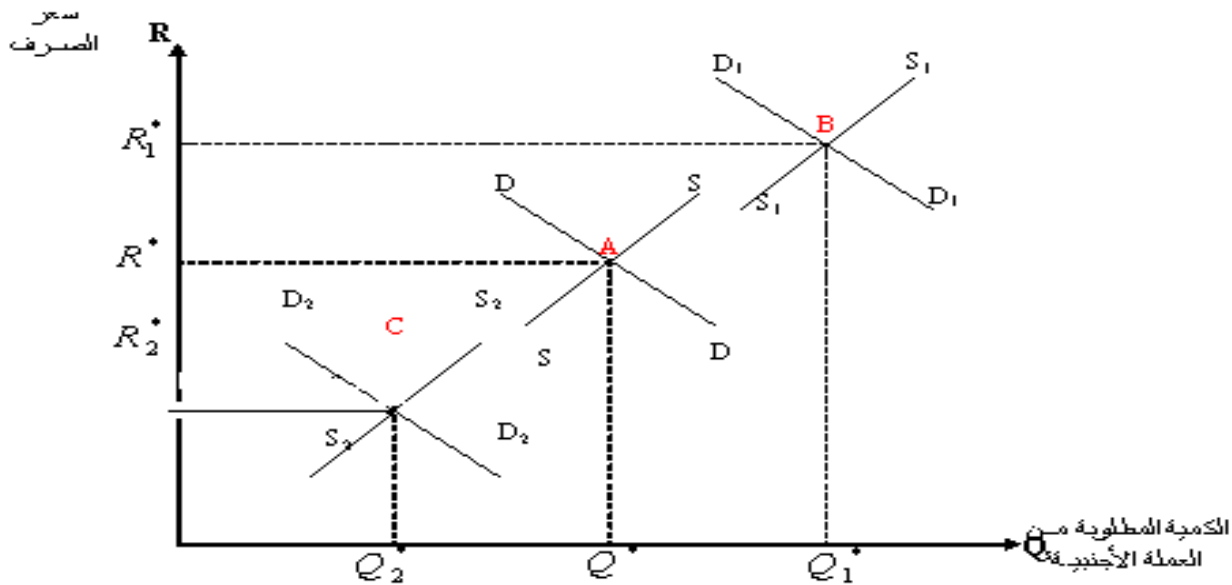
إن التغيرات في الاستيراد و التصدير معا سواء بالزيادة أو النقصان يؤدي إلى تغير سعر الصرف سواء بالزيادة أو النقصان حيث يتوقف ذلك على درجة التغير واتجاهه سواء بالنسبة لمنحنى الطلب أو منحنى العرض

<sup>1</sup> خالد صافي الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مرجع سابق ، ص ص 372 - 370.

<sup>2</sup> عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 158-159.

كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تغيرات طلب وعرض العملة الأجنبية



المصدر: مبارك بن زايد، "نظرية الأسواق الفعالة - دراسة حالة سوق الصرف دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي بشار، 2005 / 2006، ص 8.

نلاحظ من الشكل أنه في حالة تغير الطلب والعرض بالزيادة معا من (DD) و (SS) إلى منحنى الطلب والعرض الجديد بين (D1D1) و (S1S1) فإن الكمية المطلوبة والمعروضة من العملة الأجنبية تنتقل من  $Q^*$  إلى  $Q_1^*$  وينتقل سعر الصرف من  $R^*$  إلى  $R_1^*$  ما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (B).

أما إذا تغير الطلب والعرض بالنقصان معا من (DD) و (SS) إلى منحنى الطلب والعرض الجديدين (D2D2) و (S2S2) فإن الكمية المطلوبة والمعروضة من العملة الأجنبية تنتقل من  $Q^*$  إلى  $Q_2^*$  وينتقل سعر الصرف من  $R^*$  إلى  $R_2^*$  مما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (C).

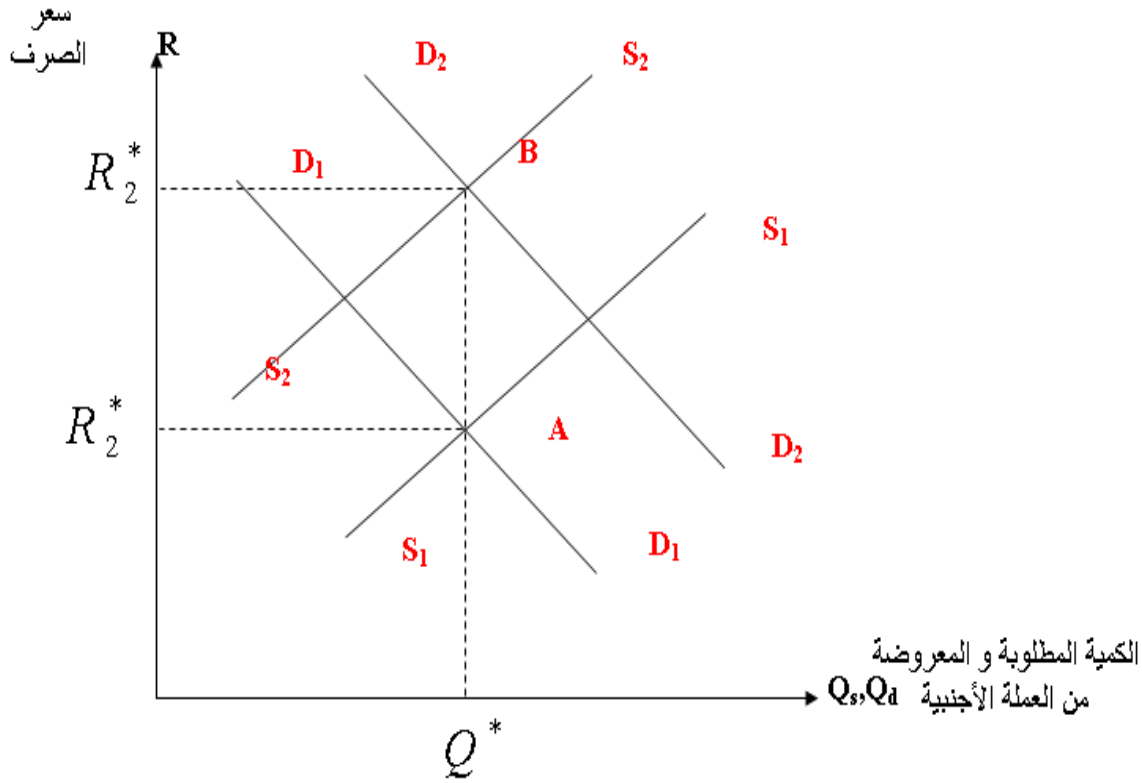
### الفرع الثاني: تغير معدلات التضخم

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، وتؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد. نتيجة التضخم، ستقل استيراد



الأجانب من سلع هذا البلد، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا ما يعني أن للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

الشكل رقم (06): تأثير التضخم على سعر الصرف



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 111

من خلال هذا الشكل يلاحظ أن الزيادة في معدلات التضخم المحلية مع ثبات معدلات التضخم الأجنبية تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبية من  $(D1D1)$  إلى المنحنى  $(D2D2)$  وانتقال منحنى العرض من  $(S1S1)$  إلى  $(S2S2)$  مما يؤدي إلى تغير نقطة التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (B)، وهذا ما يعني ارتفاع سعر الصرف من  $R_1^*$  إلى  $R_2^*$  أي انخفاض قيمة العملة .

وتسمى العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي و معدل التضخم بمبدأ تعادل القوة الشرائية، والتي سنتعرض لها بنوع من التفصيل في المطلب اللاحق.

## الفرع الثالث: المعروض النقدي

إن أي زيادة في المعروض النقدي تدفع قيمة العملة للانخفاض، ويحصل ذلك عند تدخل الحكومة من خلال بنكها المركزي محاولاً تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائماً لسياسيته المالية والاقتصادية، وبالتالي الحد أو التقليل من تدهور في سعر صرف العملة.<sup>1</sup>

إلا أن بعض المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي يعتبرون زيادة المعروض النقدي عملية مشابهة في أثارها لعملية التضخم إلا إذا كانت هذه الزيادة بعد فترة كساد حادة، كما أنه من غير الحكمة ربط القرارات المتعلقة بأسعار العملات بشكل مطلق بأرقام المعروض النقدي ودون تحديد اتجاه عام له تبنى عليه مثل هذه القرارات .

## الفرع الرابع: الطلب على الأصول الرأسمالية

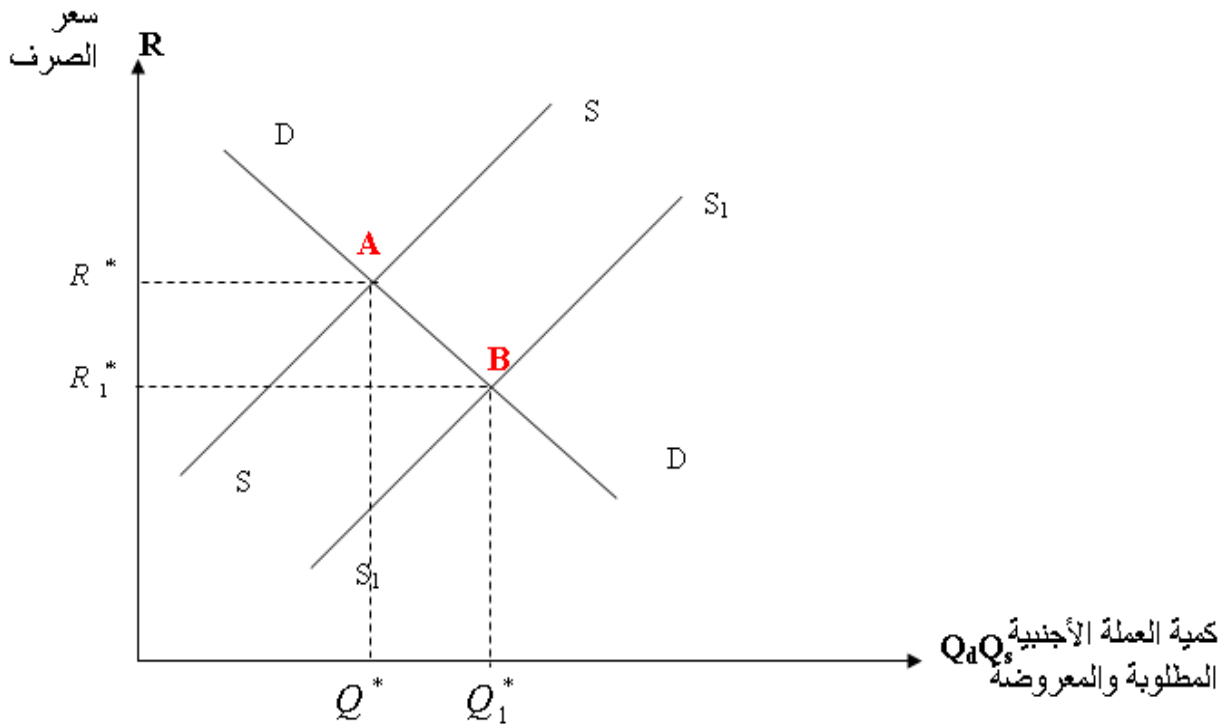
يعتمد الطلب على الأصول الرأسمالية على مجموعة من العوامل التي لها علاقة بطبيعة الأصول المالية: كمعدل المردود ، ودرجة المخاطرة ، واحتمالات الأرباح أو الخسائر الرأسمالية ، و تحقق الأرباح الرأسمالية لحامل الأصل في حالة زيادة سعر الأصل أو زيادة قيمة العملة التي يقيم على أساسها ذلك الأصل ، و يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن تغيرات الطلب على الأصول المالية من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل من أسعار الصرف الأجنبي.<sup>2</sup>

إن ارتفاع معدل المردود على الأصول المحلية (سعر الفائدة المحلية) مع بقاء المردود على الأصول الأجنبية ثابتاً ، سيؤدي إلى زيادة إقبال الأجانب على طلب الأصول المحلية ، مما يؤدي إلى عرض الصرف الأجنبي نتيجة إقبال الأجانب على شراء العملة المحلية للقيام بالاستثمار في الاقتصاد المحلي (تدفق نقدي للاقتصاد المحلي)، و بالتالي ينتقل منحنى عرض العملة الأجنبية من (SS) إلى (S1S1) مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي من  $R^*$  إلى  $R_1^*$  (زيادة قيمة العملة المحلية )، كما يوضحه الشكل الموالي :

<sup>1</sup> محمد العرب ساكر ، مرجع سابق، ص 97.

<sup>2</sup> محمد طالب عوض ، مرجع سابق ، ص 358.

الشكل رقم (07): أثر زيادة سعر الفائدة المحلية على سعر الصرف



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 103.

### المطلب الثالث: العوامل النوعية المؤثرة في سعر الصرف

#### الفرع الأول: التدخلات الحكومية

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف عملته عندما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والاقتصادية.

#### الفرع الثاني: العوامل السياسية والعسكرية

ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتأثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأسعار.

### المبحث الثالث : آلية عمل سوق الصرف

يعد سوق الصرف مكان تداول العملات وعمليات تبادلها وفيه تقام كل العمليات الخاصة بالنقد عموما وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية سوق الصرف والمعاملات وطرق التسعير فيه .

## المطلب الأول : ماهية سوق الصرف

## الفرع الأول : تعريف سوق الصرف .

يشمل سوق الصرف الأجنبي " من حيث المبدأ " كل المعاملات التي تستلزم تبادل العملات بخلاف بعض الأسواق المالية مثل البورصة الأوراق المالية بنيويورك ، فسوق الصرف الأجنبي لا يقع في مكان معين وبدلا من ذلك فإنه يعد أقرب شيها بسوق الأوراق المالية المعدة للتسليم الفوري وسوق الصرف كسوق أي سلعة نجد سعر الصرف وتغيراته دورا في تحقيق الاستقرار فيها ومن بين أهم التعاريف لهذا السوق:

❖ يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه السوق الذي تتم به المبادلات الصرف الأجنبي أي بيع وشراء العملات الأجنبية<sup>1</sup> .

❖ هي أسواق تجري فيها عمليات تبادل العملات المعتمدة للتحويل وبدقة أكثر لأن أسواق الصرف هي التقاء الطلب والعرض للعملات بغرض تبادلها فيما بينها أو تحويلها من شخص طبيعي أو معنوي إلى آخر أو من مكان إلى آخر.<sup>2</sup>

❖ ويعرف أيضا سوق الصرف الأجنبي بأنه الإطار التنظيمي التي تقوم به الأفراد والشركات والبنوك ببيع وشراء العملات الأجنبية وتتكون سوق الصرف الأجنبي لأي عملة الدولار مثلا من عدة مواقع مثل لندن وزيورخ وباريس وكذلك نيويورك.<sup>3</sup>

## الفرع الثاني : خصائص سوق الصرف الأجنبي

الواقع أن أسواق الصرف تقترب أكثر من أي مثال آخر من النماذج الاقتصادية للمنافسة الكاملة. وذلك لأن النقود (السلعة المتبادلة) تتجانس تجانسا تاما بين جميع وحداتها، كما أن أسعارها تتماثل بين أرجاء سوق الصرف الواحد ويرجع ذلك للأسباب التالية:

➤ تجانس العملة الأجنبية بطريقة لا يمكن على أساسها التفرقة بين قطعة وأخرى من نفس العملة كما أن جميع الوحدات النقدية لها نفس قوة الإبراء القانونية، كما أنها تتماثل في الوزن في حالة النقود المعدنية، ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية.

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق ، ص 178.

<sup>2</sup> معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ، ص ص 200-201.

<sup>3</sup> سلفاتور دومنيك، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد رضا علي العدل ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر ، 1992-1993، ص 146.

➤ تتكفل عمليات التحكيم والراجحة بالقضاء على ظاهرة اختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبية مهما كان بعدها الجغرافي عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يشهد انخفاضا في سعرها، وزيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يسجل ارتفاعا في سعرها، فيرتفع سعر الصرف في السوق الأول و ينخفض في سوق الثاني إلى أن يتحقق التوازن في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة<sup>1</sup>.

وسوق الصرف الأجنبي ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية إذ أنه ليس محدد بمكان معين يجمع بين البائعين والمشتريين، على غرار ما يحدث في السوق المالي عندما يجتمع أطراف التعامل في مكان محدد يعرف ببورصة الأوراق المالية<sup>2</sup>.

وإنما تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول الكترونية ومعلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل (telerrate, reutiers)، وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق<sup>3</sup>.

كما أن انتشار هذه الأسواق على أماكن عديدة ومختلفة التوقيت، في جميع أنحاء العالم، وفر سوق للتعامل على مدار الساعة.

### الفرع الثالث: وظائف سوق الصرف الأجنبي

تقوم أسواق الصرف بعدة وظائف هامة منها الموازنة والتغطية ضد المخاطر، و عملية المقاصة أو تهاتر الحقوق والديون<sup>4</sup>.

أولاً: التغطية من مخاطر الصرف: كضامن شراء أو بيع كمية من العملة الأجنبية، تستلم في تاريخ لاحق وسعر صرف يتفق عليه اليوم، وذلك لتجنب مخاطر الصرف.

### كيفية تنفيذ الصفقات:

يصور الشكل الموالي كيفية التي يتم فيها تنفيذ الصفقات، مع ملاحظة أنّ مفهوم سوق تبادل العملة في هذا الشكل يتضمن الأسواق الحاضرة، إلى جانب الأسواق الآجلة والعقود المستقبلية.

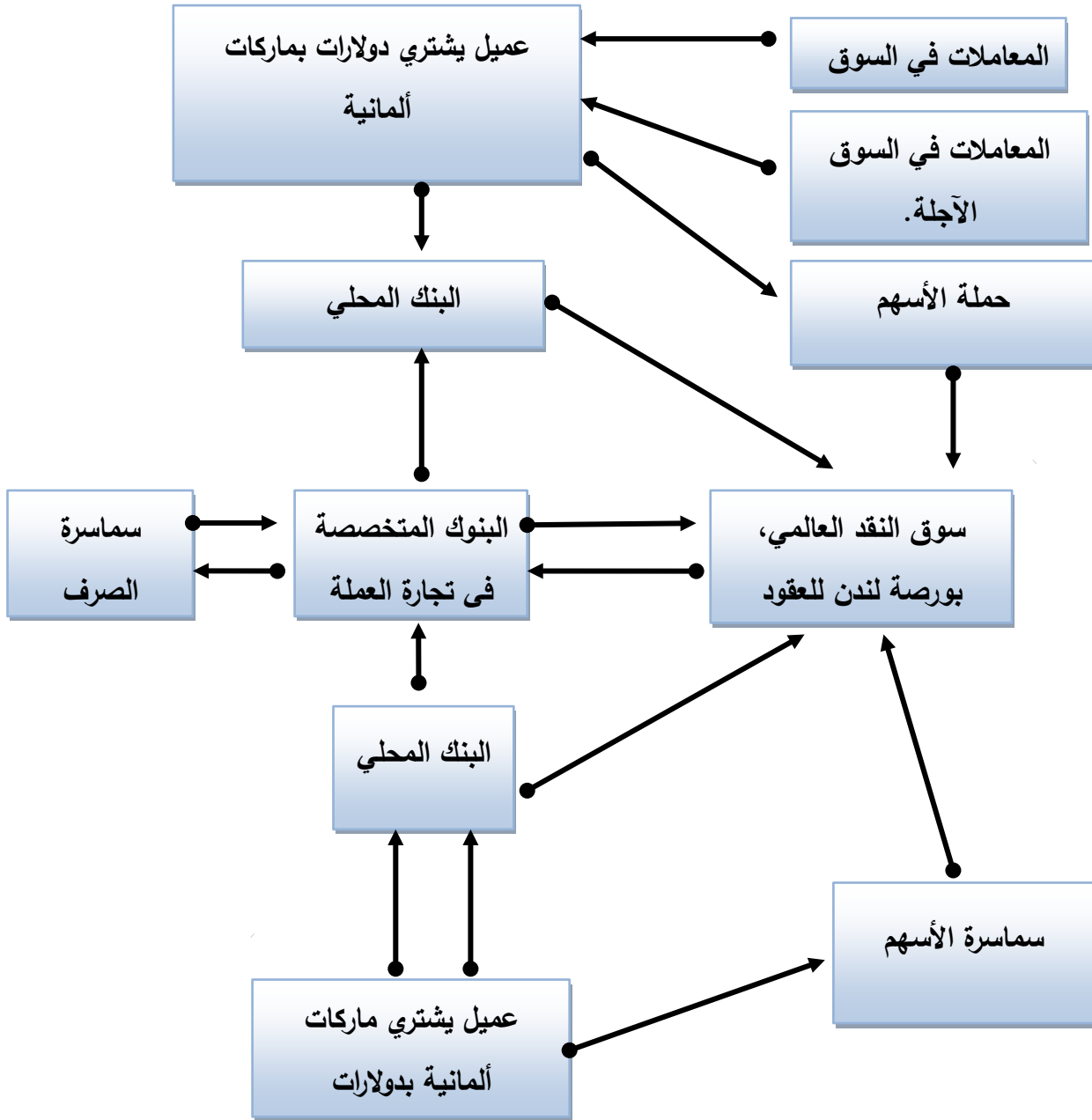
<sup>1</sup> وجيه شندي ، المدفوعات الدولية و أزمة النقد العالمية ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1975 ، ص 14.

<sup>2</sup> مدحت صادق ، مرجع سابق ، ص 121.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 108.

<sup>4</sup> بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع؛ بيروت، لبنان، 2003، ص 85.

شكل (08) : كيفية تنفيذ الصفقات



المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص بنوك وتأمينات، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الإخوة متتوري قسنطينة، دفعة 2004/2005، ص 67.

لنفترض أنّ عميل يرغب في التعامل في السوق الحاضر لشراء دولارات بماركات ألمانية، هنا يصبح لزاما عليها أن تصدر أمرا بذلك إلى أحد البنوك المحلية الذي يتصل بدوره بأحد صناع سوق العملة، وهي البنوك المتخصصة في تجارة العملة لتنفيذ طلب العميل، وإذا ما كان حجم الصفقة كبير فقد يطلب البنك من أحد سماسة الصرف الأجنبي المساعدة في العثور على طرف آخر للصفقة، وعندما تبرم الصفقة يخبر بها العميل على الفور. أما لو كان العميل راغب في التعامل في سوق العقود الآجلة حينئذ يكون أمامه بديلين:

➤ **البديل الأول:** الاتصال بأحد سماسرة الأوراق المالية الذي يتعامل في السوق الآجلة الذي يقوم بدوره بإبرام العقد المطلوب في واحد من تلك الأسواق، وفي التاريخ المحدد للتنفيذ يتم شراء أو بيع العملة التي يتضمنها العقد من خلال صناع السوق في السوق الحاضرة، على أن تتم تسوية العقد المستقبلي على أساس نقدي.

➤ **البديل الثاني:** الاتصال بالبنك المحلي، ليتصل بدوره بسوق العقد لإبرام العقد المطلوب، وذلك من خلال أحد السماسرة، ومن أشهر تلك الأسواق بورصة شيكاغو للعقود الآجلة، وبورصة لندن للعقود المالية الآجلة الدولية، وكذا بورصة فيلادلفيا للأسهم، وسوق النقد العالمي الذي يتكون من عدد من البنوك التي تتعامل في السوق الحاضر للعملة.

### ثانيا/التحكيم المغطى بفائدة:

يقصد بها تحويل أرصدة سائلة من مركز نقدي وعملة بلد، إلى مركز نقدي وعملة بلد آخر، للاستفادة من فارق أسعار الفائدة.

يتوقع في مثل هذه الحالة أن يدخل كثير من الراجحين لاغتنام الفرصة وتحقيق الأرباح الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على العقود الآجلة، مما يرفع سعر الصرف في تلك العقود، إلى أن تتبخر الفائدة وتصبح معدومة، وبالتالي يتوقف التحكيم المغطى بفائدة أو ما يطلق عليها نظرية مساواة سعر الفائدة. وفقا لنظرية مساواة سعر الفائدة لا بدّ أن تكون نسبة معدل الفائدة في دولتين مساوية لنسبة السعر الآجل والسعر الحاضر لتبادل العملاتين.

### ثالثا/ المضاربة:

هي عكس التغطية، حيث يسعى المضارب إلى مخاطرة الصرف الأجنبي، وإلى وضع غير مغطى سعيا منه إلى تحقيق الربح، تعتمد المضاربة على التنبؤ، فإذا كان تنبؤ المضارب صحيحا سوف يحقق ربحا، وإذا حدث العكس قد يتعرض إلى خسارة، ويتدخل المضارب في سوق الصرف الآجلة<sup>1</sup>.

### رابعا/عملية المقاصة أو تهاتر الديون:

إذا دفع للمصدرين المحليين بدولارات، فإنّ هذه الدولارات يمكن بيعها في سوق الصرف إلى المستوردين المحليين الذين يريدون، أو يكون عليهم أن يدفعوا بدولارات، وبالمثل بالنسبة للأمريكيين، ويتم ذلك في العمل عن طريق استخدام الكمبيالات والحوالات والإ اعتمادات المصرفية، وعليه فإنّ سوق الصرف تعمل كبيت مقاصة،

<sup>1</sup> سالفادور دومينيك، مرجع سابق، ص 147.

ويمكن تفهم هذه الوظيفية في تسهيل تسوية المدفوعات الخارجية، بالوقوف إلى الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات (البنوك) في التوسط بين الدائنين والمدينين.

والواقع أننا إذا نظرنا إلى عمليات الصرف بين بلدين، لوجدنا أن أكثر هذه العمليات إنما يتحصل في تسوية المدفوعات الخارجية بين البلدين دون حاجة إلى انتقال النقود.

### المطلب الثاني : تطور سوق الصرف الأجنبي وطرق التسعير فيه

#### الفرع الأول: عوامل تطور أسواق الصرف

شهد العقدان التاسع والعاشر من القرن الماضي تحولات كبيرة في أسواق الصرف الأجنبي وذلك باتجاهات تنويع وتوسع والانتشار ففي عام 1996 بلغ حجم أسواق الصرف الأجنبي حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي، علما بأن القيمة الكلية لاحتياطات الصرف الأجنبي لكافة بلدان FMI قد بلغت في نهاية العام 1998 أكثر من 1.6 تريليون دولار أمريكي وقد جاءت هذه التحولات نتيجة لعوامل متعددة أهمها:<sup>1</sup>

- ارتفاع قيم المعاملات النفطية في التجارة الدولية بشكل خاص وقيم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والتبادلات السلعية والخدمية بشكل عام.
- تزايد انفتاح اقتصاديات العالم على بعضها البعض و خاصة بعد إدخال الإصلاحات التي أدخلتها أنظمة التخطيط المركزي الاشتراكية والتي توجت بانهيار أكبر كتلة لهذه الأنظمة في شرق أوروبا وشمال آسيا.
- تطور وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وبشكل بارز بعد ظهور الشبكات العالمية المتداخلة والتي أسهمت في خزن وتحليل وتطوير ونشر المعلومات على مدار الساعة.
- دخول أسواق جديدة في الاستثمارات المالية والتي أسهمت في زيادة درجات التحوط ولتأكد في ظل التوسعات الكبيرة في قيم المعاملات الاقتصادية الدولية ومن أهمها أسواق المشتقات بعد تفاقم التقلبات التي عانت منها أسعار الصرف منذ بداية السبعينيات.
- ظهور أسواق الأورو دولار بعد الحرب العالمية الثانية و التي نشأت عن خضوع الأرصدة المحولة بالدولار الأمريكي لتعاملات البنوك الأوروبية وفروع البنوك الأمريكية في الخارج وذلك لأغراض النشاطات المصرفية الاعتيادية توسعت الأسواق المذكورة بالإضافة إلى أوروبا في مناطق أخرى في العالم، ففي آسيا أصبحت سنغافورة مركزا لها .

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، ص135.



➤ تعاضم التعامل بالعملات الأوروبية ضمن سلسلة من أسواق العملات الدولية حيث يجري تبادلها بعملات أخرى و تمارس الوظائف النقدية على المستوى العالمي وذلك أسوة ببقية العملات الرئيسية التقليدية التي تهتم بها البنوك العالمية المجاورة للمراكز المالية العالمية.<sup>1</sup>

ومع هذا التوسع في حجم المعاملات فقد توسع بالمقابل عدد المصارف والمؤسسات لمالية العاملة في هذه الأسواق ،فقد شهد عام 1970 وحدة تأسيس 25 فرعا للمصارف الأمريكية في لندن وحدها وستة فروع في سويسرا، وبلغ عدد المصارف الأمريكية في أوروبا الغربية عام 1975 أكثر من 220 مصرفا، بالإضافة إلى المصارف المشتركة وبيوت المال والشركات متعددة الجنسيات التي يمولها ويدير أعمالها رأس مال أمريكي ،وفي نهاية عام 1981 كانت نحو 600 مصرفا تابعة ل(85) دولة تعمل خارج الوطن لمقراتها الرئيسية .<sup>2</sup> وأصبح سوق الصرف الأجنبي يتكون من شبكة من اتصالات أعمال (هواتف، فاكسات، تيلكسات و خطوط اتصال متنوعة) تربط الشركات متعددة الجنسيات وسماسة الصرف الخارجي والبنوك وأي مؤسسات أخرى تتعامل بالصرف الأجنبي.<sup>3</sup>

ومن أهم أنواع أسواق الصرف هما: أسواق الصرف الفورية والتي تجري بها المعاملات على أساس سعر الصرف الفوري وأسواق الصرف الآجل والتي تجري بها المعاملات على أساس سعر الصرف الآجل.<sup>4</sup>

### الفرع الثاني: طرق التسعير في سوق الصرف

إن الخاصية المميزة للمعاملات الاقتصادية الدولية هي أنها تتضمن استخدام نقودا مختلفة وكل بلد يصدر عملته الخاصة في داخل الحدود القومية لا تقبل أي عملة سوى العملة المحلية كوسيط للتبادل أو وحدة للحاسب و تبعا لذلك ،يتعين على المنتجين الذين يبيعون سلعا في الخارج أن يحولوا العملات الأجنبية المستلمة إلى عملة محلية<sup>5</sup> ويكون سعر التحويل أو التسعير عادة على وجه مستمر ففي كل يوم قابل أن يمارس فيه العمل فمثلا في فرنسا يجتمع ممثلو البنوك الرئيسية بمركز باريس، حول ممثل البنك المركزي الفرنسي وممثل شركة البورصات، تسعر العمولات كل على حدي وممثل البنك المركزي الفرنسي يطرح بالنسبة لكل عملة خاضعة لتسعير الرسمي ،سعر الافتتاح المطابق للتوجهات الدولية الخاصة بهذا اليوم والتي تظهر من خلال التسعيرات الدائمة، عند ذلك يصدر كل متعامل مصرفي عرضه بالشراء أو البيع .وممثل لشركة البورصات

<sup>1</sup> معروف هوشيار ، مرجع سابق ، ص 203.

<sup>2</sup> هيثم عجام صاحب ،علي محمد سعيد ، التمويل الدولي ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص ص105- 106.

<sup>3</sup> ناجي جواد شوتي ، إدارة الأعمال الدولية ، الأهلية للنشر والتوزيع ،الأردن، 2002 . ص 218

<sup>4</sup> وسام ملاك ، الظواهر النقدية على المستوى النقدي الدولي ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ،لبنان، 2001، ص 233.

<sup>5</sup> كامل بكري وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، مصر، 2002/ 2003 ، ص 381.

الفرنسية SBF الذي يعد المسعر بجمع عروض الشراء والبيع وقيم وضعية السوق فبالنسبة للعملة موضوع التسعير ، إذا كانت عروض البيع أكثر أهمية من عروض الشراء فإن المسعر يطرح سعرا جديدا أدنى من سعر الافتتاح وعلى أساسه يعيد المتعاملون صياغة عروضهم حتى يمكن المسعر من استنتاج التطابق الكمي التام بين عروض البيع وعروض الشراء الواقعة على العملة قيد التسعير والسعر الذي يجعل مثل هذا التطابق ممكنا هو سعر التوازن اليومي أي السعر الذي سينقل إلى جدول التثبيت والقيمة الرسمية للعملة المأخوذة بالاعتبار تثبت بالنسبة ليوم العمل .

وعليه هناك طريقتان لتسعير العملات مقابل بعضها البعض :<sup>1</sup>

➤ الطريقة الأولى: طريقة التسعير المباشر.

➤ الطريقة الثانية: طريقة التسعير غير المباشر.

أولا/ التسعير المباشر:

هو عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة لشراء واحدة من العملة الأجنبية ، فالعملة الوطنية هي المبلغ المتغير في طريقة التسعير المباشر أما العملة الأجنبية فمبلغها ثابت وتسمى عملة الأساس . فحين يعلن بنك سويسري أنه سيستبدل 85.5 فرنك سويسري (مبلغ متغير) مقابل 100 دوتش مارك (مبلغ ثابت) فهنا يقال أن البنك قد استخدم طريقة التسعير المباشر .

ثانيا/ الطريقة الثانية:

فتبين عدد وحدات العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية التي تتغير في هذه الحالة أنها هي عملة الأساس ذات المبلغ الثابت أما العملة الأجنبية فهي التي يكون مبلغها متغيرا ، فعندما يعلن بنك بريطانيا أنه يستبدل مقابل الجنيه الإسترليني (المبلغ الثابت) مبلغ 4.1320 مارك (مبلغ متغير) فهنا يقال أن البنك قد استخدم طريقة التسعير غير مباشر ويستعمل المتعاملون في أوروبا الطريقة المباشرة ، أما في لندن فتستخدم الطريقة غير المباشرة و في الولايات المتحدة تستخدم الطريقتين فإذا كان البنك يتعامل مع عميل داخل الولايات المتحدة فغنه يتبع طريقة التسعير المباشر وأما إذا كان يتعامل مع بنوك أخرى في أوروبا (فيما عدى إنجلترا) فإنه يتبع طريقة التسعير غير المباشر .

ويعطى المتعاملون في الصرف الأجنبي سعرين لكل عملة السعر الذي يمكنهم من بيع العملة مقابلة و السعر الذي يوافقوا على شراء العملة المعروضة مقابله و الفرق بين السعرين هو هامش الربح الذي يحصل عليه

<sup>1</sup> وسام ملاك، مرجع سابق ، ص 183.

المتعامل ومهما كانت طريقة التسعير مباشرة أو غير مباشرة، فإن السعر الأقل هو سعر الشراء و السعر الأعلى هو سعر البيع ، والتسعير المباشر ما هو إلا مقلوب التسعير غير المباشر و متوسط سعر العملة ما هو إلا حاصل قسمة سعر الشراء و سعر البيع على 2 . ويفيد استخراج متوسط سعر العملة في معرفة ما إذا كان المتعامل قد حقق في إجمالي معاملاته ربحا أو خسارة <sup>1</sup> .

### المطلب الثالث: أنواع سوق الصرف الأجنبي و المتدخلون فيه

#### الفرع الأول: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي<sup>2</sup>

لسوق الصرف الأجنبي أطراف متعددة تتعامل في إطاره بيعا وشراء أو حتى متابعة وإشرافا. ويتمثلون أساسا في البنوك والمؤسسات المالية والبنوك المركزية و لسماسرة والعملاء الخواص.

#### أولا/ البنوك والمؤسسات المالية

تقوم أسواق الصرف الدولي على أكتاف البنوك التجارية ، والجانب الأعظم من إجمالي العمليات التي تتم بواسطة هذه البنوك يكون على المستوى المحلي وهي السوق الداخلية للبنوك وغالب ما تتم هذه العمليات عن طريق الوسطاء حيث أن البنوك تعرض عن البوح بمركزها للمنافسين في ذات السوق .ويظل اسمها في طي الكتمان خلال قيام الوسيط بمهامه وتتدخل البنوك التجارية في السوق بغرض تنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص فأعوان الصرف العاملون في بنوك يجمعون أوامر الزبائن و يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المحلية و العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم ، ومن هنا يتجلى بوضوح الدور المزدوج لهذه البنوك في سوق الصرف.<sup>3</sup>

#### ثانيا/ البنوك المركزية

لا يرقى تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف إلى درجة تدخل البنوك التجارية فهو تدخل يتميز بالقلّة في حالة المقارنة، إلا انه ذو أهمية كبيرة. ويمكن حصر مجال تدخلها في العملية التالية:

<sup>1</sup> مدحت صادق ، مرجع سابق ، ص 130.

<sup>2</sup> Maurice debauvais, et y.sinnah , **la gestion globale du risque de change**, nouveaux enjeux et nouveaux risque, economica, 1992, paris, 2 edition, p 92.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن زاوي ،سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثره عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص قياس اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير ، جامعة الجزائر3، دفعة 2010-2011 ،ص19.

- شراء وبيع العملات الأجنبية بغرض تدعيم العملة الوطنية، تلبية لحاجيات العملاء ( بنوك مركزية أجنبية، بنوك تجارية، خزينة الدولة) .
- بيع وشراء العملات الأجنبية بقصد التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة، والتأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعا وانخفاضا، بهدف الحفاظ على استقرار هذه الأسعار خاصة إذا كان نظام الصرف المعوم.
- تتدخل باستخدام عمليات المبادلة لتثبيت أسعار صرف عملاتها، حين تتعرض لضغوط المضاربة، ولتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، أو للتخلص من فائض السيولة فيه.

### ثالث/ السماسرة

يتمثل دور السماسرة عند تدخلهم في سوق الصرف في الوساطة بين المتعاملين في السوق، وهذا من خلال درايتهم ومعرفتهم الجيدة بظروف أسواق الصرف الأجنبي، حيث يقومون بتقديم أفضل العروض للعملات الأجنبية، ويتعاملون مع أفضل الطلبات. ولا يقتصر نطاق عملهم على الأسواق الوطنية بل يمتد إلى الأسواق الدولية، حيث يتم التوسط في الصفقات التي تتم بين البنوك مع تقاضي العملات نظير الخدمات المقدمة، وتتم عملية السمسرة في مؤسسات قائمة بذاتها.

### رابعاً/ العملاء الخواص

يتكون العملاء الخواص من ثلاث فئات رئيسية هي:

- المؤسسات المالية أو البنوك التجارية.
- المؤسسات الصناعية والتجارية.
- المستثمرون الدوليون.

في غالب الأحيان، فإن العملاء لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا أو يحققون حجما مهما من العمليات، والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء- الصيارفة- ومن تم يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات، فتتم عملياتهم و تمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية، بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكاليف.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أنواع أسواق الصرف الأجنبية

يمكن حصر أنواع أسواق الصرف فيما يلي:

<sup>1</sup> Maurice debauvais, et y.sinnah , la gestion globale du risque de change, nouveaux enjeux et nouveaux risque, economica, 1992, paris, 2 édition, p 92.

## أولاً : سوق الصرف العاجل

هو سوق يتم فيه تبادل العملات فيما بينها بسعر يتفق عليه عند التعاقد، ويكون التسليم فوراً أو على الأكثر بعد يومي عمل لاحقين ليوم إبرام الصفقة، ويسمى السعر المتعامل به سعر الصرف العاجل، وتشكل العمليات الفورية الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي، ويراعى ألا يصادف تاريخ تسوية الصفقة يوم إجازة البنوك في أي من بلدي العملتين لأنه لا يجب أن تتم التسوية خلال يوم إجازة البنوك في كلتا الدولتين، وإلا تأجلت التسوية إلى اليوم التالي.<sup>1</sup>

تمتاز أسواق الصرف الأجنبية العاجلة بعدة مميزات منها:<sup>2</sup>

- العمليات الفورية تشكل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي.
- تلجا البنوك المركزية إلى سوق الصرف العاجل للتأثير على مستوى العرض والطلب للعملة من خلال بيع وشراء العملات، ومنه التأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعاً وانخفاضاً خاصة في ظل نظام التعويم الحر للتغطية ضد أخطار تقلبات أسعار الصرف.
- يفتح سوق الصرف العاجل خمسة أيام في الأسبوع، ويتم استعمال الهاتف، التلكس، أو نظام سويف بين المؤسسات، سواء مباشرة من بنك إلى آخر أو عن طريق الوسيط السمسار أو الصيرفي.
- سوق الصرف العاجلة هي سوق مستمرة على مستوى العالم لأنها تعمل 24 ساعة/24 ساعة، بسبب الاختلاف الزمني في هذه الأسواق، فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة تبدأ أسواق طوكيو بالعمل وبعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ وسنغافورة وبعدها بساعتين تبدأ أسواق نيودلهي بالعمل لتليها بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية في العمل وأسواق طوكيو في الإغلاق، وفي منتصف ساعات عمل الأسواق الأوروبية تبدأ الأسواق الأمريكية في العمل.

## ثانياً : سوق الصرف الآجل

سوق يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف الآجلة، حيث يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً لسعر الصرف الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسليم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها.<sup>3</sup> أي أن السوق الآجلة للنقد الأجنبي هي السوق التي يستطيع فيها المشتري والبائع إبرام صفقة ما بسعر صرف يتفق عليه الآن على أن يتم تسليم العملة محل التعامل في نقطة زمنية مستقبلية، وعادة ما تكون الفترة المنقضية بين نقطة الاتفاق ونقطة التسليم شهراً أو ثلاث أشهر، وهي المدة النمطية المتعارف عليها

<sup>1</sup> توفيق عبد الرحيم، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص ص 110-111.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص 146.

<sup>3</sup> سامي حاتم عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط2، 1994، ص 38.

للعمل في النشاطات الائتمانية قصيرة الأجل. كما أنه يمكن إبرام عقود لمدة تصل إلى عشر سنوات، بمعنى عدم وجود حدود زمنية على أجل التسليم، لكن مثل هذه الفترة الطويلة تعد غير عادية من الناحية العملية، حيث لا نجد لمثل هذه العمليات وجود أو سوق، وحتى بفرض وجود مثل هذه السوق، فإن تكلفة إتمام مثل هذه العمليات ستكون مرتفعة للغاية.

وقد أدرج العمل في الأسواق الحاضرة على إبرام العمليات الآجلة عن طريق البنوك التجارية والتي تحدد أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية للعملاء الذين يرغبون في شراء أو بيع هذه العملات والحصول عليها في نقطة زمنية مستقبلية.

ويعرف العالم عدة أسواق تتعامل في العقود الآجلة في مقدمتها أسواق لندن ونيويورك، إضافة إلى عدد آخر من الأسواق أقل أهمية مثل أسواق: فرانكفورت، طوكيو وباريس... ورغم أن الدولار الأمريكي يعد العملة الرئيسية في تعاملات الصرف الأجنبي إلا أن هناك إمكانيات كبيرة لإتمام وإبرام العقود الآجلة للصرف الأجنبي بعملة أخرى كالجنيه الإسترليني، الين الياباني والفرنك السويسري واليورو.

إن الهدف الأساسي من السوق الآجلة للصرف الأجنبي يتمثل في تغطية مخاطر الصرف الأجنبي والتي يتعرض لها المتعاملون في الصرف الأجنبي لاسيما المصدرون والمستوردون، حيث ينشأ الخطر بشكل خاص عندما توجد فجوة زمنية بين النقطة الزمنية التي يتم فيها الاتفاق على شراء كمية معينة من سلعة ما، وتلك النقطة الزمنية التي سيتم فيها التسليم الفعلي لها والدفع الفعلي لقيمتها، ومع تزايد هذه الفجوة تتعاضد المخاطر لاسيما مع الاستخدام المتزايد للائتمان التجاري والمصرفي.<sup>1</sup>

وتتميز أسواق الصرف الآجلة بخصائص عدة، يمكن التطرق إلى أهمها:<sup>2</sup>

➤ العقود الآجلة في سوق الصرف الآجل نمطية حيث تكون آجلة لفترات مختلفة ابتداء من 3 أشهر، 6 أشهر، 9 أشهر، 12 شهرا، 18 شهرا، سنتين، 3 سنوات، 5 سنوات ومن الأفضل اختيار واحد من هذه الآجال.

➤ إمكانية تمديد العملية الآجلة من خلال إجراء عمليتين:

\* عملية عاجلة لأجل ترصيد العملية الآجلة الأولى.

\* اخذ عملية آجلة جديدة تحت شروط السوق وفي يوم التمديد.

➤ العمليات الآجلة للعملات الأجنبية تتم مباشرة بين البنوك أو عن طريق الوسطاء (السماسرة).

➤ البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة لا تتدخل، وتهدف إلى تخفيض تأجيلات الاستلام والتسليم، مما يؤدي إلى تزايد عمليات المضاربة.

<sup>1</sup> محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص ص 225-226.

<sup>2</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص 148.

## المبحث الرابع: سياسات ونظريات سعر الصرف

إن قيام سعر الصرف بتحقيق وظائفه ومهامه بكفاءة عالية، على الدولة وضع سياسة تتلائم ووضعها (ميزان مدفوعاتها) ولتحقيق هذا الهدف لا بد من توفر أدوات ووسائل على حسب الحالة، ولتوضيح ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب يتناول الأول مفهوم وأهداف سياسة سعر الصرف أما الثاني فسوف نتناول فيه أدوات سياسة سعر الصرف وأخيرا النظريات المفسرة له .

## المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسة سعر الصرف.

## الفرع الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسات سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات للسلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف.

كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات للسياسة الاقتصادية والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخلها معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد والبحث عن التشغيل الكامل والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.

## الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف لمجموعة من الأهداف التالية:<sup>1</sup>

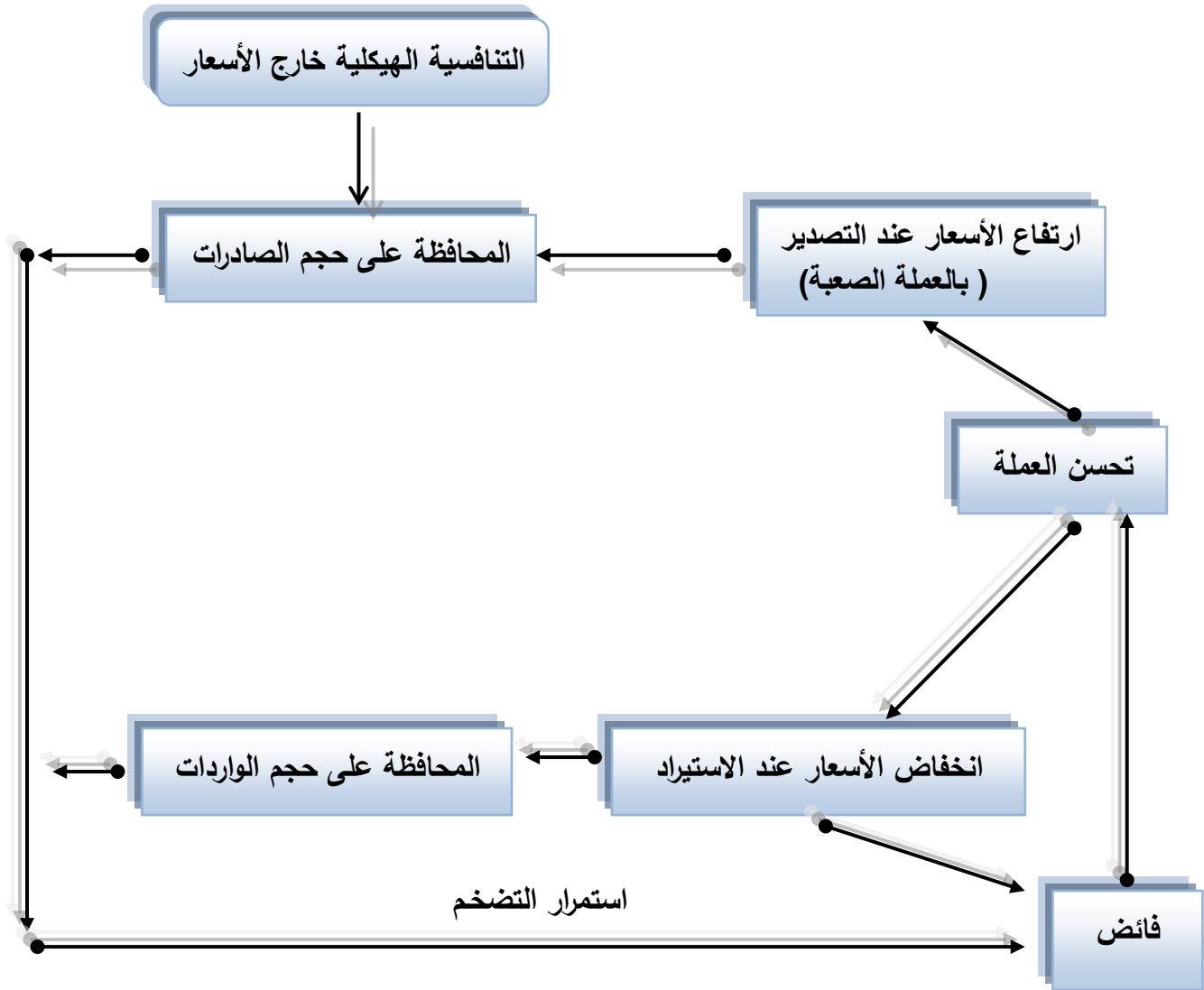
## أولا/مقاومة التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهذا ما يمكن المؤسسات من تحقيق عوائد إنتاجية وإنتاج سلع ذات جودة عالية وهذا ما يعني تحسن تنافسياتها.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 132 - 133.

وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاصلة للعملة القوية وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983 والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم(09) : الحلقة الفاصلة للعملة القوية



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 132.

### ثانيا/ تخصيص الموارد

يؤدي سعر الصرف الحقيقي والذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية ( الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع



قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا والسلع التي يمكن تصديرها.

### ثالثا/ توزيع الدخل

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي ( مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي ( ارتفاع سعر الصرف الحقيقي )، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت التي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها، ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية. سعر الصرف للواردات الغذائية... الخ.

### رابعا: تنمية الصناعات المحلية:

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات، وفي المرحلة الثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

### المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف .

لتحقيق أهداف سياسة سعر الصرف لا بد من توفر عدة أدوات ووسائل من بينها ما يلي:

#### الفرع الأول : مراقبة الصرف وإقامة سعر صرف متعدد

#### أولا/ مراقبة الصرف

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات مبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة للخروج للمضاربة ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية ما يلي:

➤ منع التسوية القبلية للواردات.

➤ الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

➤ تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت صرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.

➤ تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير لمقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات

للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات من خارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية

مبررة.

### ثانيا/ إقامة سعر صرف متعدد

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة تقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مبالغ فيه، والمتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة لتصدير أو الواردات الغير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، إلا أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

### الفرع الثاني: استخدام سعر الفائدة وتغطية خطر الصرف:

#### أولا: استخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة. في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.<sup>1</sup>

#### ثانيا/ تغطية خطر الصرف.

خطر الصرف هو مجموع الأخطار المتعلقة أو الناجمة عن العمليات المرتبطة بالعملات الأجنبية وذلك عند حدوث تغيرات في سعر الصرف،<sup>2</sup> إذ أن المؤسسات هي في مواجهة دائمة ومستمرة لخطر الصرف، فعند

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي ، مرجع سابق، ص 135.

<sup>2</sup> عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بغرداية ،دفعة 2010-2011 ، ص ص 67-68.

القيام بعمليات التصدير فإن المصدر يحصل على حقوقه بالعملات، وهو يتعرض لخطر الصرف عند حدوث انخفاض في سعر صرف العملة المتعامل بها بين لحظة إمضاء العقد ووقت تسديد الحقوق ، أما في عمليات الاستيراد، فالمستورد يتحمل خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين لحظة إمضاء العقد ووقت تسديد الديون ويمكن توضيح أنواع خطر الصرف في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01) : أنواع خطر الصرف.

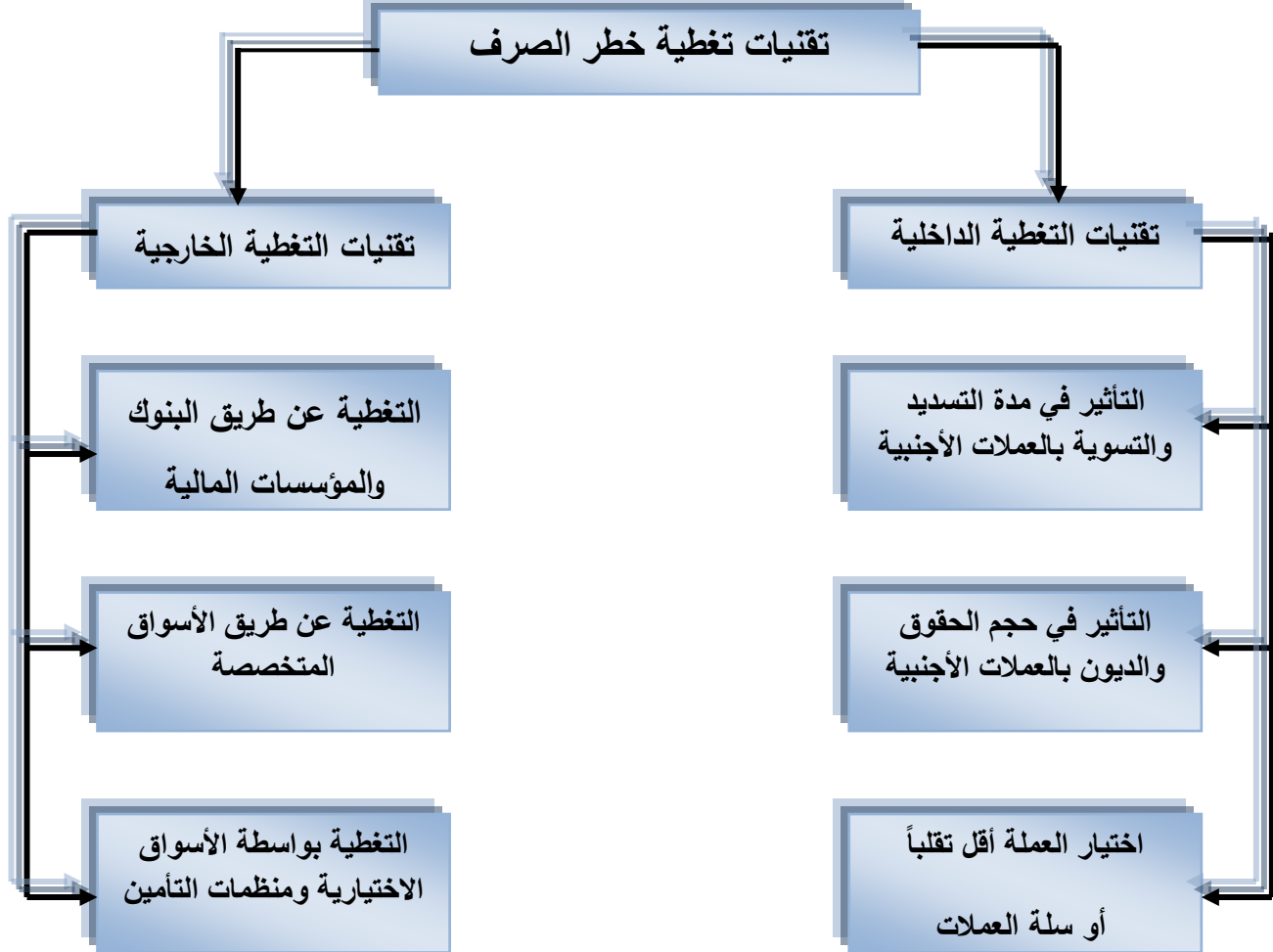
أسباب حدوثه	خطر الصرف
يحدث نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية ولها تأثير كلي بالعملة التي يتم تقديم عرض السعر بها أو البيع بها.	خطر العملة الاقتصادي
في حالة ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة التي يتم البيع أو الشراء بها يحدث هذا الخطر ، حيث ارتفاع عملة البلد المصدر يعود بالربح على المصدر، و تكون مخاطر التجارة إما بسبب أن العملة المتعامل بها هي غير تلك التي تم حساب التكلفة بها ، أو تغير سعر الصرف المستقبلي المعتمد عند اتخاذ القرار.	خطر المتاجرة
تحدث المخاطر في هذه الحالة بسبب عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه ، فقد يحدث أن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما هو الشأن في حالة الإفلاس.	خطر الائتماني
تحدث هذه المخاطر من عدم القدرة على السداد بسبب عدم توفر السيولة وذلك بسبب نقص عام للسيولة في السوق أو عدم تنظيم التدفقات النقدية.	خطر السيولة

المصدر: مصطفى بن سلاط، " أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر "، مذكرة ماجستير في علوم اقتصادية، (غير منشورة)

تخصص تحليل اقتصادي ، المركز الجامعي بشار، 2005-2006، ص 63.

أما تغطية خطر الصرف الأجنبي فيقصد به الوقاية من الخسارة وتخفيف خطر العملة و الشكل الموالى بيبين تقنيات تغطية خطر الصرف.

الشكل رقم (10): تقنيات تغطية خطر الصرف.



المصدر: مصطفى بن شلاط، " أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر "، مذكرة ماجستير في علوم اقتصادية، (غير منشورة) تخصص تحليل اقتصادي ، المركز الجامعي بشار، 2005-2006، ص64.

ومما سبق يمكن القول أن لسعر الصرف سياسة اقتصادية خاصة به ومستقلة عن السياسة النقدية، كما أن لسياسة سعر الصرف أهداف وأدوات حيث من أبرز هذه الأدوات تعديل قيمة العملة، فتستطيع الدولة التي تعاني من اختلالات خارجية أن تخفض عملتها وذلك بغية تحقيق التوازن الاقتصادي .

من بين سياسات الصرف سياسة الرقابة على سعر الصرف حيث تكون هذه الرقابة بإخضاع مشتريات و مبيعات العملة الصعبة إلى رخص خاصة ، ويتم استخدام هذه السياسة لمقاومة خروج رؤوس الأموال الخاصة ، كما يعتبر سعر الصرف المتعدد من أدوات سياسة الصرف ويعتمد عليه بغية تخفيف آثار حدة تقلبات سعر

الصرف في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. وهذه السياسة تطبق في سوق خاصة يسمى بسوق الصرف الأجنبي.

### المطلب الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك مجموعة من النظريات والنماذج المختلفة التي حاولت أن توضح كيف يمكن تحديد أسعار الصرف وذلك من خلال مجموعة من علاقات التوازن والتي يجب أن تتواجد بين أسعار الصرف ونسب الفوائد إذ ترك للسوق حرية العمل ولم يحدث أي تدخل خارجي وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلي بعض هذه النظريات والتمثلة في:

#### الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.

ظهرت هذه النظرية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى و الفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.

حاول الاقتصادي السويدي البروفيسور جوستاف كاسل أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب و قد خرج بنظرية تعادل القوة الشرائية التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى و ذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.<sup>1</sup> ونستخدم من خلال هذه النظرية نموذجين هما :

➤ تعادل القوة الشرائية المطلق.

➤ تعادل القوة الشرائية النسبي.

#### أولا: تعادل القوة الشرائية المطلق.

يشير تعادل القوة الشرائية إلي تساوي مستويات السعر في دولتين و بمعنى أوضح يكون سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والدولار الكندي مساويا لمستوي السعر في كندا مقسوما على مستوى السعر في الولايات المتحدة. ولو افترضنا أن نسبة مستوى السعر بالدولار الكندي/ السعر بالدولار الأمريكي تقتضي أن يكون سعر

<sup>1</sup> مدحت صادق، مرجع سابق، ص 129.

الصرف 1.3 دولار كندي لكل دولار أمريكي، وإذا كان سعر الصرف 1.5 دولار كندي لكل دولار أمريكي، تفيد نظرية تعادل القوة الشرائية المطلق إن الدولار الكندي سيرتفع مقابل الدولار الأمريكي سينخفض مقابل الدولار الكندي.<sup>1</sup>

تقرر نظرية تعادل القوة الشرائية أن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعمليتين مختلفتين، بمعنى إن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسب بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية.

ومن ثم فإن مفهوم القوة الشرائية المطلق يقضي بان تقييم العملات يتم على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل والخارج. فإذا كان مستوى الأسعار المحلية (ألمانيا مثلاً) يساوي ضعف مستوى الأسعار الأجنبية (الو،م،أ)، فإن هذا يتطلب أن تستبدل وحدة واحدة من العملة الأجنبية بوحدين من العملة المحلية (DM) وذلك لان القوة الشرائية للدولار الأمريكي تساوي ضعف القوة الشرائية للمارك الألماني، وبالتالي يمكن القول (طبقاً للمثال) أن تكلفة شراء سلعة أو خدمة في الو م لابد ان يساوي تكلفة شرائها في ألمانيا.

ومنه تكتب المعادلة، إذا كان مستوى الأسعار في البلد المحلي  $P$  و  $P^*$  هو مستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي و  $r$  هو معدل الصرف فان:  $P/P^* = r(ppA)$

وتقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع و الخدمات في مختلف البلدان، بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تصبح  $P = rp^*$  حيث أن:  $r(ppA)$  هو معدل سعر الصرف.<sup>2</sup>

ثانياً: تعادل القوة الشرائية النسبي:

يشير تعادل القوة الشرائية النسبي إلي معدلات التغير في مستويات الأسعار "معدلات التضخم" وتفيد هذه النظرية أن معدل ارتفاع عملة ما سيكون مساوياً للفرق بين الدولتين، وعلى سبيل المثال، إذا كانت نسبة التضخم في كندا 1% ونسبة التضخم في الولايات المتحدة 3%، فإن قيمة الدولار الأمريكي ستخفض بنسبة 2% سنوياً مقابل الدولار الكندي، وهذا الطرح صحيح من الناحية العلمية وخاصة عندما يكون الفرق في نسب التضخم كبير.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 54.

<sup>2</sup> Patrick artus, *économie des taux de change*, édition économique, paris 1997, p12

<sup>3</sup> عثمان أبو حرب، المرجع السابق، ص 54.

العلاقة  $r_{(PPA)} = P/P^*$  تفرض وجود مقارنة تامة و فورية للقوى الشرائية للعملات سواء المحلية أو الأجنبية، لكن تدخل الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بهذه العلاقة. لذلك اهتمت نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى.

فترى في هذه الحالة وجود علاقة بين تغيير معدلات سعر الصرف و مستوى الأسعار  $P$  و  $P^*$  تسمى تعادل القوة الشرائية النسبية حيث:

$$dr/r = dP/P - dP^*/P^*$$

إذن معدل تغيير سعر الصرف يساوي فروقات معدلات التضخم أي:

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي.

وهذه الصورة مشتقة من الصورة المطلقة إذ بإمكانية التغير النسبي للأرقام القياسية للأسعار في نفس الفترة بالأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها التأثير المباشر على سعر الصرف على افتراض توفر حرية التبادل الخارجي بين البلدين وتعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياسية استنادا إلى الصيغة التالية:

$$R_1 = R_0 P/P^*$$

حيث  $R_1$ : سعر الصرف التوازني الجديد.

$R_0$ : سعر الصرف القديم.

$P$ : الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

$P^*$ : الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة.

هذه النظرية تسعى إلى الربط بين النظام النقدي لبلد ما وسوق القطاع الأجنبي فيه، وهذه النظرية تظهر العلاقة الموجودة بين الفرق في سعر الفائدة بين بلدين والعلو أو الخضم بسعر الصرف الأجل بين عمليتي هذين البلدين فأى اختلاف في معدلات الفائدة في بلدين اثنين، ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة للعملة الأجنبية .

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في الدول أين معدلات الفائدة أكبر من ذلك السائد في

السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.<sup>1</sup>

وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر، والعكس صحيح.

مثال:

إذا كان سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني هو 1.9459، وكان معدل الفائدة السائد في ألمانيا بعد سنة هو 4.87% وسعر الفائدة السائد في الولايات المتحدة بعد سنة كذلك هو 5.67%. ففي هذه الحالة فإن سعر صرف الدولار سوف ينخفض أمام المارك، ويمكن حساب سعر الصرف الجديد للدولار مقابل المارك بعد سنة كما يلي:

$$1 \text{ دولار} = 1.9459 [ 1 + (5.67\% - 4.87\%) ]$$

$$= (0.008 - 1) 1.9459 =$$

$$1 \text{ دولار} = 1.9303 \text{ مارك.}$$

يلاحظ أنه بعد ما كان سعر صرف الدولار مقابل المارك يساوي 1.9459، فإن ارتفاع معدل الفائدة في ألمانيا بعد سنة عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلي انخفاض قيمة الدولار مقابل المارك، إذ أصبح لا يساوي بعد سنة إلا 1.9303 مارك.<sup>2</sup>

الفرع الثالث: نظرية الأرصدة و النظرية الإنتاجية.

أولاً/ نظرية الأرصدة.

يتحدد سعر صرف العملة الوطنية عن طريق عرض العملات الأجنبية، تطلب النقود الأجنبية حسب النظرية التقليدية لميزان المدفوعات بغية اقتناء السلع والخدمات من الخارج. عرض النقود الأجنبية يتحدد حسب وضع ميزان المدفوعات من مداخل صادرات البلد والتدفق الصافي لرؤوس الأموال غير المصرفية.

<sup>1</sup> الزهرة بن بريكة ، مرجع سابق، ص48.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 104.



تقوم هذه النظرية في تكوين سعر الصرف على المدفوعات الخارجية لحساب أو ميزان المدفوعات أو العمليات الجارية وبالتالي التغييرات التي تحدث في مرئيات الأسعار أو المداخل على اثر التغيير في هيكل الاستهلاك المحلي للبلاد التي بإمكانها أن تحدث عجوزات جارية لمدى طويل ومنه تعديلات التعادل.

يعتبر رصيد ميزان المدفوعات أو بالأحرى الحساب الجاري في الدول النامية، في غياب سوق حرة للصرف وفي ظل الرقابة على الصرف، العامل الرئيسي لتحديد ولتفسير تغيير سعر الصرف حيث تدفق أو خروج رؤوس الأموال من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات.

لميزان المدفوعات أهمية بالغة في تفسير مستوى سعر الصرف، رصيد الميزان التجاري الذي يعبر عن جميع التسجيلات الخاصة بعمليات الواردات والصادرات من السلع من شأنه أن يؤثر ايجابيا أو سلبيا على سعر الصرف الفعلي لان الواردات والصادرات مرتبطة بالعلاقة بين مستوى الأسعار المحلية والخارجية. المعلومات التي يفرزها الميزان التجاري بشأن الشركاء التجاريين لها أهمية لحساب أسعار الصرف الفعلية و تحديد المستويات الملائمة لسعر الصرف المحلي لمختلف العملات.<sup>1</sup>

عجز أو فائض ميزان المدفوعات أو بالأحرى ميزان أو حساب العمليات الجارية يكون حسب نظرية ميزان المدفوعات هو السبب في تراجع أو تحسين سعر الصرف للعملة المحلية.<sup>2</sup> لكن هذه النظرية لم تعد كافية لتفسير تطور وتكوين أسعار الصرف، مع الانتقال من الصرف الثابت إلى الصرف العائم، فالعلاقة بين العمليات الجارية وتكوين سعر الصرف لم تعد مهيمنة.

### ثانيا/ النظرية الإنتاجية<sup>3</sup>

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد من الصناعة والزراعة والتجارة واتجاه مستويات الأسعار كل هذا يعبر على درجة القوى الإنتاجية، فإذا فرضنا أن معدلات الإنتاجية في إحدى الدول منخفضة لسبب ما بينما القيمة الخارجية لعملتها كانت مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية كما حدث في ألمانيا سنة 1924، حيث كان إنتاجها منخفضا نتيجة لظروف الحرب، وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدرة بأكثر من

<sup>1</sup> لخضر زكراوي، مرجع سابق، ص ص 50 - 51.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص ص 337 - 342.

<sup>3</sup> صبحي قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص ص 348 - 349.

قيمتها الحقيقية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية وهذا ما يعمل على انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات من السلع والخدمات.

#### الفرع الرابع: نموذج ماندل وفلينج (MUNDSELL-FLEMING).

"يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلنج 1962 وروبرت ماندل 1963"<sup>1</sup>.

يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح. إلا أنه يستعمل كنموذج وأحياناً كنظرية لتحديد سعر الصرف.

يتعرض النموذج على تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبياً الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيراً خارجياً.

يتميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات. كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية.

يعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازناً مؤقتاً وظاهرياً وهو شبه توازن وحتى يتحقق التوازن الكامل لابد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

ويعرف التوازن في سوق السلع La courbe IS من أجل مستوى معطى للإنفاق G والإنتاج الخارجي  $EP/P^* \cdot Y^*$  (تغير سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاسمي، فارتفاع سعر الفائدة يخفض الطلب الكلي وبالتالي يخفض من مستوى الإنتاج الوطني).

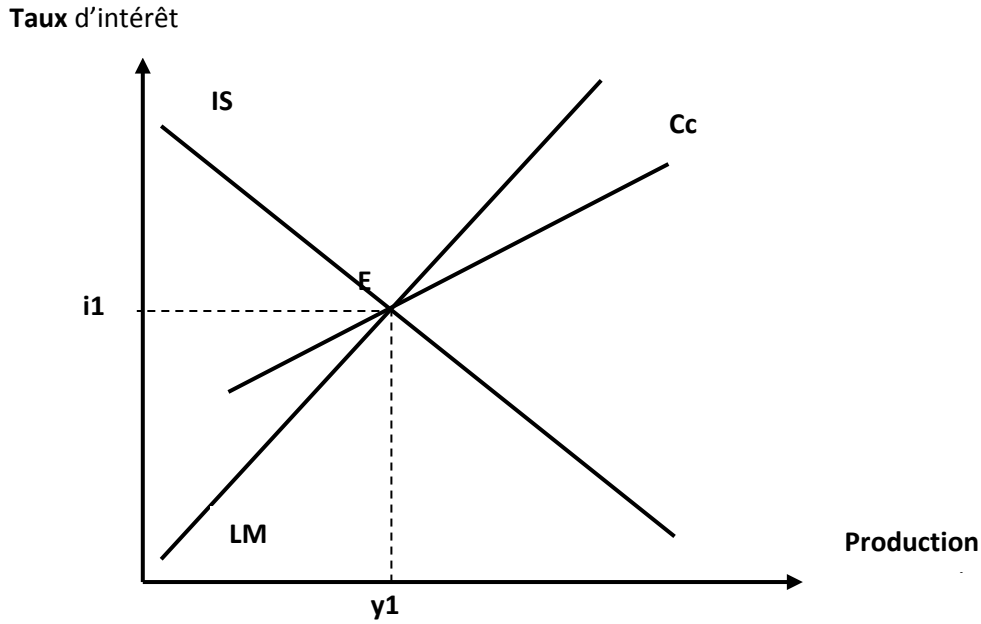
أما عن التوازن في سوق النقد La Courbe LM فهو يعرف من أجل مستوى معطى Ms/P حيث Ms: الكتلة النقدية، P: مستوى الأسعار.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي. مرجع سابق، ص 141.

فارتفاع أسعار الفائدة يخفّض من حجم العملات التي يريدون التعامل بها ولتحقيق التوازن يجب أن يرتفع مستوى الإنتاج الداخلي ليشجع المتعاملين للاحتفاظ أكثر بالعملات في نهاية التحويلات.

وفي الشكل التالي يوضّح نموذج ماندل - فلمنج :

الشكل رقم (11): التوازن في نموذج ماندل - فلمنج



المصدر : عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ، بن عكنون، الجزائر، 2003 ، ص 132.

## خلاصة الفصل :

إن سعر الصرف هو المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة من منطلق أنه عبارة عن تلك الوحدات النقدية التي تبادل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الأخرى، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة والتضخم والعمالة. ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق ( الطلب والعرض ) في سوق يسمى سوق الصرف ، وهذا بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد من الأنظمة المتعارف عليها والمتعلقة بسعر الصرف .

إن أهمية الجانب التحليلي لسعر الصرف وهو الأمر الذي تطرقت له نظريات سعر الصرف والتي ناقشت هذا الموضوع وفسرت كيف يتحدد من أوجه مختلفة و من ثم تمت عملية استنباط المحددات التي سيتم انطلاقا منها تحديد سعر الصرف وهذا من خلال النظريات المفسرة له.

وعليه يمكن اعتبار سعر الصرف سلعة كباقي السلع كونه يتأثر بعوامل اقتصادية مختلفة ومثال ذلك

التضخم ، معدل الفائدة والدخل

# الفصل الثاني

الميزان التجاري وأثر تنفيذ

قيمة العملة على توازنه

## تمهيد

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فاستيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني أي أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، وتتم معالجة هذا الاختلال من خلال اعتماد سياسات سعر الصرف بما يتوافق وحالة الاقتصاد الوطني.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة بغرض تسوية هذه الاختلالات، إذ يعتبر هذا الإجراء الشائع الذي تلجأ إليه بعض الدول وخاصة الدول النامية إلى تخفيض قيمة عملتها كإجراء حماية يعود بالنفع عليها فقد يكون لحماية المبادات التجارية بين الدولة والدول الأخرى أو لزيادة صادراتها مع العالم الخارجي، وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تحليل وتفسير العلاقة النظرية بين تخفيض العملة ووضعية الميزان التجاري وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

- ❖ المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.
- ❖ المبحث الثاني: مفهوم الميزان التجاري.
- ❖ المبحث الثالث: مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة.
- ❖ المبحث الرابع: أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري.

## المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى كل من الميزان المدفوعات باعتبار أن الميزان التجاري جزءا منه وعليه يتم التطرق إلى الإطار النظري لميزان المدفوعات.

## المطلب الأول : مفهوم الميزان المدفوعات

من خلال ما يلي سيتم التعرض إلى أهمية ميزان المدفوعات و كيفية القيد فيه إضافة إلى تعاريفه.

## الفرع الأول : تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.<sup>1</sup>

ويبغى أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي<sup>2</sup>:

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.
- يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة. فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.
- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنوك، شركات، مؤسسات... الخ) الذين يزولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياها الإقليمية ومجالها الجوي. يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها.
- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان. فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جافني وتنتهيها في آخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أبريل من كل سنة لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي.

<sup>1</sup> بلقاسم منهوم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر-1970/2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012/2013، ص 20.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 20-21.

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة نقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا. وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.<sup>1</sup>

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا دائما ، بمعنى أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال. وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود إختلالات من الناحية العملية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي على إختلالات في بنوده المختلفة.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني : أهمية ميزان المدفوعات.

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:<sup>3</sup>

➤ يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة ، و بالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة و المحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح و خسائر الصرف الأجنبي.

➤ إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليف ....إلخ

➤ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .

<sup>1</sup> محمود يونس ، عبد النعيم محمد ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، مصر، 2000، ص 381..

<sup>2</sup> زينب عوض الله ، مرجع سابق، ص 100.

<sup>3</sup> محمد زرقا ، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات :دراسة قياسية -حالة الجزائر -1990/2014 ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد قياسي/بنكي مالي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2016/2015 ، ص ص 36-37.



- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتحطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية .
- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للبلد.

### الفرع الثالث: القيد في ميزان المدفوعات

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي. وينشر سنويا أو كل ستة أشهر كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول. ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة، لأنه يقوم على أساس التسجيل بالقيد المزدوج<sup>1</sup>.

- **مبدأ التسجيل بالقيد المزدوج :** والذي يتضمن كافة التدفقات الداخلية إلى البلد كمقبوضات والتدفقات الخارجية منه كمدفوعات فتقابل حقوق البلد المكتسبة من التعاملات الاقتصادية الدولية ديون عليه. ولا يعنى القيد المزدوج تعادل الأرقام فيما يخص البنود (أو الفقرات) التصحيح أو التعديل<sup>2</sup>.
- **فالمعاملات المدينة:** هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجية أو التزامات الدولة اتجاه الخارج تسجل بإشارة (-) مثل الواردات.

لكن هذا التسجيل تكتفه بعض المشاكل منها كيفية التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين، لان التفرقة على أساس جنسية الشخص هي غير قطعية، وهذا الرباط ( الجنسية) غير كافي، وإنما يؤخذ باعتبارات أخرى، وعليه يقصد بالمقيم كل شخص طبيعي يكون في البلد المعنى في حالة إقامة دائمة ، ومحلا لممارسة نشاطه الاقتصادي مهما كانت جنسية، مثلا أن يكون جزائري مقيم في الجزائر أو في الخارج لمدة أقل من سنة أو شخص أجنبي مقيم في الجزائر لمدة تفوق السنة. وبالتالي لا يعتبر السائح المبعوث والطالب كمقيم بالإضافة إلى الأشخاص المعنويين المتمثلين في هيئات حكومية شركات وطنية، فروع الشركات الأجنبية الدائمة النشاط في البلد، أنه تشارك في الاقتصاد الوطني. أما غير المقيم فهو أي شخص طبيعي أو معنوي تكون إقامته مؤقتة في هذا البلد مثلا : السياح، المبعوثين الدبلوماسيين والعاملين في القنصليات.

<sup>1</sup> حنان لعروق ، مرجع سابق ، ص4.

<sup>2</sup> هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 112.

• **مبدأ التقييد:** يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم ، لتقيده بما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج حيث كل معاملات الدولية تحل في الميزان مرة دائنة ومرة مدينة ، أي أن كل بند في الجانب الدائن لا بد أن يقابله بند في الجانب المدين تساوي له والعكس صحيح، وذلك من أجل إظهار كيفية تسوية البند أو تمويله يتم وضع ميزان المدفوعات وتبويب كل المبادلات التي فيه على أساس الغرض الذي يراد منه الاستعمال أو الدراسة. وقد حاول صندوق النقد الدولي وضع هيكل موحد لميزان المدفوعات لمختلف الدول بشكل سهل تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية ويمكن مقارنة البلدان فيما بينها، آخذين بعين الاعتبار وقت تحقيق العمليات وليس وقت التعاقد عليها أي الفارق الزمني بينهما.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : تركيبة ميزان المدفوعات .

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، ظهرت صعوبة في حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، حيث تم تقسيمه إلى عدة أقسام أفقيا وعموديا.

وينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين رئيسيين هما:<sup>2</sup>

#### الجانب الدائن :

و يتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

#### الجانب المدين :

و يسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات ) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة وحسابات وموازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، والمتقاربة من حيث الأهداف وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض.

ويشمل التقسيم العمودي لميزان المدفوعات الحسابات التالية:

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سابق ، ص 5.

<sup>2</sup> سلمى دوحه ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث علوم التجارية (غير منشورة) ، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2014/2015، ص ص 105-110.

**أولا/ حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري) (Courantes Transactions Des Balance La)**

يعتبر هذا الحساب من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يشمل أهم المبادلات الاقتصادية الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد ويسمى بالحساب الجاري "لان كافة هذه المعاملات التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري، والإنفاق القومي الجاري، فهي عبارة عن استخدام للدخل القومي الجاري"، ونجد في الحساب الجاري الحسابات التالي:

**1/ الميزان التجاري (La Balance Commerciale)**

ويشمل الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي المتبادل بين المقيمين وغير المقيمين، حيث تقيم الصادرات بالقيمة "F.O.B" أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، في حين تقيم الواردات بالقيمة "C.I.F" والتي تمثل قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أن تقيم كل من الصادرات والواردات بالقيمة "F.O.B" من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلعة من حيث خدمات النقل والتأمين.

ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، ويشكل هذا الميزان فائض إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

**2/ ميزان الخدمات (La Balance Des Invisibles)**

ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات، ويمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات.

نلاحظ أن الميزان التجاري يضم نوعا معينا من المعاملات التجارية، وهو مبادلات السلع، أما ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة، أي الخدمات التي يقدمها المقيمون إلى غير المقيمين، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين إلى المقيمين.

**3/ ميزان التحويلات من جانب واحد ( Capital Unilatérale )**

ويخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل، أو حق، و يشمل هذا الحساب على الهبات والتعويضات، و قد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين وهما :

- **الهبات الخاصة:** و تشمل كل من تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية نقدية كانت أو عينية.
- **تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية، والهبات العامة:** والمتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية)، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل.

**ثانيا/ حساب رأس المال (Les Capitaux Des Balance)**

يشمل حساب رأس المال كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية الواردة إلى الداخل مطروحا منها كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية إلى الخارج وهي على نوعين (رؤوس أموال طويلة الأجل- رؤوس أموال قصيرة الأجل).<sup>1</sup>

**1/ رؤوس الأموال طويلة الأجل.**

وهي الحسابات التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الأجل، ولاستثمارات الأجنبية المباشرة و استثمارات الأجنبية غير المباشرة من وإلى الخارج، حيث تسجل القروض الرأسمالية الأجنبية الواردة من الخارج و أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية التي تم إقراضها للخارج، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب داخل البلد كلها تسجل في الجانب الدائن، ويحدث العكس بالنسبة للقروض المقدمة للخارج و أقساط سداد القروض الأجنبية المقترضة من طرف المواطنين، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها المواطنون في الخارج كلها تسجل في الجانب المدين، فكل المعاملات التي يترتب عليها تحقيق متحصلات ترد من الخارج تسجل في الجانب الدائن، في حين أي معاملات يترتب عنها مدفوعات للخارج تسجل في الجانب المدين .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 107-108.

## 2/ رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

وتشمل كل الحسابات التي لا تتجاوز السنة الواحدة، حيث تعبر عن كل التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، كذلك قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون تجاه الخارج، ويخصص هذا الحساب لكل العملات الأجنبية، والحسابات المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات و كل القروض قصيرة الأجل. وتتم هذه التحركات التلقائية نتيجة للأسباب التالية:

- الخوف من الاضطرابات الاقتصادية التي تحدث كالتضخم، والاضطرابات السياسية كالحروب مما يؤدي إلى تهريب رؤوس الأموال للخارج أين الظروف الاقتصادية و السياسية ملائمة.
- الرغبة في تحقيق دخول أعلى من خلال شراء أصول أجنبية أو سندات، أو ودائع لفترة قصيرة الأجل.
- القيام بعمليات المضاربة نتيجة توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية، من خلال قيام المضاربين بتحويل أموالهم لعملة البلد المتوقع ارتفاع قيمة عملتها.

عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية و ميزان التحويلات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي.

## ثالثاً/ حساب الاحتياطات الرسمية (La Balance Des Réserves Officielles)

يتضح من خلال حساب الاحتياطات الرسمية التغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الدولية المملوكة للدولة، والتي تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات الأساسية. فإذا فاقت بنود الجانب الدائن بنود الجانب المدين في الحسابات الأساسية لميزان المدفوعات فإن ميزان المدفوعات يحقق فائض اقتصادي، ولكي يحقق الميزان توازن حسابي لابد من زيادة الاحتياطات الرسمية للدولة، وكمثال إذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائض يقدر بـ: 05 مليون \$، يتم تسوية هذا الفائض من خلال مشتريات ذهب نقدي من الخارج بمبلغ 05 مليون \$، بمعنى زيادة رصيد الاحتياطات الرسمية للدولة بمبلغ 05 مليون \$، فعند زيادة الدولة لمشترياتها أو وارداتها من الذهب النقدي يتم تدفق عملة أجنبية إلى خارج الدولة بمبلغ 05 مليون \$ تعادل الرصيد الدائن لميزان المدفوعات، وبالتالي يصبح رصيد ميزان المدفوعات = صفر .

ويحدث العكس في حالة العجز، حيث تقوم الدولة ببيع الذهب النقدي للخارج من أجل زيادة الجانب الدائن بنفس قيمة العملة الأجنبية المتدفقة ويصبح رصيد ميزان المدفوعات يساوي صفر. وفي هذه الحالة ينخفض رصيد الاحتياطات النقدية للدولة.

ويمكن إيضاح كيفية تسوية المعاملات السابقة فيما يلي:	
رصيد المعاملات الجارية	+ 05 مليون \$
رصيد المعاملات الرأسمالية	+ 05 مليون \$
رصيد ميزان المدفوعات	+ 05 مليون \$
التسوية	- 05 مليون \$ واردات ذهب نقدي
رصيد ميزان المدفوعات	صفر

#### رابعاً/حساب السهو والخطأ (Erreurs et Omissions)

من الناحية العملية يصعب الحصول على قيمة معادلة تماماً لمجموع البنود في الجانب الدائن و الجانب المدين، و في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو و الخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، حيث يكون هذا الحساب تعويضاً للمغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة في مختلف حسابات الميزان، كما يعكس أيضاً جزءاً منه التحركات غير المسجلة في رأس المال الخاص، والجدول الموالي يلخص لنا كل بنود ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي:

الجدول رقم (02): حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي.

دائن	مدين	البيان
		<p>I. حساب العمليات الجارية</p> <p>1- السلع والخدمات:</p> <p>أ. السلع:</p> <p>➤ سلع عامة.</p> <p>➤ سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل.</p> <p>ب. الخدمات:</p> <p>➤ النقل:</p> <p>• النقل البحري.</p> <p>➤ الأسفار:</p> <p>• أسفار الموظفين...</p> <p>➤ خدمات الاتصال...</p> <p>2- الدخل:</p> <p>➤ تعويضات الأجراء.</p> <p>➤ دخل الاستثمارات.</p> <p>3- التحويلات الجارية:</p> <p>➤ الإيرادات العامة، قطاعات أخرى.</p> <p>II. حساب رأس المال والعمليات المالية :</p> <p>1. رأس المال:</p> <p>أ. التحويلات الرأسمالية :</p> <p>➤ الإدارات العامة .</p> <p>➤ قطاعات أخرى.</p> <p>ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية.</p> <p>2. العمليات المالية :</p> <p>أ. الاستثمار المباشر .</p> <p>ب. الاستثمار في القيم المنقولة .</p> <p>III. حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى.</p>

المصدر : سلمى دوحة ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث علوم التجارية (غير منشورة) ، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2014/2015، ص ص 105-110.:

## المطلب الثالث : وضعيات ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات للدولة هو سجل إحصائي للعلاقات الاقتصادية على اختلاف أنواع التي قامت بينها وبين الدول الأخرى، ولما كان هذا الميزان لابد أن يتوازن بمعنى أن يتعادل جانب الميزان (الدائن، المدين) أو أن يظهر عليه بعض الاختلال .

## الفرع الأول : التوازن في ميزان المدفوعات

التوازن في ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، يشمل التوازن في ميزان المدفوعات مفهومين - التوازن المحاسبي والتوازن لاقصادي .<sup>1</sup>

## أولاً/ التوازن المحاسبي :

يكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبية لان طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات تتم وفق نظام القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين، وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساوي من الناحية الحسابية بالضرورة ، كما أن هذا التوازن لا يمثل قيمة في التعرف على مركز الدولة الاقتصادي وليس شرطاً أن يحدث التوازن لكل حساب على حدة، وبصفة عامة فان ميزان المدفوعات كوحدة واحدة لابد أن يتعادل حسابيا خلال سنة، وهذا التساوي الحسابي ضرورة حتمية لكونه لا يعني التساوي الفعلي أو الحقيقي بل تساوي حسابي فقط .

## ب- التوازن الاقتصادي :

على الرغم من حتمية التعادل بين الجانب الدائن والجانب المدين في ميزان المدفوعات إلا أنه يكون في دولة ما في حالة فائض أو عجز معنى ذلك أن التوازن الاقتصادي يتطلب تعادل بنود معينة في الميزان ناتجة عن عمليات تلقائية، حيث أن هذه العمليات تتحقق دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات، لما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية فإن التوازن الذي نحكم به على ميزان المدفوعات عندما نركز

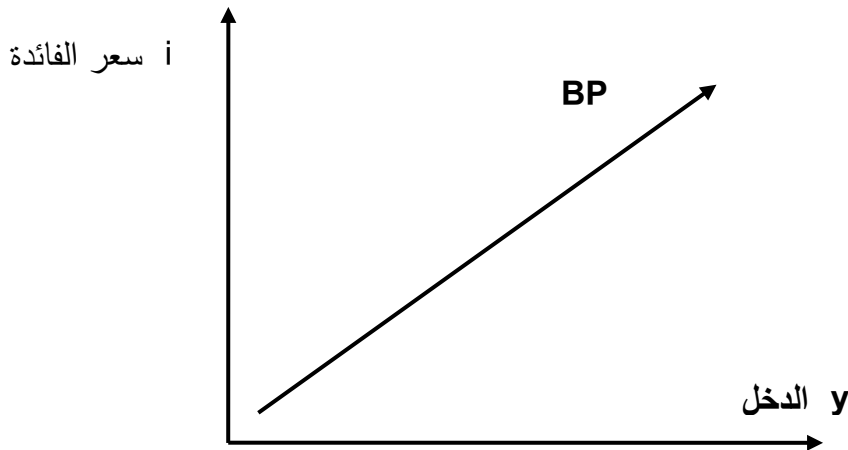
<sup>1</sup> رشيدة زاوية ، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل ، حالة الجزائر (1990-2013) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2014/2015 ، ص ص 14-16.



النظر على بعض الحسابات فقط فيه لا بد أن يكون له وصف آخر غير الوصف المحاسبي، وهكذا يوصف هذا التوازن بأنه اقتصادي.

وهنا يمكن التمييز بين نوعين من العمليات التي تدخل في ميزان المدفوعات عمليات تلقائية أو مستقلة وعمليات تعويضية أو موازنة، في الأولى العمليات التي تقع ضمن الحساب الجاري وحساب رأس المال القصير الأجل، أما العمليات التعويضية فهي تلك العمليات التي لا تجري لذاتها وإنما تجري بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيره، وبالتالي فإن تعادل الجانب المدين مع الجانب الدائن يعني توازن ميزان المدفوعات وعدم تعادل هاتين القيمتين يعني اختلال الميزان، والمنحنى التالي يوضح التوازن في ميزان المدفوعات.

#### الشكل ر قم (12) : التوازن في ميزان المدفوعات



المصدر : رشيدة زاوية ، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل ، حالة الجزائر(1990-2013 ) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2014/2015 ، ص 16.

#### الفرع الثاني: اختلال ميزان المدفوعات.

ويعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن و المدين في المعاملات التلقائية<sup>1</sup>، فإذا تحقق عجزا أو فائضا يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال و هذا الخلل لا بد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة و هنا يجب على الدولة اتخاذ إجراءات معينة لعلاج هذا

<sup>1</sup> محمد العربي الساكر، مرجع سابق، ص 95.

الخلل و يتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا و لكن تبقى المشكلة الأساسية في علاج هذا العجز<sup>1</sup>.

يتعرض ميزان المدفوعات عادة للاختلالات حيث نميز بين أنواع مختلفة منها: اختلال عرضي ، اختلال موسمي ، اختلال دوري، واختلال هيكلية.

**أولا/ الاختلال العرضي:** ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالآفات في البلد الزراعي ويعتمد على محصول رئيسي واحدة، أما الاختلال الموسمي ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية، مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام<sup>2</sup> .

**ثانيا/ الاختلال الدوري:** يحدث نتيجة التقلبات الاقتصادية التي تتتاب الاقتصاد الرأسمالي، بحيث في فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترفع الأسعار، وأما في حالة الإنعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة. لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية<sup>3</sup>.

**ثالثا/ الاختلال الهيكلي:** وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال الانتقال الاقتصادي القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، إذ تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترات الأولى للتنمية، في حين يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات هو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل<sup>4</sup>. وبهذا فإن الاختلال يكون نتيجة النمو الطويل الأجل الذي يخضع له اقتصاد ما، ويعود هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب من أهمها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية، وهذا لوجود علاقة وثيقة بين مواقف ميزان المدفوعات وسعي الصرف المعتمد لدى ذلك البلد، فإذا كان سعي الصرف لعملة بلد معين أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار للبلد ذاته من وجهة نظر البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها. وكذلك توجد أسباب هيكلية

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008، ص 300.

<sup>2</sup> طارق الفاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 58.

<sup>3</sup> إيمان عطية ناصف، مرجع سابق ، ص 303.

<sup>4</sup> شفيق نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار السيرة، عمان، 2012، ص 214.

وتتعلق هذه الأسباب بالمشكلات الهيكلية الاقتصادية للوطن خاصة هيكل التجارة الخارجية وهيكل الناتج الوطني وينطبق هذا على الدول التي تعتمد في صادراتها على تركيز السلع. حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق<sup>1</sup>. بالإضافة إلى أسباب دورية تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة، وفي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي تدعى بالدورات التجارية مثل: حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا فهي لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول المختلفة، فهي تتفاوت من حيث أوقات بداياتها وحدثها.

**رابعاً/ الظروف الطارئة :** حيث تحصل أسباب عرضية تؤدي إلى حدوث اختلال كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية و في حالة تدهور البيئة السياسية كالأضرار مثلا، فهذه الحالة ستؤثر حتما على صادرات الدول المعنية. وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا و قد يصاحب ذلك من تحولات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني : مفهوم الميزان التجاري

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى الدول والاستيراد من دول أخرى، وهذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أو آجلا.

ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بيانا كافيا أو تسجيلا وافيا، تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق، وما عليها التزامات، وهذا السجل هو ما يسمى الميزان التجاري.

### المطلب الأول : ماهية الميزان التجاري .

#### الفرع الأول : تعريف الميزان التجاري

❖ يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا المعنى الواسع للميزان التجاري<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 216 .

<sup>2</sup> صالح أوياية، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، 1990-2009، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، تخصص

تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2010، 2011، ص 88.

<sup>3</sup> هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص

مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2012، ص 96.

❖ إن الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (مدة 03 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (x)} - \text{إجمالي واردات البلد (y)}$$

❖ الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي لهذا البلد.<sup>1</sup> وهو يقتفي أثر تدفقات المواد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج، وتتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب بمعاملات المنظور (السلع) و المعاملات غير المنظورة (الخدمات) ويمكن أن يكون موجب أو سالب .

**ميزان التجاري الايجابي:** صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذن فائض في الميزان أو ما يسمى (الفائض التجاري).

**الميزان التجاري السلبي:** يعني إن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى العجز التجاري ينبغي بالضرورة إن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل حدث دوري مرتبط بدوره الاقتصادية.

### الفرع الثاني : كيفية القيد في للميزان التجاري

من حيث القيد في الميزان التجاري، فإن الصادرات تقيد في جانب الأصول أو الجانب الدائن (+)، لأنها تؤدي إلى حصول البلد على متحصلات وفوائد وبالنسبة للواردات فإنها تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين (-) لأنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.<sup>2</sup>

• وتحسب قيمة الصادرات علي أساس FOB وتحسب قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعات عليه حتى مكتب التصدير، وقيمة الواردات علي أساس CIF تحسب مع تكاليف النقل والتأمين.

### الفرع الثالث: أقسام الميزان التجاري.

ينقسم الميزان التجاري إلى كل من الميزان التجاري السلعي الميزان التجاري الخدمي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (2006/1985)، أطروحة دكتوراه تخصص مصاريف، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة الأردن، 2008، ص 9.

<sup>2</sup> يسري عبد الرحمن، الاقتصاديات الدولية، الدر الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص 201.

<sup>3</sup> عرفان تقني الحسني، مرجع سابق، ص 122.

## أولاً/ الميزان التجاري الخدمي :

ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة المبادلات بين الدول (النقل، السياحة، التأمين..). ويقصد بها كافة الصادرات والواردات غير المنظورة من الخدمات.<sup>1</sup>

## ثانياً / الميزان التجاري السلعي :

ويعرف أيضا على أنه ميزان التجارة المنظورة والمقصود به كل ما يتعلق بالسلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات،<sup>2</sup> ويعتبر هذا الحساب أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية بقيد دائن (+) ، أما الواردات من السلع بقيد مدين (-)<sup>3</sup> .

فالميزان التجاري السلعي يعكس أهمية كبيرة لدى معظم الدول، نظرا لأن إنتاجها من السلع يشكل الأساس المهم في نشاطاتها الاقتصادية، وبالتالي فإن صادراتها و وارداتها من السلع تشكل الأساس في ميزان مدفوعاتها. ولذلك تسعى دول العالم عموما إلى العمل على أن تزيد صادراتها على وارداتها السلعية، وهذا لنتمكن من تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها، أو على الأقل الحصول على حصيلة من صادراتها السلعية تمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من السلع من الخارج .<sup>4</sup>

## المطلب الثاني : وضعيات الميزان التجاري.

تتمثل وضعيات الميزان التجاري في الحالتين الفائض و العجز:<sup>5</sup>

## الفرع الأول : فائض في الميزان التجاري.

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية وما حظيت مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين. تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضائعها منافسة في السوق الخارجي، وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج سيكون فيها عاليا وزيادة نسبة الوظائف

<sup>1</sup> توفيق عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص29.

<sup>2</sup> حربي القضا عريقات ، مبادئ الاقتصاد الكلي و الجزئي، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 2، 1997، ص ص 287 / 288.

<sup>3</sup> إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، 2008، ص 292.

<sup>4</sup> بكرى كامل ، التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 209.

<sup>5</sup> الميزان التجاري وشرح وسيناريو: مقال منشور علي الرابط . <http://www.aljazeera.fx.net/vb/showthread.php?t=5655> بتاريخ:2017/03/28.

وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على الأسواق بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى، فقد يكون عجز الميزان التجاري أمراً مفهوماً على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين .

التأثير يعتبر طردي مع كل من العملة ومؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد لاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات، مما يعني مصدر دخل آخر لاقتصاد . وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة ، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع الصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد، مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر العملة. لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حداً تصبح فيه قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري.

### الفرع الثاني : العجز في ميزان التجاري.

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقد إلى الخارج أقل من النقد الذي يدخل إلى الدولة، فإن كان العجز مستمراً ومرتفعاً، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالاً على لاقتصاد . وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري، فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات.

إجمالاً تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم ويكون تأثير الفائض إيجابياً على كليهما أكثر من أن يكون عجزاً لكن في حال كان هنالك عجز في الاقتصاد، فهذا يعني بأن الاقتصاد ليس جيداً في حالة تحسن أو ارتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني ذلك المزيد من الإنتاج والوظائف والاستثمارات وهذا في النهاية يقود إلى ارتفاع العملة وكذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد للشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها.

## المطلب الثالث : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري ومدفوعات .

يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة على كل من ميزان المدفوعات بصفة عامة وميزان التجاري على وجه الخصوص كون أن تغيرات أسعار الصرف سوف تؤثر على بنود ميزان المدفوعات وقد يكون ايجابيا أو سلبيا وهذا راجع إلى بنية الاقتصاد وهيكله الإنتاجي.

## الفرع الأول : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري.

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية. ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى، ويساوي الفرق بين الصادرات ( X ) والواردات ( m ) أي ( x-m ) وهو جزء من الإنفاق الكلي والذي يكتب على الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$Y=C+I+G ( X-M )$$

حيث: (G.I.C) (X-M) تمثل كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على التوالي.

كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر صرف بلد ما، ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية .

عندما بلد ما يستورد منتج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج ، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصد وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف .

في حالة عجز ميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات ،الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة،في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات.

<sup>1</sup> تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 2004، ص 225.

والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من مخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين. العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها .

ومع ذلك ضعف قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر ، والعملية الأجنبية ترتفع من جديد. أو إن قوة قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أقل، والعملية الأجنبية تتخفض.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

إن عرض الصرف الأجنبي يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة لاحتفاظ بأرصدة دولية<sup>2</sup>.

ف نجد الحساب الأول في هذا الميزان وهو الميزان التجاري للسلع والخدمات، وكذلك دفعات التحويلات التي تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد.

نجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال وهو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد آخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن. تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين وعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تتوافر مجموعة من الطرق إعادة التوازن إليه وتشمل تخفيض أو رفع قيمة

<sup>1</sup> هجيرة عبد الجليل، مرجع سابق ، ص 98.

<sup>2</sup> ميراندا زغول، التجارة الدولية ، بدون دار النشر، بنها ، مصر، 2010، ص 144.



العملة الخارجية، لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أعلى) قياسيا بالعملة الأجنبية<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث : مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من إختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة، لغرض تسوية هذه الاختلالات، تتمثل هذه السياسة في قيام الدولة في تخفيض قيمة عملتها في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات والتخفيض من الآثار المرتبطة أساسا بأهمية المبادلات الخارجية .

وكذا الهيكل الاقتصادي لبلد المعني، فدول التي تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية يعنى أن يصبح بإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقية بريتون رودز فإن التغيير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر إجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

### المطلب الأول : تعريف تخفيض قيمة العملة و أسبابه

إن سياسة تخفيض قيمة العملة هي قديمة وقد طبقت إبان العهد الإقطاعي، إلا أنها لم تأخذ وضعها كمنهج علمي يستند إلى النظرية الاقتصادية إلا على يد (روبنسون) في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، فقد أشارت روبنسون بأن التخفيض قد يحسن معدل التبادل وقد يؤدي كذلك إلى تدهوره .

### الفرع الأول: تعريف تخفيض قيمة العملة

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهر قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بعملات الوطنية برفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سليمان شيباني ، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر دفعة . 2009/2008، ص 107.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن الزاوي ،إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه الحقيقي في الجزائر، في مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، 2012، العدد10، ص 51.

<sup>3</sup> زينب عوض الله ،مرجع سابق ، ص ص 303-304.

ويقصد بتخفيض قيمة العملة قيام دولة ما بتخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدداً أقل من ذي قبل من هذه العملات. أي أن سعر صرفها يكون أقل عن ذي قبل وعادة ما يكون الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية زيادة الصادرات والحد من الاستيراد بمعنى أن التخفيض يعني انخفاض سعر السلعة أو الخدمة المصدرة ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية مقابل السلع المثيلة من دول أخرى وفي ذات السياق تزيد تكلفة الاستيراد بذات نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية، ومن ثم يقل الإنفاق على الواردات<sup>1</sup>.

كما أن مصطلح انخفاض قيمة العملة يقصد به انخفاض قيمة العملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم، والعوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد هي:

- زيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات.
- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين .
- انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية.
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

### الفرع الثاني : أسباب التخفيض

هناك أسباب عديدة لتخفيض قيمة العملة يمكن تقسيمها إلى أسباب رئيسية وأخرى ثانوية نبرزها فيما يلي<sup>2</sup>:

#### أولاً/ الأسباب الرئيسية .

➤ تحسين ميزان الحساب وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء إتباع هذه السياسة ، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأجنبية.

<sup>1</sup> محمد النبيل الشيمي، تخفيض قيمة العملة متى يكون مطلوباً؟ ،نقلا عن : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701>

تاريخ التصفح: 2017/04/07، على الساعة: 17:52.

<sup>2</sup> صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 7 ، السنة 2011 ، ص91.

- الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.
- زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية .
- معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

### ثانيا/ الأسباب الثانوية.

ونذكر منها ما يلي:

- ارتباط الكتلة النقدية أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية لانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.
- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، كما أن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك أن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكملية أخرى فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

### الفرع الثالث: الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة.

الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة يكمن في أنهما تدهور لقيمة العملة المحلية لكن كل واحدة بطريقتها وسنوجز أهم نقاط الاختلاف للفرق بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يبين الفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها .

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
هو عبارة عن عملية إرادية ومقصود من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	هو عبارة عن حركة تلقائية وعفوية، دون تدخل للسلطات النقدية وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية.
يتطلب من السلطات النقدية اختبار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية.	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن عرض في العملات الأجنبية أي نتيجة تضارب قوى السوق.
يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي.	قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما يحدث في سوق السلع والخدمات الداخلية.
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة والتعويم المدار).	يحدث في ظل اقتصاد حر، ينتج لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف الذي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة.
يكون في حدود معينة.	الانخفاض لا يكون في حدود معينة.
يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة التعويم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض والطلب.	يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العملات الأجنبية.
التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة)	التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب (ظاهرة مستمرة.)
التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي.	الانخفاض يعني الرفع أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي.

المصدر : حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، دفعة 2005/2004 ص109.

المطلب الثاني : أهمية وأهداف سياسة تخفيض القيمة.

الفرع الأول : أهمية سياسة تخفيض العملة

إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما

يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض. ولهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، وبذلك يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير وإحلال الواردات، وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب والتخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة،الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة ، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دور كأن يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية،وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة، قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.

#### الفرع الثاني : أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

تطورت الأهداف المستوحاة من سياسة التخفيض مع تطور السياسة نفسها ، فيفترض أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص مدفوعات الدولة للخارج و زيادة مقبوضاتها للخارج ، ويكون ذلك باتجاه تحقيق جملة من الأهداف:<sup>2</sup>

- علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات وهو محور سياسة التخفيض ، وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في أسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين مستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون اللجوء إلى السياسة الانكماشية، وتكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بنسبة لأجانب ، وتقليص الواردات لارتفاع أسعار الأجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين.
- الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات مديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة أنه يقلص الواردات يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات و الناتج المحلي.

<sup>1</sup> هجيرة عبد الجليل، مرجع سابق، ص41.

<sup>2</sup> حنان لعروق، مرجع سابق ، ص ص 111-112.

- زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة ، وتوجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع تصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة والسلع غير قابلة لتبادل إلى القطاع التصديري والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية الأجنبية أو نتيجة دخول الادخار الوطني مترتب عن التخفيض، وتكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني.
- زيادة القدرة التنافسية لسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها و بالتالي أسعارها المحلية بالنسبة لأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي بداخل البلد المخفض.

### المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يجب توفر الشروط التالية :<sup>1</sup>

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على منتجات المصدر من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض .
- الاستجابة لشروط مارشال- ليرنر والقاضي بأن تكون  $e_n + \acute{e}_n > 1$  أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

### المبحث الرابع : أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري .

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، ومع ذلك فالاعتبار الأساسي هو اثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري ، وهناك العديد من المداخل النظرية التي حاولت

<sup>1</sup> نجية دلامي، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، تخصص مالية واقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2011/2012 ، ص 52.

تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة للتغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري منها مدخل المرونات ومدخل الاستيعاب .

### المطلب الأول : نظرية أسلوب المرونات

قد يعود جزء كبير من مشاكل ميزان المدفوعات إلى عدم التوازن في التدفقات التجارية المادية، أي في الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وهذا يمكن تحليله على أساس المرونات الجزئية للصادرات والواردات.

### الفرع الأول : فرضيات ومميزات نظرية أسلوب المرونات.

#### أولاً/ : الفرضيات.

تم بناء هذا المدخل في ظل عدة افتراضات مبسطة للواقع نجعلها فيما يلي :<sup>1</sup>

- يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات وأن عرضهما تام المرونة.
- عدم وجود سلع أخرى بدائل للواردات أو سلع وسيطة تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة والتي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا .
- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات .

### ثانيا /مميزات نظرية أسلوب المرونات.

وتتمثل في:<sup>2</sup>

- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين، وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات .

<sup>1</sup> نجية دلامي، مرجع سابق، ص 53.

<sup>2</sup> محمد راتول، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحويلات الجزائرية - الواقع و التحديات - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 14/15/12/2004، ص 114.

➤ يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

### الفرع الثاني : صياغة النظرية

يعتمد منهج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على المستوردات والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري . وقد عرف الفكر الاقتصادي أبحاث في هذا الموضوع ترجع إلى Marshall ، ليظهر بعد ذلك شرط Lerner – Marshall حتى يتصف سوق الصرف بالتوازن ويعرف Charles سعر الصرف الحقيقي q حاصل ضرب سعر الصرف الاسمي e والسعر النسبي لدولتين: <sup>1</sup>

$$q = e \frac{p^*}{p} \quad \text{حسب العلاقة: } \frac{p^*}{p}$$

$p^*$ : مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية

$p$ : مستوى الأسعار في الدولة المحلية

$e$  : سعر الصرف الاسمي

حسب المعادلة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي يمثل سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلى سعر السلع المحلية، ويرتفع هذا السعر في الحالات التالية:

- 1- ارتفاع سعر الصرف الاسمي. e
- 2- ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.  $p^*$
- 3- انخفاض مستوى الأسعار في الدولة المحلية. p

فعندما يتوقع المستهلك ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية فإنه يلجأ إلى الاستعاضة عن السلع الأجنبية بالسلع المحلية .إذا كانت x تمثل الصادرات من السلع المحلية و M تمثل المستوردات من السلع الأجنبية، وكانت الصادرات والمستوردات عبارة عن دوال في سعر الصرف الحقيقي، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي قد يدل على ارتفاع أسعار السلع الأجنبية، وهذا لن يؤدي فقط إلى تخفيض

<sup>1</sup> سمية زيار وآخرون ،أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004) ، في مجلة العلوم الإدارية ، الأردن، العدد 2، 2009 ص، 364.



الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وإنما سيزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية، ويمكن تلخيص هذين التأثيرين على الميزان التجاري.

A الذي يمثل صافي الصادرات بالمعادلة التالية :

$$CA(q) = X(q) - M(q)$$

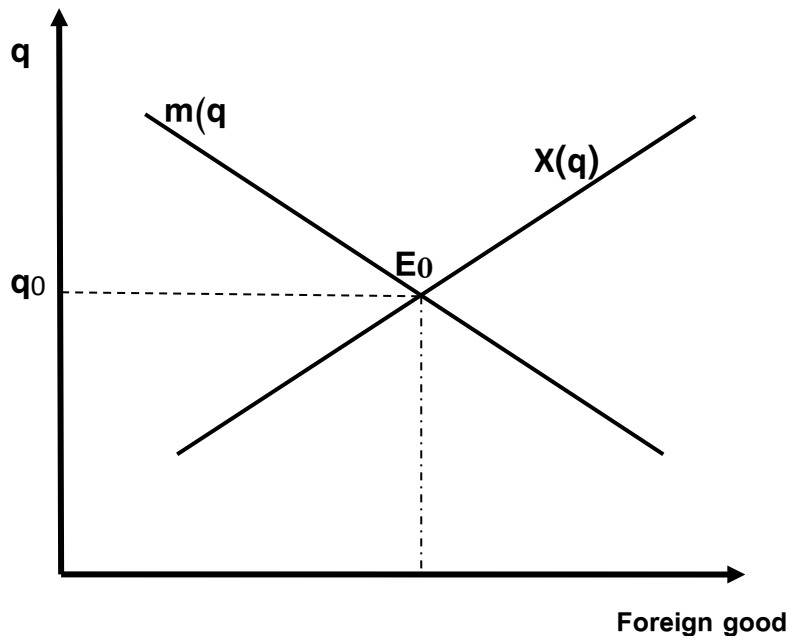
$$\frac{a CA}{a q} > 0, \frac{a X}{a q} > 0, \frac{a M}{a q} < 0$$

حيث أن :

- C الميزان التجاري وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي.
- X قيمة الصادرات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي.
- M قيمة المستوردات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي.

تبين المعادلة أن الميزان التجاري - الفرق بين حجم الصادرات السلعية وحجم المستوردات السلعية - يعتمد على سعر الصرف الحقيقي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:<sup>1</sup>

الشكل رقم (13): توازن الميزان التجاري



المصدر : سمية زيار وآخرون ، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004) ، في مجلة العلوم الإدارية، الأردن، العدد 2، 2009 ص، ص 365.

<sup>1</sup> سمية زيار وآخرون ، مرجع سابق ، ص 364.

باستخدام شرط التوازن  $CA=0$  نحصل على نقطة التوازن  $E0$  الموضحة في الشكل التي تمثل نقطة تقاطع منحنى الطلب على الصادرات ومنحنى الطلب على المستوردات، حيث يتحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني  $q0$  وفي حال كانت الأسعار النسبية لكل من الدولة المحلية والدولة الأجنبية ثابتة، يعطي تقاطع منحنى الطلب على الصادرات ومنحنى الطلب على المستوردات سعر الصرف الاسمي التوازني.

من خلال ما سبق نستنتج بأن تخفيض قيمة العملة لن يحقق هدفه في تحسين وضع الميزان التجاري إلا إذا كانت مجموع مرونة الطلب السعرية على الاستيراد والصادرات أكبر من الواحد، أما إذا كان مجموع هذه المرونة مساويا إلى الواحد، فإن التخفيض سيكون أثره متجاوب نسبيا على الميزان التجاري. وعندما يكون مجموع هذه المرونة أقل من الواحد فإن تأثير تخفيض قيمة العملة يكون على سالب الميزان التجاري. وأن هذا التحليل لشرط مارشال- ليرنر يكون غير كاف عند بداية سريان تطبيق إجراء تخفيض قيمة العملة، أي أنه في الواقع ستظهر هناك فترة من التأخيرات الزمنية في عمل المرونة، وهذه الظاهرة يطلق عليها (منحنى J).

### الفرع الثالث : منحنى j.curve

وهو منحنى يشبه شكله حرف J، ويظهر هذا المنحنى أن أثر أي تخفيض بقيمة العملة ستحصل بمرحلتين متتابعتين وهما: <sup>1</sup>

#### \* المرحلة الأولى:

وفي هذه المرحلة سترتفع أسعار الواردات المدفوعة بالعملة الوطنية والمقومة بالعملة الأجنبية وأسعار الصادرات تبقى غير متغيرة بالعملة الوطنية وستهبط بالعملة الأجنبية، وتتدهور معدات التبادل التجاري للدولة التي تخفض قيمة عملتها ويتوسع عجزها التجاري وهذا ما يدعى بأثر القيمة.

#### \* المرحلة الثانية :

وخلال هذه المرحلة يظهر أثر الحجم مع قيام العناصر الاقتصادية المحلية بتخفيض وارداتهم ومع كون الصادرات الآن أرخص بالعملة الأجنبية، فهي قادرة على زيادة حصتها السوقية. وهذه الآثار الإيجابية ذات المراحل المتعاقبة من الناحية النظرية تفوق الآثار السعرية السيئة وتولد عودة إلى حالة التوازن التجاري، والتغيرات عبر الزمن في الميزان التجاري المحددة من قبل هذين الأثرين المتعاقبين المتعلقين بالحجم والقيمة. وفي مجال التطبيق يكون نجاح أي تغيير في سعر الصرف محدد من قبل شدة المكاسب أو الزيادات

<sup>1</sup> Pavle Petrvic , Mirjana glioric. Exchange rate and trade balance : j- curve Effect . Original scientific paper. University of belarade . serbia . 2010.p 26

المتحققة في القدرة على التنافس في مجال السعر ومرونة الاستجابة من قبل المنتجين المحليين و مرونات الطلب المحلي والخارجي.

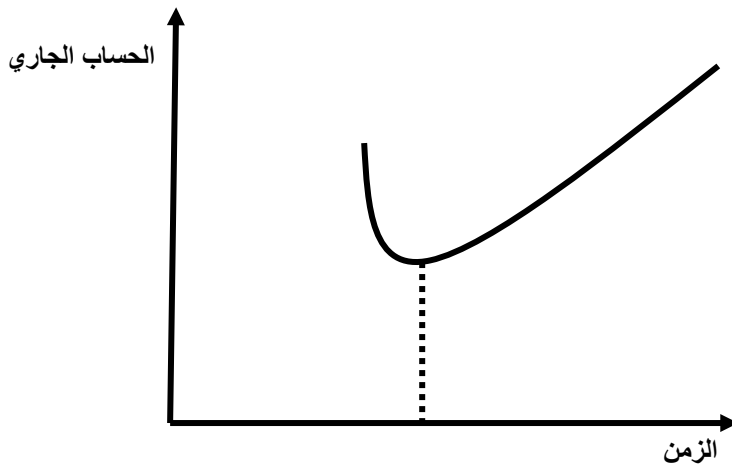
إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدرا لارتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي:

- إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج، وإذا ما كانت عملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية ستستغرق وقتا طويلا وفي غير صالح العملية الإنتاجية، فإن الأسعار سترتفع من جانبيين وهما:
  - الجانب الأول: ارتفاع الأسعار يكون بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.
  - الجانب الثاني: ارتفاع الأسعار يكون بسبب انخفاض كمياتها أي كميات مستلزمات الإنتاج (والنتيجة النهائية سوف تتمثل بارتفاع تكاليف الإنتاج).

➤ إن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار المستوردات أعلى من السابق أما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي مثلا (مواد غذائية، أدوية، وقود....الخ). وبالنتيجة فإنه يصعب الاستغناء عنها، سوف يضيف حلقة جديد لارتفاع أسعار و يترتب عليه أعباء جديدة على المواطن، وهذا الأمر سوف يدفع المواطن للمطالبة برفع الأجور والرواتب وهكذا ستظهر موجة تضخمية جديدة داخل الاقتصاد المحلي.

- إن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية سيكون على جانبيين وهما:
  - الجانب الأول: أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن المستوردات التي ارتفعت أسعارها
  - الجانب الثاني: أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص من السابق.

الشكل رقم (14) : منحى: J



المصدر: عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 23 ، 2003، ص 15.

استكمالاً لما تقدم فإن نوعية السلع التي تتكون منها الصادرات والواردات تؤدي دوراً مهماً في النتائج المترتبة على تخفيض قيمة العملة، فإذا كانت هذه السلع صناعية وتشكل نسبة مهمة من صادرات الدولة المعينة، فإن التخفيض سيؤدي إلى زيادة مهمة في حجم الصادرات لاسيما إذا كان الطلب الخارجي مرناً، أما إذا كانت صادرات الدولة تتكون من مواد أولية فنجد من الصعوبة زيادة حجم الصادرات بعد التخفيض، لأن الطلب الخارجي على هذه السلع غير مرناً خاصة بعد اكتشاف العديد من البدائل الصناعية للمواد الخام، نفس الشيء مع السلع الزراعية التي لا تستجيب بصورة سريعة للزيادة الحاصلة في الطلب الخارجي، بل نحتاج إلى فترة من الزمن بقدر المدة بين زراعة المحصول وجنيه وإعداده للتصدير بعد ذلك.

إن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة تكون أكثر فاعلية في الدول المتقدمة الصناعية منها في الدول النامية، لأن الأولى معظم صادراتها تتكون من السلع فضلاً عن امتلاكها طاقة إنتاجية واسعة قادرة على الاستجابة لكل زيادة محتملة في الطلب، بينما الدول النامية وبسبب حاجتها إلى السلع المصنعة فإن التخفيض سيضيف عبئاً آخر عليها جراء ارتفاع أسعار مستورداتها .

هناك حالة قد يتحقق فيها شرط (مارشال - ليرنر) مجموع مرونات الطلب السعرية على المستوردات والصادرات أكبر من الواحد)، إذ نجد أن الميزان التجاري يتجه نحو التدهور لفترة ما، نتيجة عملية التخفيض، ثم يتحسن بعدها فيأخذ المنحنى شكل حرف ل والسبب في ذلك يعود إلى تعادل الكميات المتبادلة مع تغيرات الأسعار، فلا يمكن أن يحدث إلا بعد مرور فترة معينة في المدى القصير، ويبقى حجم الصادرات والواردات ثابتاً بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي وعادات الاستهلاك أو العقود المبرمة قبل تغير سعر الصرف، إذ تتأثر قيم الصادرات والواردات بانخفاض قيمة العملة وأيضاً قد تنسم تغيرات الأسعار بالبطيء، فتؤثر على حركة الصادرات والواردات، ثم يتبعها في مرحلة ثانية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لتغطي أثر تغير الأسعار.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : نظرية الاستيعاب

#### الفرع الأول : صياغة النظرية<sup>2</sup>

قدم البروفيسور ألكسندر Alexander من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا نموذجاً جديداً لتحليل أثر تخفيض قيمة العملة الخارجية على الميزان التجاري بميزان المدفوعات ويولي الأهمية الكبرى للمداخل بالإضافة

<sup>1</sup> عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص 16.

<sup>2</sup> دلامي نجية، مرجع سابق، ص ص 56-57.

إلى الإنفاق في تحديد النتيجة النهائية على الميزان الجاري ولتحديد الشروط التي يؤدي فيها التخفيض آثاره الجانبية على الحساب الجاري ننطلق من المعادلة الأساسية للدخل الوطني :

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث أن:

- Y: الناتج الوطني أو الدخل الوطني .
- C :: الاستهلاك الكلي
- I: الاستثمار الكلي
- G: الإنفاق الحكومي
- X :: قيمة الصادرات
- M: قيمة الواردات

$$A=C+I+G$$

$$A=C+I+G$$

إن مجموع المتغيرات الكلية  $C+G+I$  تسمى بالامتصاص أو قدرة الإستيعاب وتأخذ عادة الرمز  $A$  .

ويمثل  $A$  ذلك الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني في نفقاته الداخلية أما الفرق بين الصادرات والواردات فيجسد حالة الميزان التجاري. فتحقيق الفائض يعني زيادة الدخل الوطني، بينما العجز يعمل على تخفيض قيمة هذا الأخير. نستخلص أن الامتصاص هو ذلك الفرق بين الدخل الوطني والميزان التجاري.

$$A=Y-B$$

لقد حاول صاحب مقاربة الاستيعاب الجمع بين أثر الأسعار وأثر الدخل وان يبدو أنهما متناقضين إذ يفترض أصحاب الطرح الأول ثبات الدخل الإجمالي باعتبار أن الاقتصاد في وضع التشغيل التام ، بينما يفترض أصحاب الطرح الثاني ثبات الأسعار وتغير الدخل لكون الاقتصاد في حالة عدم التشغيل التام.

**الفرع الثاني: آثار التخفيض من وجهة مبدأ الاستيعاب.**

عندما تلجأ الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملتها المحلية فإنه يترتب عن ذلك تغير رصيد الميزان التجاري بسبب أثر التخفيض على الدخل وكذلك أثر التخفيض على الاستيعاب  $A$  حيث يتغير الدخل مباشرة بمقدار  $(\Delta y)$  والاستيعاب بمقدار  $(\Delta A)$  ومنه: <sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي ، نعمان سعدي ، مرجع سابق ، ص ص 193/194.

$$\Delta A = \Delta Y - \Delta A \dots \dots \dots (1)$$

$\Delta A$ : ينتج أيضا بتضافر أثرين هما:

➤ الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب  $\beta A$  والذي يمثل أثر التخفيض على الاستيعاب عند مستوى معين من الدخل الحقيقي.

➤ الأثر غير المباشر على الاستيعاب من خلال تغيرات الدخل ( $a \cdot \Delta Y$ ) حيث تمثل  $\alpha$  الميل الحدي لإنفاق. وبالتالي فإن الأثر الإجمالي الذي يحدثه التخفيض على الاستيعاب هو:

$$\Delta A = \Delta a + \beta A \dots \dots \dots (2)$$

بتعويض المعادلة 2 في المعادلة 1 يصبح التغير الأثر على الميزان التجاري:

$$\beta = \Delta Y - (a \cdot \Delta Y + \beta A) \Delta$$

$$\Delta \beta = (1-a) \Delta Y - \beta A \dots \dots \dots (3)$$

تبين المعادلة الأخيرة أن التغير في رصيد الميزان هو ناتج عن أثر التخفيض على الدخل (الأثر المباشر والأثر غير المباشر) بمعنى  $\Delta Y (1-a)$  وكذا أثر التخفيض على الاستيعاب بمعنى  $\beta A$  والذي يمثل حسب ألكسندر بآثار الأسعار، ومنه فإن: أثر الميزان = أثر الدخل - أثر السعر. ومن المعادلة الأخيرة نستنتج أن في  $\beta \Delta$  يتحقق إذا كان  $\alpha > 1$ .

**التفسير:**

يقصد بالآثار الأولية لعملية التخفيض، ذلك التحليل الذي ينصب على الأسعار من خلال أثر المرونة الحرجة على ميزان المدفوعات، لكن سرعان ما يتبعها أثر ثانوي الذي ينشأ من خلال ميكانيزم " المضاعف" بحيث تولد آثار الأسعار آثار الدخل، ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع الدخل، كما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، وهكذا يتم الانتقال دون انقطاع، من التحليل القائم على الأسعار إلى التحليل القائم على الدخل.

**المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات.**

يترتب عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة جملة من الآثار على مستويات مختلفة وسوف نحاول تفسير أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري حسب نظرية مارشال-ليرنر.

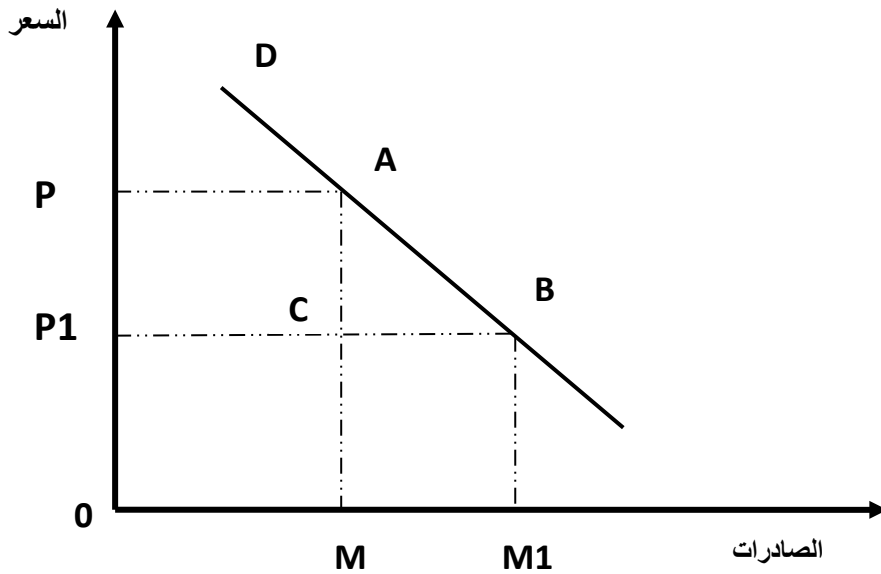
## الفرع الأول: أثر تخفيض على الصادرات

إن أثر التخفيض على الصادرات سواء بالزيادة أو بالنقصان يعتمد على درجة مرونة الطلب على صادرات ذلك البلد. فيمكن أن تكون المرونة أكبر من الواحد أو أصغر من الوحدة أو مساوية الواحد كالتالي:<sup>1</sup>

## الحالة الأولى: مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد

في هذه الحالة يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة عائد الصادرات حيث أن  $ex > 1$  أي المرونة السعرية للطلب على الصادرات أكبر من 1، في هذه الحالة عند انخفاض أسعار السلع بنسبة % P سوف ينتج عنه زيادة في الكمية المطلوبة من الصادرات بمقدار أكبر من P بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة العائد الإجمالي للصادرات.

## الشكل رقم (15): أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أكبر من 1



المصدر: فرنسيس جيرونيام، ترجمة: محمد غريب، محمد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة قارونس بنغازي، ليبيا، 1991، ص.178.

حيث أن:

من 0 إلى P: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية قبل تخفيض قيمة العملة المحلية.

من 0 إلى P1: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية بعد تخفيض قيمة العملة المحلية.

<sup>1</sup> فرنسيس جيرونيام، ترجمة: محمد غريب، محمد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة قارونس بنغازي، ليبيا، 1991، ص ص 177-178.

من 0 إلى M : إجمالي الصادرات قبل تخفيض العملة.

من 0 إلى M1 : إجمالي الصادرات تبعد تخفيض العملة.

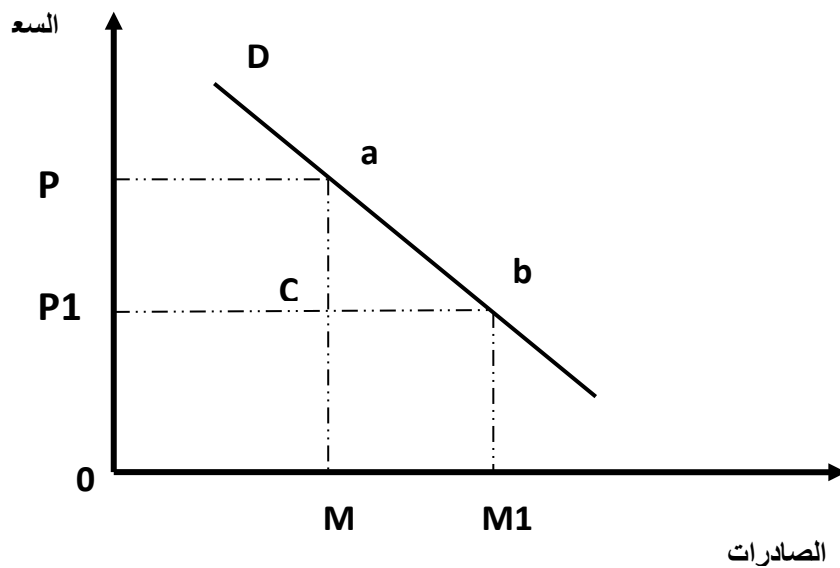
يلاحظ من الشكل أن انخفاض الأسعار المحلية نتيجة تخفيض قيمة العملة يترتب عليه خسارة في العملة الأجنبية مقدارها ما بين ( P1-P ) لكل وحدة مصدرة من السلعة ومن جهة أخرى انخفاض الأسعار المحلية الذي جاء نتيجة لتخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة الصادرات بقدر

( M- M1) (C- B) يمثل العائد الإضافي من العملة الأجنبية من جراء الزيادة الإضافية في الصادرات M- M1 ويلاحظ كذلك أن الزيادة في العملات الأجنبية (C- B) (M- M1) من جراء زيادة في الصادرات ومنه الأثر النهائي لتخفيض قيمة العملة في هذه الحالة هو زيادة في العائد الإجمالي للصادرات.

الحالة الثانية : مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد

إذا كانت مرونة الصادرات أقل من الوحدة، فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى إنقاص العائد الإجمالي للصادرات في هذه الحالة انخفاض الأسعار بنسبة P% سوف يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة بأقل من P% مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي عائد الصادرات والشكل التالي يتبين أثر التخفيض على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من الواحد.

الشكل رقم (16): اثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من 1



المصدر : فرنسيس جيرونيام ، ترجمة: محمد غريب ، محمد سعيد القافري ، الاقتصاد الدولي ، منشورات جامعية قاريونس بنغازي ، ليبيا ، 1991، ص179..

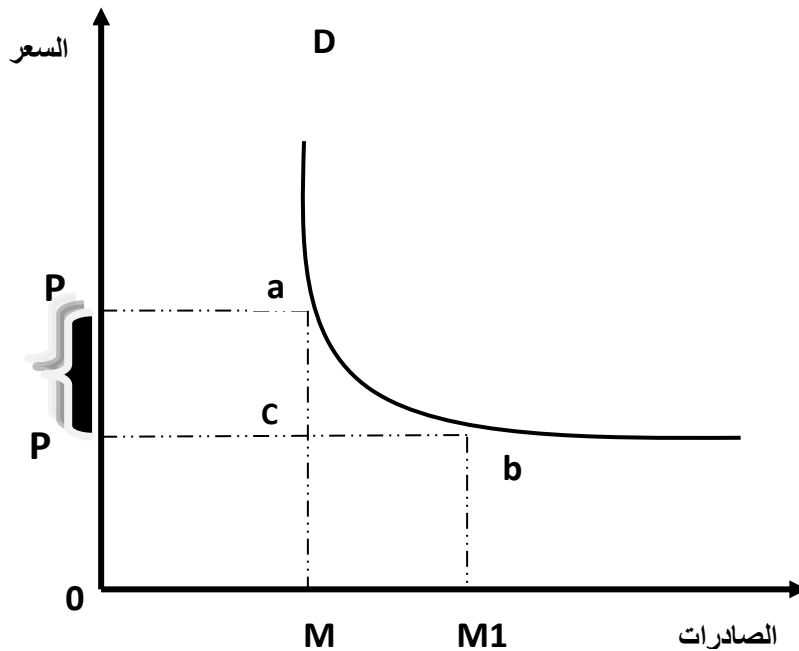


من الشكل نلاحظ أن العائد الصافي لصادرات و المقدر  $(b-c)$   $(M - M1)$  أما الخسارة الإجمالية في قيمة الوحدة الصادرات نتيجة للتخفيض فهي  $(P-P1)(a-c)$  وبما أن من  $(M-M1)(c-b)$  اقل  $P-P1.ac$  فإن الأثر الصافي للتخفيض في هذه الحالة هو انخفاض في إجمالي العائد للصادرات المحلية وعلى هذا الأساس فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى نقص في إجمالي عائد الصادرات إذ كانت المرنة السعرية طلب الأجانب على صادرات البلد أقل من الواحد.

### الحالة الثالثة: المرونة تساوي الواحد

إذا كانت المرونة السعرية للطلب على الصادرات تساوي الواحد  $ex=1$  قيمة العملة لن يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات حيث أنه في هذه الحالة يؤدي انخفاض الأسعار بمقدار  $P\%$  إلى زيادة في الطلب بنفس النسبة مما يترتب عليه عدم تغيير العائد الإجمالي للصادرات.<sup>1</sup>

الشكل رقم (17): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة تساوي 1



المصدر : فرنسيس جيرونيام ، ترجمة: محمد غرير ، محمد سعيد القافري ، الاقتصاد الدولي ، منشورات جامعية قاريونس بنغازي ، ليبيا ، 1991 ، ص180.

في هذا الشكل يلاحظ أن إجمالي الخسارة في عائد الصادرات للخسارة في سعر  $(P - P1)(a-c)$  بينما إجمالي العائد من الصادرات الإضافية  $(M1 - M)$  هو  $(c-b)(M1 - M)$  ومن هنا يتضح أن هو  $M - M1.cb = b - b1.ac$ .

<sup>1</sup> فرنسيس جيرونيام ، مرجع سابق ، ص181.

ومنه فإن تخفيض قيمة العملة لا يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات في الحالة التي تكون فيها المرونة السعرية للطلب الأجنبي على صادرات البلد تساوي الوحدة وكان عرض الصادرات مرنا بدرجة كافية تمكنه من تغطية الطلب المتزايد.

### الفرع الثاني: أثر التخفيض على الواردات .

إن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للبلد المنخفض لقيمة عملته، ويلاحظ أن هذا الارتفاع في أسعار الواردات سيكون بالعملة المحلية فقط دون العملة الأجنبية، حيث أن تخفيض قيمة العملة لن يؤثر على أسعار العرض الواردات مقومة بالعملة الأجنبية. إن مدى انخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل له في الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات.<sup>1</sup>

### الحالة الأولى : المرونة السعرية للواردات تساوي الصفر

في هذه الحالة يفشل تخفيض قيمة العملة في تحقيق أي انخفاض في حجم الواردات وعليه فإن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة.

### الحالة الثانية: مرونة السعرية للواردات أقل من الواحد

فإنه سوف يحدث هبوط في الواردات كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تنخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات .

ففي هذه الحالة بالرغم من أن أسعار عرض الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية لم تتغير نتيجة للتخفيض فإنه يلاحظ أن انخفاض الأسعار المحلية المترتبة عن عملية التخفيض أدى إلى هبوط حجم الواردات كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تنخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات.

ويمكن القول أن لتخفيض قيمة العملة آثار على الصادرات والواردات وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

### الفرع الثالث : أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية .

يؤثر تخفيض سعر الصرف على كل من الدخل والاستيعاب وعلى مستوى الأسعار وغيرها .

<sup>1</sup> فرنسيس جيرونيام ، مرجع سابق، ص182.

## أولاً/ أثر التخفيض على الدخل

يوجد أثرين مختلفين لأثر تخفيض العملة على الدخل وهما كما يلي<sup>1</sup> :

## 1/ أثر الموارد المعطلة :

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فإذا كانت معطلة كانت هناك طاقات عاطلة في الاقتصاد فإن يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في الصناعات التصديرية، ثم ما تلبث أن تنتشر في الصناعات الاستهلاكية المحلية الأخرى وهكذا ويتأثر مضاعف التجارة الخارجية يرتفع الدخل كنتيجة التوظيف الموارد العاطلة في الاقتصاد، ومع ذلك فمن غير المعقول أن تحدث زيادة يعتد بها في الصادرات إلا إذا كانت الأسعار المحلية ثابتة أو أن الزيادة فيها تكون معتدلة ، وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدولة القائمة بالتخفيض لديها عوامل إنتاج غير مستخدمة وقت التخفيض.

## 2/ أثر شروط التجارة :

يشارك ألكسندر غالبية الاقتصاديين في أن الارتفاع الحاصل في حصة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية سيكون بنسبة أقل من الانخفاض في حصة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي ينتج عن هذا تدهوراً في شروط التجارة بالنسبة للبلد المخفض ، وذلك إن صادرات هذه الدولة تكون أكثر تخصص من وارداته ، ويقوم ألكسندر آثار شروط التجارة للتخفيض في قيمة العملة إلى أثرين ، أثر مبدئي عن طريق تغيير الأسعار ، وأثر ثانوي عن طريق التغيير المحفز بالدخل في الاستيعاب ، فالأثر المبدئي هو إن الدولة التي تخفض قيمة عملتها تتأثر دخولها بالانخفاض كنتيجة لتدهور شروط التجارة بنفس النسبة وبالتالي يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري، أما الأثر الثانوي فانخفاض الدخل سيؤدي إلى انخفاض في الاستيعاب وبالتالي تحسن بقدر مساوي في رصيد الحساب الجاري، وبطبيعة الحال يتوقف هذا الأثر الثانوي لشروط التجارة على الحساب الجاري.

## ثانياً/ أثر التخفيض على الاستيعاب

إضافة إلى أثر الدخل على الاستيعاب (أثر غير مباشر) هناك آثار مباشرة أخرى على الاستيعاب غير محفز بالدخل .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> انجبة دلامي، مرجع سابق ، ص 58

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص ص 60-61.

## 1/ أثر الأرصدة النقدية .

حيث أن ارتفاع الأسعار المحلية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية لدى الأفراد، فهم يرغبون هنا بزيادة أرصدتهم النقدية، فيقللون من طلبهم على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وبالتالي ينخفض الاستيعاب

## 2/ أثر إعادة توزيع الدخل .

إن ارتفاع مستوى الأسعار المرتبط بتخفيض قيمة العملة يؤدي أيضا إلى خفض الاستيعاب من دخل كلي معين عن طريق إعادة توزيعه من مجموعات ذات ميل حدي أعلى لإنفاق إلى مجموعات ذات ميل حدي أدنى لإنفاق أي من الذين يحصلون على الأجور إلى أصحاب الأعمال . ومن دافعي الضرائب إلى الحكومة، وهنا ينخفض الاستهلاك انخفاض جوهريا، بينما لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة لاستثمار، حيث الأفراد الذين يكون ميلهم للاستهلاك يتسم بالانخفاض قد يكون لاستثمار مرتفع.

## 3/ أثر الخداع النقدي .

يمكن للخداع النقدي أن يساهم في الأثر الايجابي لتخفيض قيمة العملة، إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخل الاسمية و يظهر الأثر الإيجابي على الميزان التجاري أنه يعمل على تخفيض الاستيعاب .

## ثالثا/ التخفيض وأثر على مستوى الأسعار

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدرا لارتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي <sup>1</sup>:

- إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستورد من الخارج، وإذا ما كانت عملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية، ستستغرق وقتا طويلا وفي غير صالح العملية الإنتاجية، فإن الأسعار سترتفع.
- بما أن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الإستيراد أعلى من السابق، أما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي ( مثلا مواد غذائية ، أدوية وقود...الخ) ويصعب الاستغناء عنها، فإنه يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار، ويترتب عليه أعباء جديدة على المواطن، أن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي

<sup>1</sup> صبحي حسون الساعدي وآخرون، مرجع سابق ، ص 92.

إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على منتجات الوطنية سيكون على جانبيين وهما:

**الجانب الأول:** أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن موارد محلية بديلة عن الاستيراد التي ارتفعت أسعارها  
**الجانب الثاني:** أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أصبحت أرخص من السابق.

#### رابعا: أثر تخفيض قيمة العملة على حركة رؤوس الأموال

إن التخفيض من الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض، أو للبحث عن الأرباح.

#### خامسا/ أثر تخفيض قيمة العملة على عبء القروض الخارجية .

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائئا أو مدينا وكما هو مبين:

- 1/ في حالة كون البلد المخفض لعملته دائئا ،فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه بالعملة الأجنبية ،فأنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الوطنية ،أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملة الوطنية،فإنه سيستلم نفس المقدار الذي اقترضه ولا يتأثر في هذه الحالة
- 2/ عند ما يكون البلد المخفض لعملته مدينا ،ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن ، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد ،ذلك أنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض

إن التخفيض في سعر الصرف أو التخفيض قيمة العملة،هو عمل تقوم به السلطات العامة بشكل معتمد لإنقاص قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وهذا التخفيض يكون له أسباب منها رئيسية وهو تحسين وضع ميزان المدفوعات وأسباب ثانوية كالارتباط بكتلة نقدية وإيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية.

## خلاصة الفصل:

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة مدى قوة الاقتصاد المحلي لدولة ما و كذا مدى تحملها للصدمات الخارجية كما انه يستجيب لأدنى تغير حاصل على مستوى العوامل الاقتصادية التي من بينها ارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف .

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الكيفية التي يؤثر بها سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال دراسة أفاق سياسة تخفيض العملة حيث يفترض من الناحية النظرية أن يترتب على عملية التخفيض رفع درجة تنافسية الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها نتيجة انخفاض أسعار هذه الصادرات بالنسبة لأجانب و ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهو ما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المنتجة محليا بدلا من تلك المستوردة، أو يشجع الصناعات البديلة للواردات، وهو ما يساعد على تخفيض العجز في الميزان التجاري أو تحقيق فائض فيه، ولكن لابد لتماشي هذه السياسة توفر شرط مارشال- ليرنر الرامي إلى أن تكون مرونة الطلب على الصادرات و الواردات اكبر من الواحد و هذا ما لا يمكن لعملية التخفيض توفيره إذا ما كانت قدرة الاستيعاب للاقتصاد المحلي ضعيفة بحيث أنها تكون غير قادرة على توفير الطلب المتزايد للسلع المحلية خارجيا دون اللجوء إلى زيادة مستويات الأجور للعمال لزيادة الكم الساعي للإنتاج مما ينجم عنه ارتفاع التكاليف ومن ثم على قيمة المنتج ككل ، الأمر الذي ينعكس سلبا على مستوى الطلب الأجنبي ومنه يجب توفر شرط أساسي لنجاح هذه السياسة إلا وهو توفر حالة عدم التشغيل التام للوحدات الاقتصادية المحلية بغية تفعيلها لكي تمتص نسبة الطلب المتزايد للسلع المحلية .

أثر تخفيض قيمة

الدينار الجزائري

على الميزان التجاري

## تمهيد

لقد سعت العديد من الدول النامية إلى إيجاد طرق للحد من العجز في موازين مدفوعاتها وذلك بالتحكم في رصيد ميزانها التجاري و حاولت مواكبة التطور الحاصل في المنظومة التجارية العالمية ومن بين هذه الدول الجزائر فبعد سقوط نظام بريتن وودز تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وتوجهت نحو اقتصاد السوق مما استوجب عليها القيام بعدة تغييرات في شتى المجالات خاصة في التجارة الخارجية والنظام المصرفي ونظام سياسة سعر صرف وعليه نجم عن هذا جملة من الإصلاحات، وقد أشار صندوق النقد الدولي، منذ السبعينات إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض.

ولقد عانت الجزائر في أوائل الثمانينات إلى ثلاث صدمات خارجية فقد هبطت أسعار السلع التصديرية الرئيسية لها خاصة البترول في 1986، وزادت أسعار الفائدة الحقيقية العالمية، وكادت تدفقات رأس المال الدولية و الخاصة من المصادر الرأسمالية أن تجف وفي ظل هذه الظروف الصعبة توجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وعقدت مجموعة من الاتفاقيات من بينها تخفيض قيمة العملة وذلك في نهاية سبتمبر 1991 بنسبة 21% بالنسبة للدولار، كما تم تخفيض الدينار للمرة الثانية في سنة 1994.

وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث كانت كالآتي:

- ❖ المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري
- ❖ المبحث الثالث: النمذجة القياسية لتخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري .



## المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر

إن لا شك من اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي يهدف إلى الإصلاح الاقتصادي أي تحقيق توازن خارجي وذلك بإزالة التشوهات في الأسعار وتحسين الكفاءة واستخدام الموارد والطاقات المتاحة ، لرفع معدات النمو والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل لاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر ، لكن هذا الهدف لم يتحقق إلا من خلال إتباع جملة من الإجراءات، مثل اتخاذ منهج تغيير نظام الصرف الدينار الجزائري قلب هذا الإصلاح ، وذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير وبدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي. وقد شكل الانزلاق التدريجي الخطوة الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة من التخفيضات، وصولاً للتعويم المدار لإعطاء مرونة أكبر تسمح بالتصدي للأزمات الخارجية ، مع تحقيق قابلية تحويل الدينار وتدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري والانفتاح على الخارج.

## المطلب الأول: نظام الصرف و تسعير الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (1962-2016)

اتخذ سعر الصرف الجزائري عدة نظم في كيفية تحديده اختلف كل نظام عن الآخر حسب الفترة الزمنية التي سن من اجلها حيث انتقل من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار.

## الفرع الأول : تطور نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري خلال فترة ( 1962-1993 ) .

كان تسعير الدينار الجزائري في هذه الفترة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني، بل يتم تحديد قيمته إدارياً. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى أربعة مراحل:<sup>1</sup>

## أولاً/ نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة ( 1962-1973):

بعد الاستقلال مباشرة كانت الجزائر تابعة لمنظمة الفرنك الفرنسي، وكانت العملة قابلة للتحويل. ولكن ضعف الاقتصاد وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج جعل الجزائر تلجأ إلى مراقبة الصرف، وذلك عن طريق الاستقلال المالي والنقدي وذلك بتأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 ، ثم تم إصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري ) في 10 أبريل 1964 ، حيث حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غرام من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية

<sup>1</sup> خليفة عزي ، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص 128.

بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي، وهو بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، لأن الدينار كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي، واستمر ذلك إلى غاية سنة 1969 في حدود يتقلب فيها الدينار  $\pm 1\%$ ، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، وذلك لتعرضه لهجمات مضاربة حادة عقب أحداث 1968، حيث انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من 1969 من 4.9370 فرنك فرنسي لكل دولار إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار، رغم هذا التخفيض في قيمة الفرنك الفرنسي استمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك ولم يتبعه في التخفيض، وذلك بسبب شروع الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي في تطبيق مخططها التتموي الثلاثي الأول (1967-1969). وهو ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات، ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقاً في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقاً للمصالح الوطنية، كما أنها تتطور وفقاً للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية. هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها: الحرية، نظام الحصص، الاحتكار وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان. وعقب انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971، وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب، أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد.

### ثانياً/ نظام الصرف الثابت بالنسبة إلى سلة عملات (1974-1987):

عقب انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات، تم تغيير نظام سعر صرف الدينار الجزائري ابتداء من 21 جانفي 1974، حيث تم إتباع نظام صرف مربوط بسلة من العملات، حيث كانت سلة العملات مكونة من 14 عملة (\*)، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في المدفوعات الخارجية. وذلك قصد الحفاظ على استقرار الدينار وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية. هذا بالإضافة إلى تحقيق هدف مزدوج<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 130.

(\*) العملات هي: الدولار الأمريكي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنماركي، الكورون النورمندي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الجنيه الإسترليني، البيستا الإسبانية، الفرنك السويسري، الدولار الكندي.

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وذلك بغرض تخفيف عبء التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل المؤسسات الناشئة.
  - السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبؤات على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تتازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.
- واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي العملات الأخرى، حيث يتم حساب سعر صرف الدينار بإتباع الخطوات التالية :

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة، يمكن حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي الجزائري والمتضمنة في سلة العملات.

تزامن هذا النظام مع انطلاق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي اعتبر برنامجاً مكماً للمخطط السابق، حيث تم تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، ثم جاء البرنامج الخماسي الأول (1980-1985) الذي غير من السياسة الاقتصادية المتبعة سابقاً، حيث اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية مرفقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي، مع إدخال مرونة على نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية. ولكن كان لهذا البرنامج آثار عكسية، كونه شجع الاستهلاك على حساب الاستثمار والتصنيع، وزادت معه الديون الخارجية من أجل تغطية تكاليف البرنامج الخماسي، وكان كل هذا تحت غطاء إيرادات البترول، حتى عام 1986 أين عرف العالم تدهوراً كبيراً في أسعار البترول، وكذا تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية. مما وضع الاقتصاد الجزائري أمام الواقع، وانكشف ضعفه وهشاشته في مواجهة الصدمات الخارجية. وأمام هذا الوضع، استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، فأعلن عام 1986 عن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري. حيث أصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار تحسب على أساس معدل الصرف السائد في عام 1974 وهذا ما اعتبر

تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987.

الجدول رقم (04) : تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1987).

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
سعر الصرف دج/\$	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85

المصدر: : سلمى دوحة ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث علوم التجارية (غير منشورة) ، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2014/2015، ص 162.

يوضح الجدول رقم (04) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، خلال الفترة (1974/1987) ويتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي، لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري، وهو راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات، إلى جانب الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستيراد الإجمالية للواردات وكذا القيود المفروضة على الصادرات.

نلاحظ أن التسيير الإداري لسعر الصرف المرفوق بسياسة الرقابة المفروضة عليه ساهمت في جعل قيمة العملة (الدينار الجزائري) لا ترتبط بالوظيفة الاقتصادية والمالية الداخلية للدولة، ما أدى إلى تنامي، سوق الصرف الموازي.<sup>1</sup>

### ثالثا/ الانزلاق التدريجي (1987-1991):

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، وتم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991. ولقد نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبراً رغم العمل على الحد من اللجوء إلى

<sup>1</sup> سلمى دوحة ، مرجع سابق ، ص 162.

القروض قصيرة الأجل التي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.<sup>1</sup>

الجدول رقم (05) : مراحل الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري (1987-1991).

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل دولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.936	نهاية 1987
	5.910	نهاية 1988
	8.032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشياً مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	10.105	نهاية نوفمبر 1990
	13.581	جانفي 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره و إمكانية تحرير التجارة الخارجية	16.330	فيفري 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر	17.76	مارس 1991

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع:

- عبد المجيد قدي، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 239.
- سلمى دوحة ، مرجع سابق ، ص ص 169-170.
- خليفة عزي ، مرجع سابق ، ص 131.

ومن الجدول رقم (05) قد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل معدل الصرف من 4.936 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 8.032 دج/\$ مع نهاية 1989 . وانطلاقاً من سنة 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانقل معدل صرف الدينار إلى 12.11 دج/\$ في نهاية 1990 . وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول بالدينار إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الأول من سنة 1991، حيث تم تعديل سعر الصرف ليصل إلى 13.58 دج/\$ بنهاية جانفي 1991 ، ثم 16.33 دج/\$ بنهاية شهر فيفري 1991 ، ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17.76 دج/\$.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خليفة عزي ، مرجع سابق ، ص 131.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 131.

رابعاً/ التخفيض الصريح (1991-1994)<sup>1</sup> :

بعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موائية، تم اتخاذ قرار في نهاية سبتمبر 1991 من قبل السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض الدينار بنسبة 22 % مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب الاتفاق الثاني ( ستاندباي 2) المبرم مع الصندوق النقد الدولي في جوان 1991، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22.5 دج/\$. وكان الهدف من عملية التخفيض هذه هو تحقيق ما يلي :

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.
- العمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل.
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني .

أدى الانزلاق والتخفيض الاسمي إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوى وأن هذا التخفيض كان عبئاً ثقيلاً على الشركات وأيضاً المستهلكين ،حيث قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعمليات الرسمية وذلك بتثبيت سعر الصرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية 1992 ب 23 دينار/دولار تقريبا ومعادلته في السوق الموازي للعمليات سنة 1993.<sup>2</sup>

واستقر الدينار حول القيمة السابقة، إلى غاية اتفاق التعديل الهيكلي الذي أبرم مع الصندوق النقد الدولي في 1994، أين أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10 %، تهيئة لقرار التخفيض الذي تبناه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10 أفريل 1994، وذلك بنسبة 40.17% وبهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$.

## الجدول رقم (06): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1990-1994).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الدينار/ الدولار	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06

Banque d'Algérie ، Statistiques Monétaires 1964-2000.

يشير الجدول إلى تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث يلاحظ أن بتطبيق سياسة تخفيض الدينار 1991 تضاعف سعر صرف مرتين أي أنه فقد 22 % من قيمته و استمر الدينار في هذا الوضع إلى

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 131-132.

<sup>2</sup> سمير أيت يحي ، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع ، مجلة الباحث ، عدد 9 ، 2011 ، ص 66.

غاية الاتفاق الذي إبرام مع صندوق بتاريخ أبريل 1994 والذي تمخض عنه تخفيض يقدر ب 40.17 % أقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10، وبذلك يصل عدد الوحدات المقابلة لدولار أمريكي واحد 36 دينار

الفرع الثاني: تطور نظام التعويم المدار للدينار الجزائري خلال الفترة (1995-2016) .

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي، وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة 1994، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:<sup>1</sup>

#### أولاً/ نظام جلسات التثبيت:

مع بداية أكتوبر 1994 أصبح الدينار الجزائري يتحدد وفق قواعد العرض والطلب، ليتزامن ذلك مع إلغاء نظام الربط الذي تبنته السلطات النقدية مند عام 1974، حيث أصبح الدينار يسعر عن طريق جلسات أسبوعية (سرعان ما أصبحت يومية) تجمع ممثلي البنوك التجارية ببنك الجزائر، لتحديد سعر الصرف من خلال المناقصة والمزايدة. ويتم ذلك عن طريق عرض بنك الجزائر المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية ( الدولار الأمريكي ) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديله عن طريق المزايدة والمناقصة، إلى أن يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض. ومما ساعد على إنشاء هذا النظام، ما يلي:

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (فعالية في مجال الضبط النقدي) .
- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض.
- تحسن مستوى الاحتياطيات من العملة الصعبة.

سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الصعبة ووفرت للبنوك فرصة لتعميق معارفهم وإدراك تأثير المعلومات السياسية والاقتصادية والمالية على سلوك سعر الصرف. كما مكنت من التحضير لإعداد التنظيمات والإجراءات والموارد البشرية، الضرورية لإنشاء سوق الصرف، لكن الأهم من ذلك أنها مكنت من تحديد سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب، قريب من سعر الصرف الموازي في السوق غير الرسمية. واستمر هذا النظام إلى غاية 31 ديسمبر 1995، لتترك المجال إلى سوق الصرف البيئية في تحديد الدينار.

<sup>1</sup> خليفة عزي ، مرجع سابق، ص 132.

ثانيا/ سوق الصرف البينية: كان من نتائج المرحلة السابقة بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكراً على بنك الجزائر، فكان لا بد من ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار. وفي هذا الإطار جاء برنامج التصحيح الهيكلي الذي يغطي الفترة الممتدة بين أبريل 1995 ومارس 1998، وإيماناً بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية ودورها في تأمين عمليات عرض وطلب العملات، ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 اللائحة رقم 95-08 والتي تتضمن إنشاء سوق صرف بينية، يتدخل فيها يومياً جميع البنوك، بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية، وذلك من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري. وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسمياً في 02 جانفي 1996. وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي<sup>1</sup>:

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

الجدول رقم (07): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو (1994-2016).

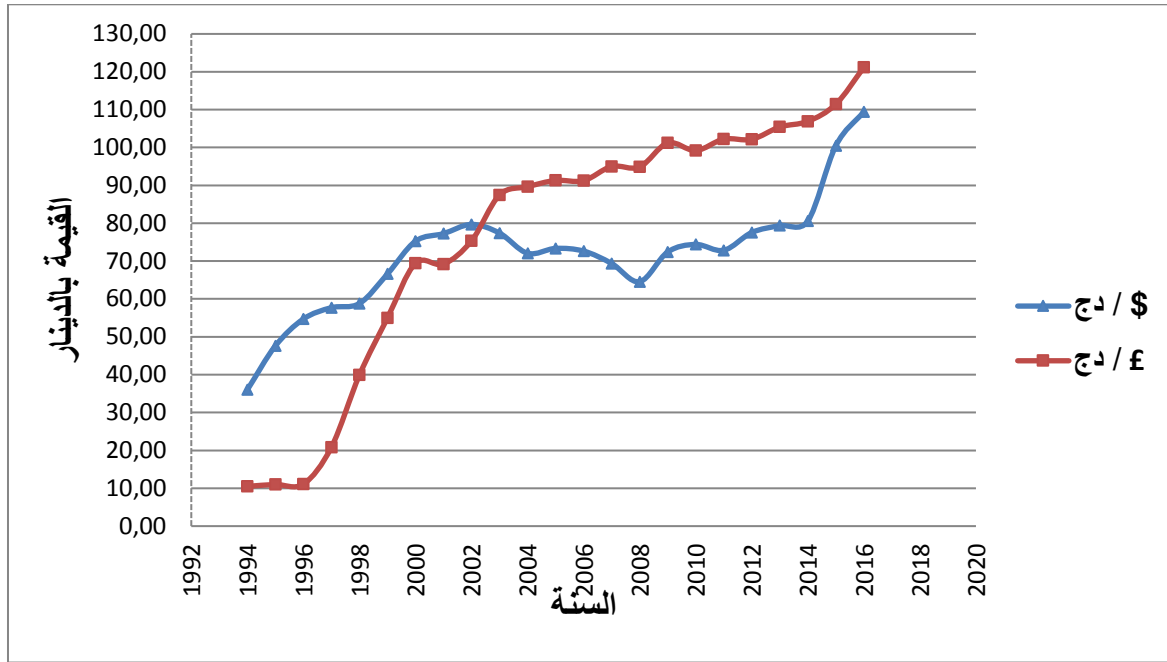
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
دج/\$	36	47.6	54.7	57.7	58.8	66.6	75.25	77.26	79.68
دج/£	10.5	11	11.1	20.84	39.9	54.97	69.43	69.20	75.35
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
دج/\$	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37	64.56	72.4	74.4	72.85
دج/£	87.46	89.64	91.30	91.24	94.99	94.86	101.2	99.19	102.21
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : -Banque d'Algérie ,Bulletin statistique : - N°12 Décembre 2010, p20. - N°20 mars 2012 , p20. - N° 37.Mars 2017, p 20.			
دج/\$	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46				
دج/£	102.16	105.43	106.9	111.44	121.17				

(قيم متوسطة خلال الفترة).

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 133.



الشكل رقم (18) : تغيرات سعر الدينار مقابل الدولار و اليورو (1994-2016).



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (07) باستخدام برنامج Excel

من معطيات الجدول رقم (07) وبالاتماد على الشكل رقم (18) نجد أن خلال عام 1996 حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1994 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض في قيمة الدينار بحوالي 13 % بين 1998 و 2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهراً الموائية وهذا منذ أوائل 2002 . وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5% وهذا الإجراء يهدف أساساً للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية. لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3525 و 91.3014 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 69.37 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 94.99 في هذه الفترة.

عرفت سنة 2008 و بالضبط بداية من شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من السنة السابقة لها فانعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات القاطرة، فانخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها إلى الانخفاض، إذا بلغ سعر البرميل في ديسمبر 35 دولار حيث

حققت الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات الجزائرية قفزة نوعية قدرت بحوالي 30% مقارنة بإيرادات 2007 وبالتالي تحقيق فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات في حدود 37 مليار دولار، مكن الجزائر من تكوين تراكم قياسي لاحتياطات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 الشيء الذي أتاح لبنك الجزائر المحافظة على سعر صرف فعلي حقيقي للدينار في حدود السعر التوازني المستهدف بتحسين قدر ب 1.58 % سنوي.<sup>1</sup>

تعتبر سنة 2012 أفضل السنوات من حيث عائدات الصادرات من النفط بالنظر إلى تحسن أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية ببلوغة متوسط سنوي في حدود 111 دولار/برميل فانعكست هذه الوضعية على عائدات الجزائر من صادرات المحروقات. عرفت قيمة الدينار خلال سنة 2011 ارتفاعا ب 3.1 % بالنسبة للدولار في حين انخفضت ب 3 % بالنسبة لأورو.

وبقي معدل صرف الدينار مع نهاية 2011 قريبا جدا من مستوى توازنه بارتفاع سنوي قدر ب 0.25% مقارنة بسنة 2010. ويعتبر هذا الارتفاع الثاني من نوعه بعد ذلك المسجل في 2010 والذي بلغ 2.64% مقارنة ب سنة 2009، تراجع معدل الصرف الفعلي للدينار ب -1.6% حسب الأرقام التي قدمها محافظ بنك الجزائر أما بالنسبة لسعر الصرف للدينار مقابل اليورو خلال السداسي الأول لسنة 2012 فقد تحسن متوسطه بمعدل 0.43% مقارنة بالفترة نفسها من 2011 في حين عرف متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي تراجعا بنسبة 2.82%، وعرف سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار ارتفاعا بنسبة 27.2 % خلال نفس الفترة من سنة 2012 حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار 77.55 دج أما سعر الدينار مقابل الأورو في نفس الفترة ب 102.16 دج وقد نلاحظ أن قيمة الدينار بالنسبة للدولار انخفضت و شهدت العملة الأوروبية استقرار يرجع السبب وراء ذلك إصدار بنك الجزائر لورقة 200 دينار في بدايات جانفي وعلى الرغم من ايجابيات التي تكتسبها هذه القطعة المالية الجديدة إلا أنها قد تساهم إلى حد بعيد في تخفيض قيمة العملة الوطنية، وقد تكون لها أضرار سلبية حيث ستخفيض قيمة الدينار أكثر مما هي منخفضة مشيرا إلى أنه في غضون 8 أشهر من سنة 2012 انهارت قيمة الدينار الجزائري بأزيد من 10%.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 247.

<sup>2</sup> جريدة الفجر، العملة الجزائرية ضمن أرخص العملات في العالم وخبراء يحذرون الدينار في خطر ، مقال منشور على الرابط: <http://www.al-fadjr.com/ar/economie/222755.html> بتاريخ: 2012/08/20 بالاطلاع على الموقع 2017/05/06.

رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري من 2009 إلى 2013 كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات و التي وصلت إلى 98 % و المسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك إلا أن الدينار سجل انخفاضا ب- 1.14% بالنسبة للدولار في سنة 2014 حيث قدر ب 80.56 و 106.9 بالنسبة للأورو وهذا راجع إلى بوادر أزمة البترول التي بدأت تظهر وانخفاض سعر البرميل من 108.6 إلى 96.29 .

مع احتدام الأزمة وتدهور أسعار النفط وانخفاضها بنسبة اكبر من 50 % في 2015 انهارت أسعار صرف الدينار بحوالي 24 % مقارنة بسنة 2014 حيث قدر ب 100.46 بالنسبة للدولار و مع تغير اقل حدة في الأورو ب 111.44 مما اجبر الجزائر باتخاذ إجراءات للحد من انهيار العملة و التقليل من الاستيراد للحد من نزيف العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل إلى 53.7 دولار وبالرغم من كل هذا إلا انه سجل انخفاض آخر من سنة 2016 قدر 8.9 % بقيمة 109.46 للدولار الواحد و 121.17 للأورو ويرجع السبب في اتخاذ الجزائر أهم قرار بالتنسيق مع منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج من المحروقات بغيت تحقيق الندرة وارتفاع أسعارها مما اثر على مداخل الجزائر وانخفاض مرونة الطلب على العملة المحلية بانخفاض الصادرات .

### المطلب الثاني : نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.

يعرف نظام الرقابة على الصرف في دولة بأنه: " نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعاً وشراءً، وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات الطلب والعرض <sup>1</sup> .

وهذا ما قامت به الجزائر في قانون 10/90 الصادر بتاريخ 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف وما أعقبه من نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية .

وعليه شرع البنك المركزي من 1990، في وضع أدوات اللازمة لتدخله في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدماً في ذلك مجموعة من الضوابط واليات المتمثلة فيما يلي <sup>2</sup>:

<sup>1</sup> خليفة عزي ، مرجع سابق، ص 132.

<sup>2</sup> سلمى دوحة، مرجع سابق، ص ص 178 - 179 .

- يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص العمل بها في الجزائر.
  - يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.
  - يقوي الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي، ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية، بالإضافة إلى قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.
  - يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة تحويله إلى رصيد بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية، وباقي المبلغ المستحق له يحول إلى حساب التاجر بالدينار، ويختلف نصيب المصدر بالعملة الصعبة باختلاف نشاط التصدير ( 10% للنقل والتأمين والبنوك، 20% للسياحة، 50% للمحاصيل الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكاً للمجموعة الوطنية).
- وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية، وأوكلت لوزارة المالية، وذلك للتحكم وتقليص كميات العملات الأجنبية الممنوحة لتمويل المعاملات التجارية بما يتوافق مع الموارد المتاحة منها و ذلك من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات وهكذا دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم الموجه ابتداء من 1996 بعد رفع بعض القيود الرقابة المفروضة عليه<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

إن الخطوات التدريجية المتبعة من طرف السلطات النقدية بغية تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية قصد السماح للبرامج و المؤسسات الاقتصادية بالتجاوب معها بالشكل الذي يسمح للدينار الجزائري بالمساهمة في تحسين مناخ الاقتصاد الوطني و تحسن وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية.

### الفرع الأول : البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الجزائري.

إن مختلف التعديلات و الإجراءات من قبل السلطات النقدية اتجه سعر الصرف الجزائري والنظام

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 179.

المصرفي ، والتي كانت بداية انطلاقها متزامنة مع الأزمة 1986 في إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجمل هذه الإصلاحات إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوب مع هذه التغيير بالشكل التدريجي كذلك ،طمعا في انتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية،مع العلم أن الخطوة التحريرية التي مست نظام صرف الدينار انتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري ،والتي كانت ترمي إلى عدة أبعاد اقتصادية منها:<sup>1</sup>

- هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية ،وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي،وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة،هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذا السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.
- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة لأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.
- يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات و منه تحسين وضعية الميزان التجاري.
- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية ( كتقليص البطالة ).
- من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول للمنتج المحلي بالنسبة لأجنبي.
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خال تعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.
- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص المضاربة.
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.
- تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير على كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني.
- تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية.
- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي.

<sup>1</sup> محمد أمين بربري ، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الدولية - دراسة حالة صرف الدينار الجزائري ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة شلف ،الجزائر ، مجلة الباحث عدد 2010/09 ، ص 21.

- يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة غير مباشرة أو مباشرة.
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين وعليه تنعكس بإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.
- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدراتها التنافسية وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإجمالي للواردات.
- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتبطة ( لمخاطر الصرف).
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.

### الفرع الثاني : أسباب تخفيض الدينار الجزائري

أشار صندوق النقد الدولي، إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض ومن بين أسباب تخفيض قيمة الدينار نذكر:

#### أولاً: تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية<sup>1</sup>.

نقول عن عملة ما أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة ما ينتج عن ذلك المضاربة ، ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة.

ومن بين أبرز المشكلات الناجمة عن المغالاة في تقييم العملة المحلية هي هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعا بيع وشراء العملات الأجنبية في السوق الموازية.

#### ثانياً: عجز ميزان المدفوعات

من بين أسباب التخفيض أيضا العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حالة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات خاصة بعد أزمة البترول 1986 وأيضا بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية .

<sup>1</sup> سلمى دوحه ، مرجع سابق ، ص 182.

## الجدول رقم (08) : تطور مؤشر ميزان المدفوعات في الفترة (1982-1989)

الوحدة \$ 10<sup>9</sup>

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مؤشر ميزان المدفوعات	1.1-	05.-	0.4-	1.2	1.5-	0.3-	0.8-	0.7 -

المصدر : سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص: مالية دولية جامعة تلمسان الجزائر، 2010/2009، ص137.

يلاحظ من خلال الجدول رقمي (08) أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1989 باستثناء سنة 1985 حيث سجل فائض بمقدار 1.2 مليار دولار نتيجة الفائض في الميزان التجاري نتيجة زيادة مداخيل المحروقات والمفسر بارتفاع قيمة الدولار.

## ثالثا: ارتفاع قيمة الديون الجزائرية

لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي من الممكن توجيهها كاحتياجات لتدعيم الدينار الجزائري. و الجدول يبين لنا تطور مخزون الديون الخارجية كالتالي<sup>1</sup>:

الوحدة \$ 10<sup>9</sup>

## الجدول رقم(09): تطور مخزون الديون الخارجية (1971-2002)

السنوات	1971	1974	1980	1984	1987	1990	1991	1992	1993
مخزون الديون الخارجية	1.261	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59	27	26.1	26.4
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مخزون الديون الخارجية	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25.3	22.3	23.2

المصدر :

- (1971-1990) : سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص: مالية دولية جامعة تلمسان الجزائر، 2010/2009، ص138.

- (1991-2001) : بلقاسم منهوم ، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر-

2009/1970 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، 2013/2012، ص 123.

<sup>1</sup> سعيد صحراوي ، مرجع سابق ، ص 138 .

من خلال الجدول وجود ارتفاع مستمر في مخزون الديون الخارجية كما تجدر الإشارة هنا بأن هذا الإجراء (تخفيض سعر العملة) الذي اتبعته الجزائر هو جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الجزري والشامل.

#### رابعا : العجز المالي (عجز الموازنة).

الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر ب 190 مليار دينار جزائري ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دينار جزائري إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة دعى إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز كما أن أصحاب رؤوس الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج وبالتالي زيادة عجز الموازنة<sup>1</sup>.

#### الفرع الثالث : مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

##### أولا/برنامج الاستعداد الائتماني الأول وتخفيض الدينار الجزائري.

دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقت على اتفاقيتين: الأولى 31 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط، نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي: <sup>2</sup>

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي ، وتقليص حجم الموازنة العامة .
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة .
- الحد من التضخم ، وتخفيض قيمة الدينار .
- تحرير التجارة الخارجية، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

**تقييم البرنامج الاستعدادي :** للوقوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج ، وما هي الإجراءات النقدية التي

اتبعتها السلطة، نوضح في التالية:

- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار .

<sup>1</sup> حنان لعروق ، مرجع سابق ، ص ص 162-163.

<sup>2</sup> بن علي بلعزوز ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2004 ، ص ص 189-190.



- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5 % إلى 11.5 % سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15 % إلى 20 % وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17 % وكانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات.
- نمو الكتلة النقدية M2 (21.3%) 1991 بعدما كان معدل النمو 1990 يقدر بـ 11.3 % في حين تغير الناتج الخام بمعدل 0.8 % وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية مما يقضي إلى وجود كتلة.
- أما معدل التضخم فقد سجل في 1989 معدل قدرته 9.3 % ليرتفع في سنة 1990 إلى 17.9 % ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7 % وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.
- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار .
- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية ( المرتفعة أصلا ) حيث قدرت 26.7 مليار دولار في سنة 1992 بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990 ،أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73.7 % 1991 إلى 76.5 % سنة 1992 .

وفيما يتعلق بمدى تنفيذ هذا البرنامج نكتفي بذكر الإجراءات النقدية التي تخص سياسات الصرف والتي اتبعتها السلطة فمن خلال تنظيم انزلاق تدريجي مراقب انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.963 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار مقابل دولار أمريكي واحد في سنة 1989. وانطلاقا من نوفمبر 1990، وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل سعر صرف الدينار إلى 12.119 دينار للدولار الواحد في نهاية 1990. وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص. وقد أعلنت عن هذه الإجراءات فعليا. خلال الفصل الثاني من سنة 1991.

### ثانيا / برنامج التعديل الهيكلي وتخفيض الدينار 1994-1998.

يمكن وصف وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بأنها تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولة، يمتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية إلى مرحلتين: مرحلة التثبيت الاقتصادي قصير الأجل يمتد لمدة سنة من

أفريل 1994 إلى ماي 1995 ، ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاثة سنوات من 1995 إلى 1998 وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.<sup>1</sup>

وكان الهدف من برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي إعداد برنامج للإصلاح الاقتصادي الموسع و إعادة الاستقرار النقدي لنحطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف ،وللوصول إلى ذلك ارتكزت السياسة الاقتصادية والنقدية والمصرفية على تحقيق الأهداف التالية:

- التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم.
- تحرير معدات الفائدة المدينة للبنوك ،مع رفع معدات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة ، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار بالرفع من إنتاجية رأس المال ، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي.
- توفر الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية ، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية لتجارة ،ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

#### الجدول رقم (10): تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري

الوحدة : 100 %

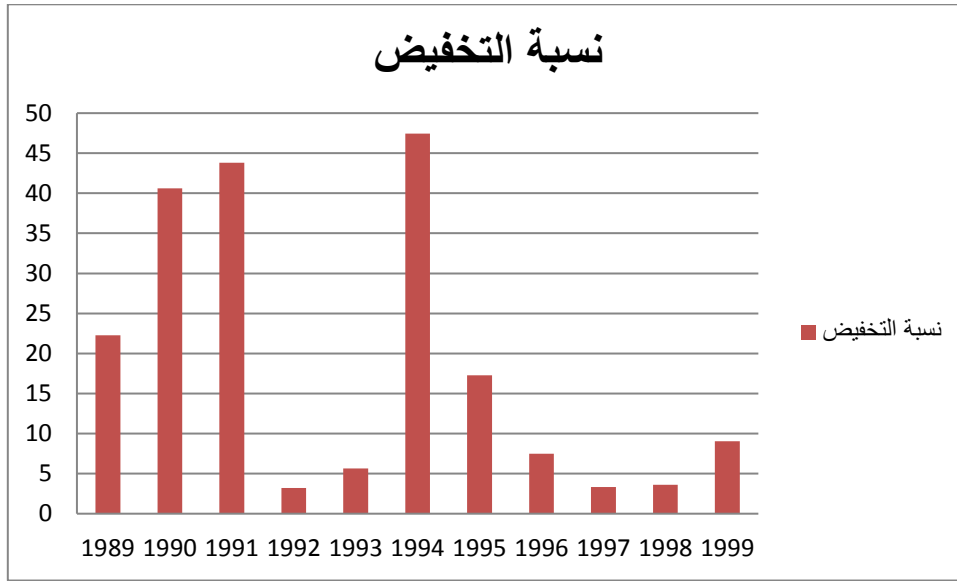
السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة التخفيض	22.26	40.6	43.81	3.22	5.64	47.46	17.27	7.5	3.34	3.62	9.03

المصدر : بلقاسم منهوم ، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر-1970/2009 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، 2012/2013 ، ص 124.

و الشكل التالي يوضح تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري خلال مراحل تخفيض المتبعة من طرف السلطات النقدية .

<sup>1</sup> عاشور كتوش ، علي بلعزوز ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004، ص ص 498-499.

الشكل رقم (19): تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري من 1989-1999



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (10) باستخدام برنامج Excel

### ثالثا/ تخفيض الدينار في سنة 2003

وأخر تخفيض قامت به السلطة النقدية في حق الدينار الجزائري كان في جافني 2003 حيث قام بنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبه تتراوح ما بين 2% و 5%، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة في السوق السوداء وبين جوان و ديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % ويعتبر هذا الإجراء هو آخر إجراء قامت به السلطة النقدية لسياسة تخفيض قيمة العملة<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني : تطور الميزان التجاري الجزائري .

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتي تستند على حرية التبادل التجاري وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية والتحرر الاقتصادي الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية في كافة دول العالم دون قيد أو شرط ،و باعتبار الميزان التجاري يبين حركة الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي فان هذا الأخير يعد معيار لمعرفة مدى تفتح البلد ومدى قوة المنظومة الاقتصادية المحلية في مواجهة التحديات الخارجية وذلك باعتبار الصادرات مصدرا رئيسيا للعمات الأجنبية وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية،

<sup>1</sup> شعيب بونوة ، رحيمة خياط ، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر، العدد 5 ، 2011 ، ص124.

وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تطورات الميزان التجاري الجزائري و نوضح أهم التعاملات الاقتصادية التي وقعت في الفترة 1990 إلى غاية 2016.

### المطلب الأول : تطور الميزان التجاري الجزائري 1990-2016.

تعد وضعية الميزان التجاري كافة المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر في الفترة المذكورة .

الجدول رقم(11) : تطور الميزان التجاري خلال فترة (1990-2002) : الوحدة مليون \$

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية
1990	12964	8786	4178	147.6
1991	12330	6862	5468	179.7
1992	11510	8310	3200	138.5
1993	10410	7990	2420	130.3
1994	8340	9365	1025-	89.05
1995	10240	10761	521-	95.15
1996	13375	9098	4277	147.01
1997	13889	8687	5202	159.88
1998	10213	9403	810	107.91
1999	12522	9164	3358	136.64
2000	22031	9173	12858	240.17
2001	19132	9940	9192	192.47
2002	18825	12009	6816	156.75

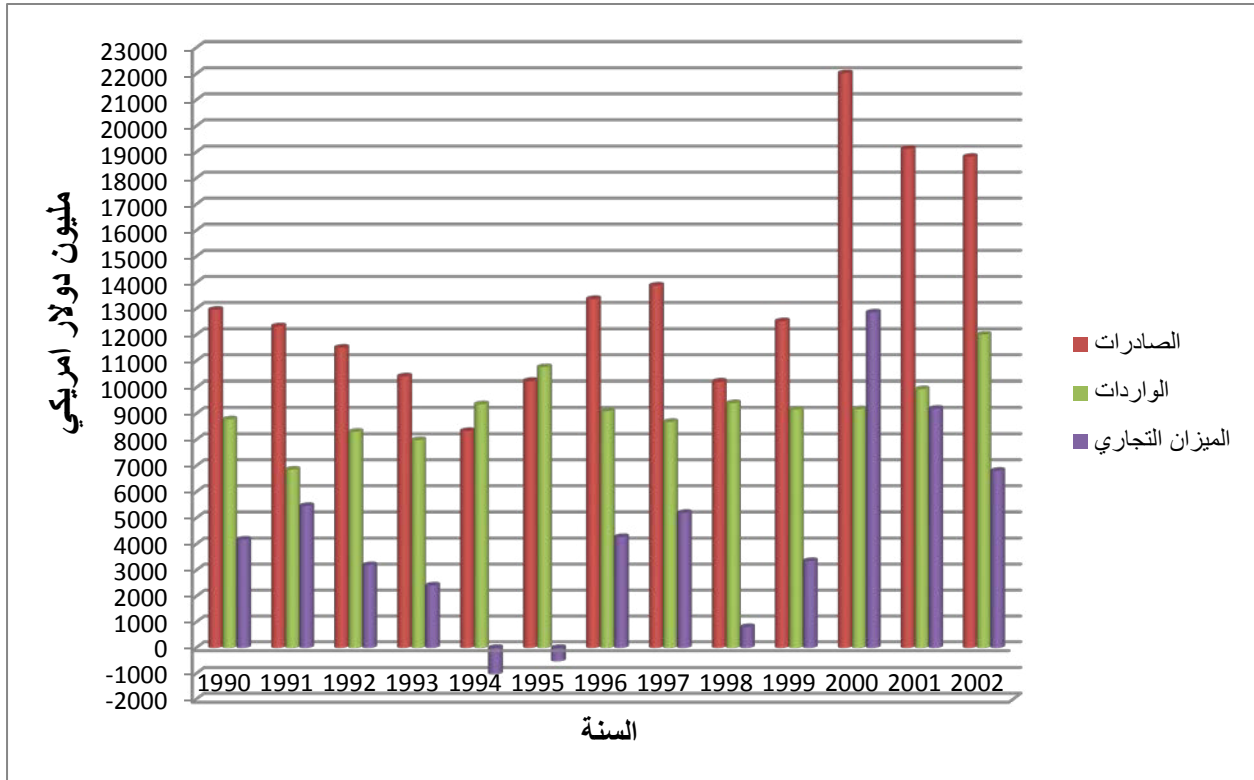
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

- سلمى دوحه ،اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث علوم التجارية (غير منشورة) ، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ،2014/2015، ص 188.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالاطلاع على الموقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> يوم 2017/05/15 على الساعة 18:49.

الشكل رقم (20) : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال (1990-2002)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (11) باستخدام برنامج Excel

من معطيات الجدول رقم (11) والشكل رقم (20) نجد أن الميزان التجاري الجزائري قد شهد عجز في سنتين 1994 و 1995 بقيمة (- 1025) و(-512) مليون دولار أمريكي على التوالي وقدر متوسط نسبة تغطية الصادرات للمستوردات في السنتين ب 92.01 % مسجلا انخفاضا بقيمة 56.92 % بالنسبة لمتوسط السنوات الأربعة السابقة التي قدر ب 149.02 % ويعود السبب وراء هذا العجز إلى سببين رئيسيين أولهما تطبيق سياسة تخفيض الدينار في 1994 بنسبة 40.17 % والسبب الثاني انهيار أسعار البترول الأمر الذي أدى إلى تراجع الصادرات النفطية و تزامن ذلك مع عدم قدرة المؤسسات الوطنية على الاستيراد وامتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة، واستفادت الجزائر سنة 1995 في ظل اتفاق القرض الموسع المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمت 116928 مليون وحدة سحب خاصة مدت ثلاثة سنوات وكما هو منصوص في النظرية الاقتصادية، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض المستوردات وبالتالي تصحيح العجز في الميزان التجاري في المدى الطويل وهو ما يلاحظ ابتداء من سنة 1996.

سجل الميزان التجاري فائض في السنتين 1996-1997 بمتوسط قدر ب 4739 مليون دولار بنسبة تغطية متوسطة ب 153.44 % وهذا نتيجة الأموال التي وفرتها عملية إعادة جدولة الديون الخارجية.

يلاحظ تسجيل انخفاض في نسبة التغطية في سنة 1998 وذلك لتهاوي أسعار النفط بشكل لافت حيث وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل و تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.21 مليار دولار إذ طبقت الجزائر سياسة التحكم في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الأمر الذي أدى إلى ندرة نسبية في السلع الأجنبية و ارتفاع أثمانها وتراجع الطلب عليها مما عزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، أما الفترة الممتدة ما بين 1999 2002 فقد شهدت قيم مرتفعة للصادرات و ذلك بسبب الأسعار المرتفعة للبترول نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه مما نجم عنه عودة الانتعاش في الميزان التجاري وارتفاع معدلات التغطية حيث قدر ب 181.50 % كقيمة وسطية للسنوات الأربعة الأخيرة.

\* و الجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2003-2016).

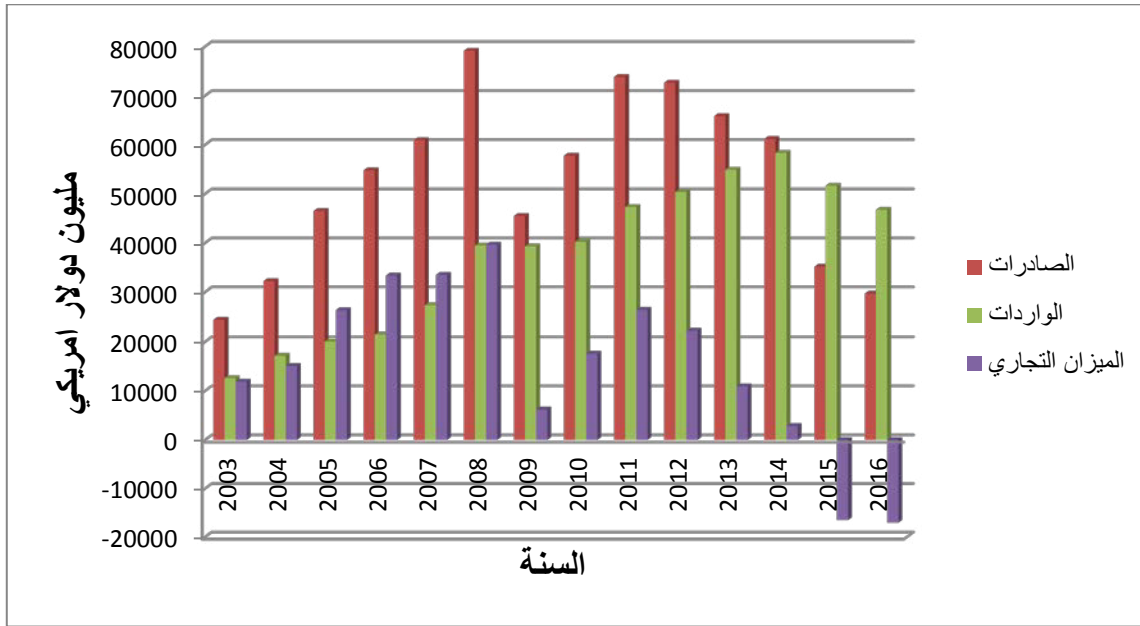
الجدول رقم(12): تطور الميزان التجاري خلال فترة (2003-2016) : الوحدة مليون \$

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية %
2003	24465	12606	11859	194.07
2004	32208	17146	15062	187.85
2005	46482	20044	26438	231.90
2006	54793	21456	33337	255.37
2007	60917	27430	33487	222.08
2008	79120	39479	39641	200.41
2009	45477	39297	6180	115.73
2010	57762	40212	17550	143.64
2011	73802	47300	26502	156.03
2012	72620	50376	22244	144.16
2013	65823	54903	10920	119.89
2014	61172	58330	2842	104.87
2015	35138	51646	16508-	68.04
2016	29668	46727	17059-	63.49

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- (2003-2007)- Banque d'Algérie ,Bulletin statistique trimestriel , N°04 septembre 2008, p22.
- (2008-2011)- Banque d'Algérie ,Bulletin statistique trimestriel , N°22 juin 2013, p28.
- (2012-2016)- Banque d'Algérie ,Bulletin statistique trimestriel , N°37 mars 2017, p28.

## الشكل رقم (21) : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال (2003-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (12) باستخدام برنامج Excel

من معطيات الجدول رقم (12) والشكل رقم (21) نجد أن الميزان التجاري حقق في الفترة ما بين 2003 و2008 فائض كبير بمعدل وسطي 26637 مليون دولار أمريكي بنسبة تغطية حوالي 215 % ويرجع السبب وراء ذلك لارتفاع سعر النفط حيث قدر في سنة 2008 ب 99.97 دولار للبرميل وكون أغلبية واردات الصادرات الجزائرية مكونة من 98 % من المحروقات ومع سياسة تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بالقوانين والتشريعات الجديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير بقيت تغطيت الصادرات تعادل ضعف قيمة الواردات.

ويلاحظ انخفاض لافيت في الميزان التجاري في 2009 حيث قدر 6180 مليون دولار بعدما كان يقر 39641 مليون دولار في سنة 2008 وانخفاض الصادرات الجزائرية بنسبة -42.52 % بمعدل تغطية 115.73 % من الواردات الإجمالية في حين كان يقدر ب 200.41 % في سنة 2008 ويرجع السبب إلى الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط مما أدى إلى تدهور الصادرات النفطية الجزائرية مع ثبات نسبي للصادرات الغير نفطية التي تشكل ما مقداره 1.6 % و 3.2 % من إجمالي الصادرات.

ومع بداية تلاشي آثار الأزمة العالمية من سنة 2010 إلى غاية 2012 وتعافي أسعار البترول لوحظ ارتفاع في نسبة الصادرات الجزائرية في الفترة المذكورة حيث سجل في 2010 مقدار 17550 مليون دولار بارتفاع في نسبة الصادرات ب 27 % مقارنة بسنة 2009 وتسجيل 2.32 % زيادة في نسبة الواردات التي

قدرت ب 40212 مليون دولار مع بقاء تسجيل فائض في سنتين اللاحقتين بفضل أسعار البترول الخام المستقرة وزيادة الصادرات خارج المحروقات ب 41%.

أما بالنسبة لسنة 2013 و 2014 فقد انهار الميزان التجاري بنسبة -50% و -87% على التوالي مقارنة ب 2012 مع عدم تسجيل عجز، حيث لوحظ ثبات نسبي في قيمة الواردات بمتوسط 56616 مليون دولار وانخفاض الصادرات ب 11448 مليون دولار ويكمن السبب في بداية أزمة البترول و بداية تدهور أسعار الخام في الأسواق العالمية .

مع احتدام أزمة البترول الخام ونزوله تحت عتبة 100 دولار أمريكي وانتهاء فترة الرخاء الذي اتصف به الميزان التجاري الجزائري و مع بداية 2015 سجل هذا الأخير عجز بقيمة -16508 مليون دولار جراء انخفاض إيرادات المحروقات وانخفاض الصادرات الإجمالية الجزائرية حيث قدرت ب 35138 مليون دولار في 2015 أي بانخفاض قدره 26034 مليون دولار مع ثبات في الواردات ب 51646 مليون دولار وزيادة اثر العجز في سنة 2016 ب -17059 دولار حيث قدر سعر البرميل ب 49 دولار فقط مما استدعى السلطات الجزائرية باتخاذ قرار خفض الإنتاج من المحروقات وذلك ضمن اجتماع منتجي البترول في الجزائر وتثبيت القرار بغيت تحسين الأسعار حيث قدرت القيمة الإجمالية للصادرات ب 29.66 مليار دولار فقط حيث أصبحت فاتورة الواردات مرهونة بالاحتياجات من العملة الصعبة في الخزينة العمومية ، الأمر الذي نجم عنه جملة من القوانين و الإجراءات التقشفية للتحكم في الواردات .

### المطلب الثاني : انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي واهم الشركاء التجاريين

سنحاول من خلال هذا العنصر استعراض وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر، و ذلك من خلال معرفة أهم الشركاء التجاريين للجزائر وكذا معرفة درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارج، من خلال معرفة التوزيع السلعي و الجغرافي لصادرات و واردات.

#### الفرع الأول : التوزيع السلعي لصادرات والواردات الجزائرية.

بما أن الجزائر لا تقوم بتصدير سلعا مصنعة بالكامل أو سلع زراعية بنسبة كبيرة ويغلب عليها منتج واحد في التصدير وهو النفط ، وتقنتي بنسبة كبيرة المواد النصف مصنعة و سلع الاستهلاك والتجهيز الصناعي فإن دراسة حركة الصادرات والواردات يكون على النحو التالي:



## أولا/ الصادرات

يتبين من الملحق الإحصائي رقم (01) الخاص بالتوزيع السلعي للصادرات أن الحصة الكبيرة من من مجمل الصادرات تمثلت في المحروقات وذلك خلال عام 2016 بحصة بلغت 93.84 % بانخفاض قدر ب 5597- مليون دولار بالنسبة لسنة 2015 أما فيما يخص خارج المحروقات لا تزال قيم هامشية قدرت ب 6.16 % من حجم الإجمالي للصادرات وكانت القيمة الكبرى منها في شكل مواد نصف مصنعة والتي قدرت قيمتها ب 1299 مليون دولار بنسبة 4.50 % وتحتل المرتبة الثالثة منتجات المواد الغذائية ما نسبته 1.13 % أي بقيمة 327 مليون دولار بزيادة قدرها 93 مليون دولار عن سنة 2015 ،أما المواد الخام التي تحتل المرتبة الرابعة فهناك انخفاض فيها فقد بلغت قيمتها 84 مليون دولار في 2016 ما نسبته 0.29 % و كانت قيمتها في 2015 ب 106 مليون دولار أما سلع التجهيز الصناعي و سلع الاستهلاك فتعتبر شبه معدومة فتراوحت نسبتها على التوالي ب 0.18 % و 0.06 % ،أما بالسنة لسلع التجهيز الفلاحي فقد كانت معدومة تماما وهو ما يعني بأن الجزائر طيلة فترة تحرير التجارة الخارجية لم ترقى منتجاتها الصناعية على اختلافها إلى مستوى التصدير وعليه نجد أن إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات مازالت نسبتها ضئيلة جدا وهو ما يدل على أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهذا من شأنه أن ينعكس على الاقتصاد الوطني بمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.

## ثانيا/ الواردات

يتبين من الملحق الإحصائي رقم (02) الخاص بالتوزيع السلعي للواردات أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2015 ب 17046 مليون دولار. وتراجعت هذه النسبة في 2016 حيث قدرت ب 15394 مليون دولار بنسبة 32.94 % أما فيما يخص المواد النصف مصنعة فشكلت 24.57 % من إجمالي الواردات مما يكشف عن نوايا السلطات الجزائرية للتوجه نحو التصنيع اثر انخفاض أسعار المحروقات ومحاولة تحقيق اكتفاء ذاتي يحد من التبعية الغربية فيما اتسمت سلع الاستهلاك و المواد الغذائية بثبات نسبي مقارنة بسنة 2015 بقيمة 8224 و 8275 مليون دولار على التوالي بمتوسط 17.65 % وفي المرتبة الخامسة المواد الخام مسجلة ارتفاع ضئيل حيث قدرت ب 1559 مليون دولار بنسبة 3.34 % ، فيما بقيت الطاقة والزيوت و سلع التجهيز الفلاحي في المراتب الأخيرة بمتوسط 1.92 % ما مقدار 1793 مليون دولار للبندين وما يلاحظ عن مجمل الواردات لسنة 2016 أنها انخفضت مقارنة بسنة

2015 فكانت قيمتها 46727 مليون دولار في سنة 2016 بانخفاض قدره 4774 مليون دولار وهذا بسبب تقييد الواردات.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية.

أن لا شك منه أن للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة تمتد إلى أغلب بلدان العالم، خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي التي نادى به الحكومة ضمن جملة من الإجراءات و التشريعات وعليه سيتم تبيان البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية على النحو الآتي:

الجدول رقم (13): توزيع الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال (2015-2016).

الواردات			الصادرات			المناطق الاقتصادية
مليون دولار أمريكي			مليون دولار أمريكي			
السنة			السنة			
*2016	2015	التطور %	* 2016	2015	التطور %	
22179	25485	-12.97	16739	22976	-27.15	الاتحاد الأوروبي
6295	7363	-14.50	6251	5288	18.21	دول منطقة التعاون و التنمية الاقتصادية
909	1225	-25.80	80	37	116.22	البلدان الأخرى في أوروبا
2857	2822	1.24	1678	1683	-0.30	أمريكا الجنوبية
11618	11850	-1.96	2331	2409	-3.24	آسيا
.	.	.	.	71	.	أوقيانوسيا
1934	1918	0.83	385	572	-32.69	الدول العربية (باستثناء U.M.A)
697	680	2.50	1368	1550	-11.74	بلدان المغرب العربي (U.M.A)
238	359	-33.70	51	82	-37.80	البلدان الأفريقية
46727	51702	-9.62	28883	34668	-16.69	المجموع

المصدر: Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , Année 2016

## أولا/ الصادرات

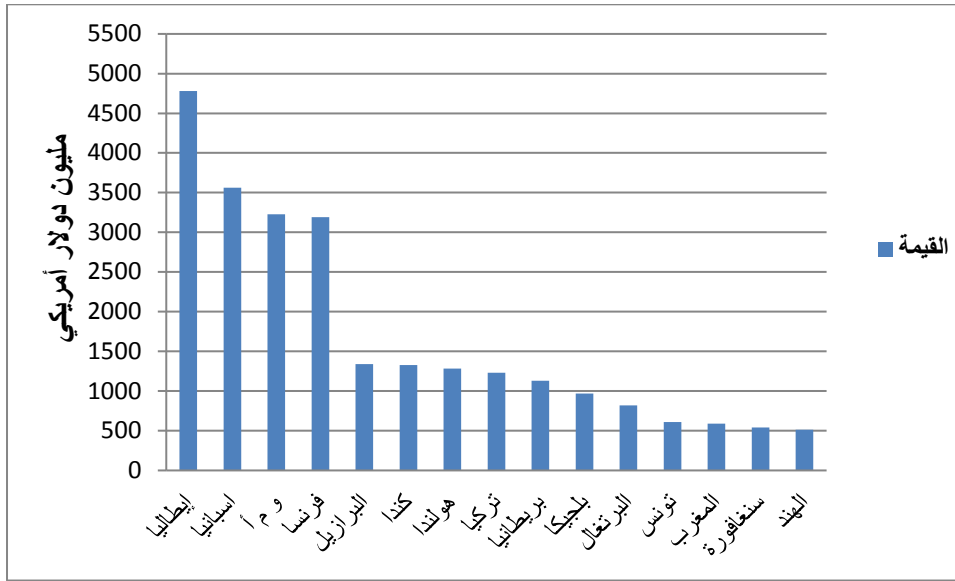
يتبين من خلال الجدول رقم (13) أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأهم للجزائر خلال جل الفترات، حيث أن 80 % من الصادرات توجه إلى أوروبا وبقياس حالة الميزان التجاري بين الطرفين يتبين الترتيب لصالح الطرف الجزائري وهذا سببه بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا لكن مع تسجيل انخفاض بمقدار 5785 مليون دولار بالنسبة لسنة 2015، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإنها تعادل أكثر من 62 % من إجمالي الواردات وهي عبارة عن سلع التجهيز الصناعي و المواد النصف مصنعة تم تليها السلع الاستهلاكية والجدول التالي يبين أهم عملاء الجزائر 2016.

الجدول رقم (14): أهم العملاء التجاريين للجزائر سنة 2016.

التطور %	النسبة %	القيمة	العملاء الرئيسيين
-8.87	16.55	4779	إيطاليا
61.76	12.33	3562	اسبانيا
-47.46	11.17	3227	الولايات المتحدة الأمريكية
-30.02	11.05	3192	فرنسا
-9.28	4.64	1339	البرازيل
107.02	4.59	1327	كندا
-34.69	4.44	1282	هولندا
-31.56	4.27	1232	تركيا
-53.37	3.91	1129	بريطانيا
-2.61	3.36	970	بلجيكا
-9.69	2.84	820	البرتغال
-27.64	2.11	610	تونس
-6.21	2.04	589	المغرب
83.11	1.88	542	سنغافورة
89.96	1.77	511	الهند
	86.94	25111	مجموع هذه البلدان
	100	28883	المجموع الكلي

مليون دولار أمريكي

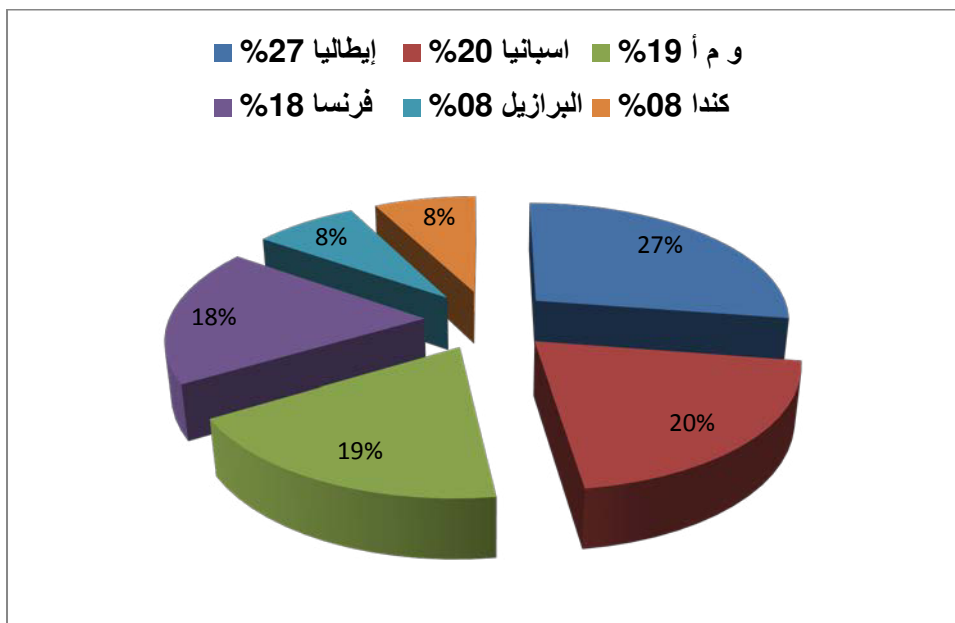
الشكل رقم (22): أهم العملاء التجاريين للجزائر سنة 2016.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (14) باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (22) نلاحظ أن إيطاليا تمثل أول زبون للجزائر بتسجيل لمعدل قدره 16.55%، وتعتبر إسبانيا ثاني زبون بتسجيلها نسبة 12.33% بينما تعد الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الثالث بمعدل 11.17% متقاربة بذلك مع فرنسا ب 11.05% وتماثل البرازيل وكندا بنسبة 4.64% و 4.59% وبذلك يشكلون أهم ستة عملاء للجزائر.

الشكل رقم (23): أهم ستة عملاء تجاريين للجزائر سنة 2016.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (14) باستخدام برنامج Excel

خلال سنة 2016 نلاحظ أن للجزائر ستة زبائن رئيسيين تتقدمهم إيطاليا بقيمة 48 مليار دولار أمريكي ثم تليها إسبانيا ثاني زبون بقيمة 35 مليار دولار بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الثالث بمبلغ يعادل تقريبا 33 مليار دولار متقاربة بذلك مع فرنسا بـ 32 مليار وتمانل البرازيل وكندا بـ 13 مليار دولار.

### ثانيا/ الواردات

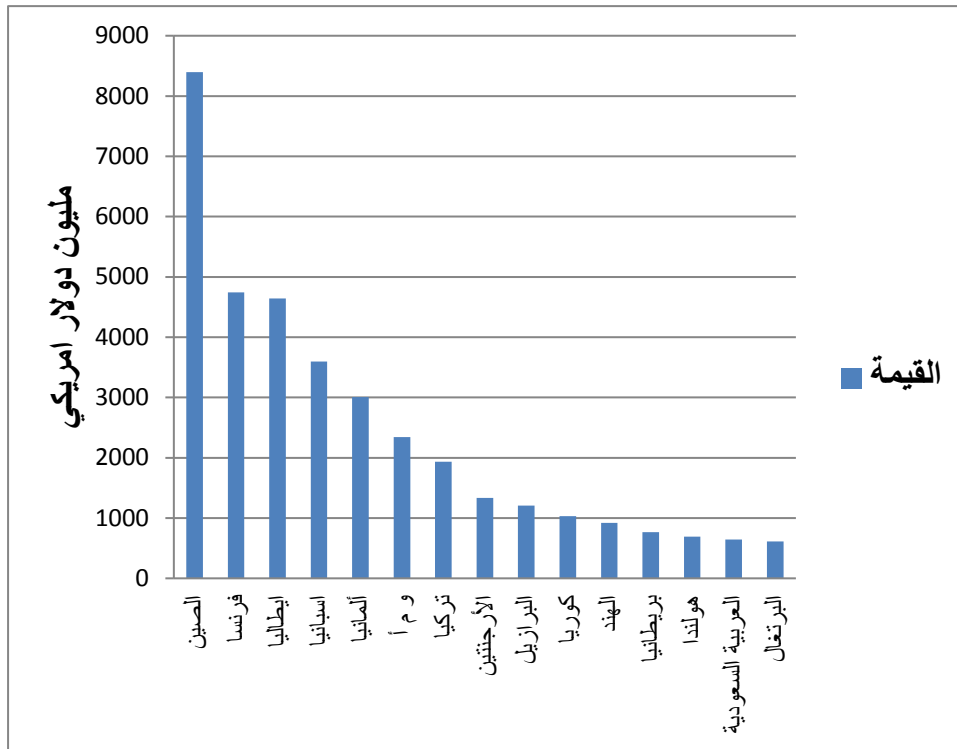
تتم المبادلة التجارية الجزائرية في المقام الأول مع القارة الأوروبية في المقدمة بنسبة 63 % تقريبا من مجموع المبادلات الخارجية للجزائر، وذلك لأسباب جغرافية وأسباب تاريخية من جهة أخرى كون فرنسا هي الممول الثاني بعد الصين التي تغزو السوق العالمي والتي تنشط في السوق الجزائري، في حين كان التعامل مع الدول العربية يتميز بقلّة النشاط حيث قدرت مجمل الواردات منها بـ 5.6 % فقط لكثرة العراقيل التي تنوعت بين سياسية و أمنية (عدم استقرار المنطقة)، ويبين والجدول التالي أهم الموردين في الجزائر.

الجدول رقم (15): أهم الموردين التجاريين للجزائر سنة 2016.

التطور %	القيمة	النسبة %	الموردون الرئيسيين
1.87	8396	17.97	الصين
-12.59	4744	10.15	فرنسا
-4.29	4642	9.93	إيطاليا
-8.96	3595	7.69	إسبانيا
-12.20	3009	6.44	ألمانيا
-13.77	2342	5.01	الولايات المتحدة الأمريكية
-5.20	1933	4.14	تركيا
4.22	1335	2.86	الأرجنتين
5.13	1209	2.59	البرازيل
-11.78	1033	2.21	كوريا
-17.49	920	1.97	الهند
-15.28	765	1.64	بريطانيا
-24.73	694	1.49	هولندا
5.56	646	1.38	العربية السعودية
.	612	1.31	البرتغال
مليون دولار أمريكي	35875	76.78	مجموع هذه البلدان

المصدر: Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Année 2016

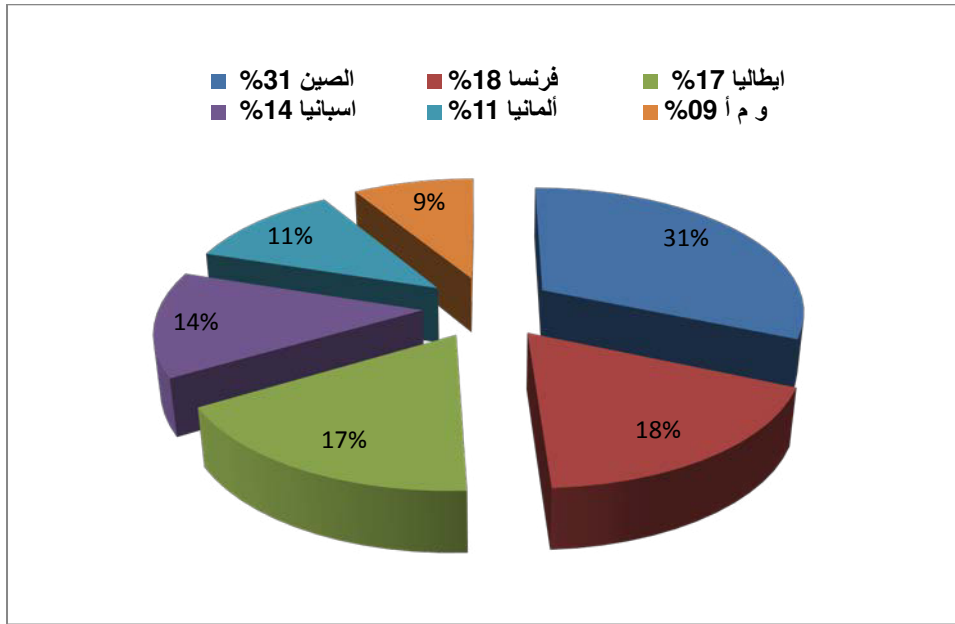
الشكل رقم (24): أهم الموردين التجاريين للجزائر سنة 2016.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (15) باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (15) والشكل رقم (24) نلاحظ أن المورد الرئيسي الأول للجزائر هي الصين بنسبة 17.97 % التي قفزت قفزه نوعية في جدول ترتيبات التجارة الخارجية الجزائرية بنسبة تطور 1.87 % ويرجع السبب في كون انخفاض سعر السلع الصينية مقارنة بالسلع الأخرى و كذا تدني سعر صرف الين، متفوقة بذلك على فرنسا التي قدرت نسبتها ب 10.15 % بمعدل انخفاض - 12.59 % مقارنة ب 2015 بسبب سياسة ترشيد الواردات من جهة و محاولات التصنيع التي تتبناها الحكومة من جهة أخرى، في حين يلاحظ معدل التطور مع الأرجنتين و البرازيل تزايد بمعدل وسطي بينهما مقدر ب 4.6 % ويفسر ذلك في شكل المواد الغذائية كالسكر و البن أما التعامل مع الدول العربية فكان ضعيف جدا والشكل التالي يمثل أهم ستة موردين .

## الشكل رقم (25): أهم ستة موردين تجاريين للجزائر سنة 2016.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (15) باستخدام برنامج Excel

احتلت الصين المرتبة الأولى من حيث التمويل بمبلغ 84 مليار دولار ثم تلتها فرنسا بـ 47 مليار دولار ، إيطاليا 46 مليار دولار و إسبانيا 36 مليار دولار بنسبة تطور -8.96 % مقارنة بـ 2015 أما الولايات المتحدة الأمريكية فقدرت مجمل وارداتها بـ 5 % بنسبة تطور -13.77 % .

## المطلب الثالث : مشاكل التصدير في الجزائر

إن اهتمام الحكومة و التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر و إعاقته له، وفترة الجمود التي امتازت بها حيوية الاقتصاد المحلي أعطى نظرة تشاءم بالنسبة للأعوان الاقتصاديين بالرغم من جهود التدعيم و تشجيع الاستثمار و عقود الشراكة الأجنبية في الآونة الأخيرة إلا أنها لم تكن كافية للنهوض بالاقتصاد المحلي لتوفر جملة من المشاكل نبويها فيما يلي.<sup>1</sup>

## الفرع الأول : المشاكل على مستوى الجزئي.

نوجز أهمها كالتالي :

➤ عدم تبني المسؤولين و الأفراد منهجا واضح المعالم تجاه تحقيق أهداف ترقية التصدير.

<sup>1</sup> وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002، ص ص 12-14 .

- التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمال المنصوص عليها في نظام الجودة، إضافة إلى عدم توظيف الأساليب الإحصائية لقياس الاختلاف.
  - عدم الأخذ بعين الاعتبار مدى جودة المنتج المعد للتصدير مما يضعف قدرته على المنافسة.
  - عدم توفر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات و الإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
  - غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة مما أحبط محاولة الابتكار و الإبداع لدى العمال، وعدم تمكنهم من إنتاج منتج ومنتجات و متطلبات الوضع الحالي.
  - ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية وهذا راجع إلى عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية، والتي لم تعد قادرة على مجابهة التغيرات الحالية من التطور التكنولوجي و الممارسات التي تمارسها المنظمة العالمية للتجارة.
  - عدم كفاءة هياكل المؤسسة التي تتكلف بعملية التصدير وغيابها في بعض المؤسسات، وهذا راجع للوضع السابق حيث كان الطلب أكبر من العرض ولم تكن هناك حاجة لمثل هذه المصالح، وهو ما دعي إلى عدم إيجاد مصالح تهم بعملية التسويق واستعمال تقنيات الاتصال التجاري والتي أصبحت ضرورية في الوقت الحالي.
  - انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع، حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة التي تركز على جانب التصدير، كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع والتي يتوقف عليها درجة قوة أو ضعف المنافسة التي تسود في السوق الدولية.
- مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي لاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله أن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات وبالمقابل الارتفاع المستمر نسبيا لحصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية إلى الإنتاج الوطني.

#### الفرع الثاني : المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي و التشابك و التداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية و الأجنبية.



- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الريج والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- سواء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

### الفرع الثالث : المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي.

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وصعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات غير النفطية، فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على المستوى الخارجي.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين، سواء على المستوى الوطني أو الخارجي .
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي، وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير، لان ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية، وبالتالي انخفاض هامش الريج الممكن تحقيقه من عملية التصدير .
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي، وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسة، بحيث أصبح الحصول على المعلومات من الأسواق الخارجية، من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسة التسويقية.

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا مفتحا على

العالم وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالزراعة، والصناعات الإستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

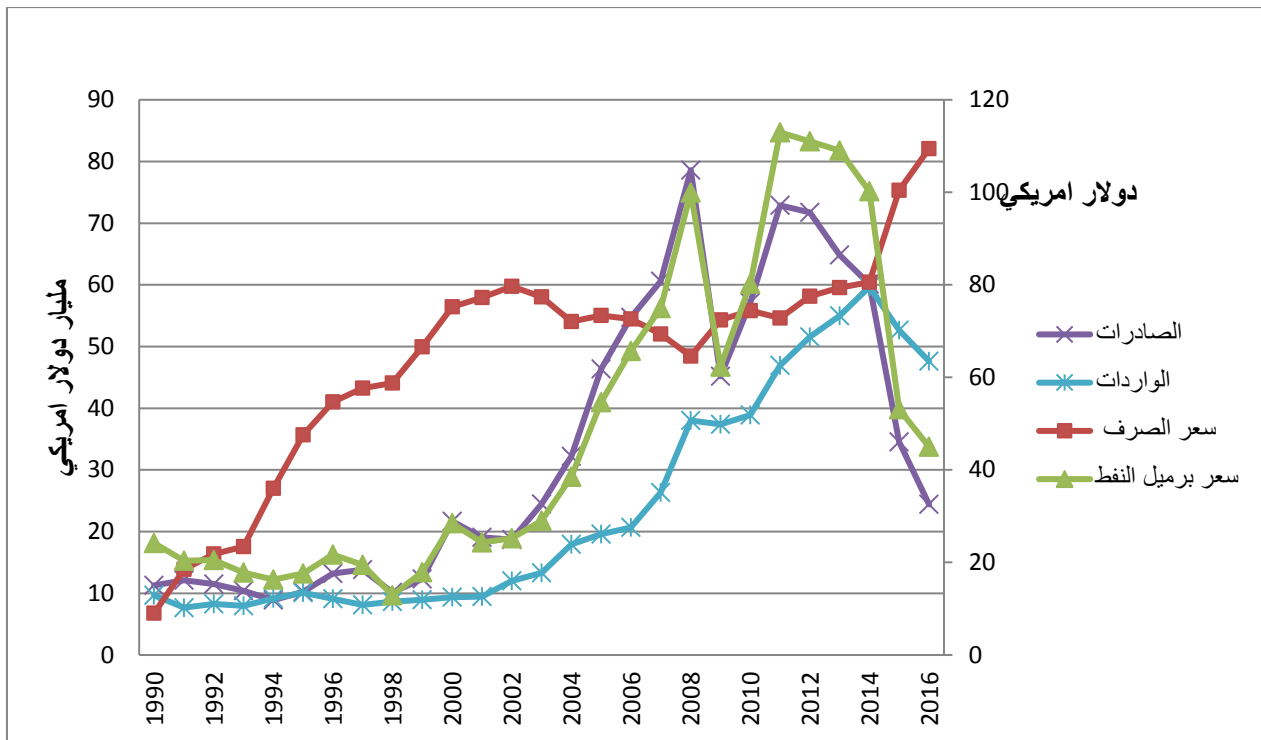
### المبحث الثالث : النمذجة القياسية لتخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري .

لمعرفة مدى تأثير تخفيض قيمة العملة الجزائرية على الميزان التجاري سوف نقوم بدراسة أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات ثم على الواردات الجزائرية وذلك بقراءة وصفية للمعطيات الإحصائية لكل المتغيرات وكذا دراسة قياسية لها بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS4 .

#### المطلب الأول : التحليل الوصفي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

سوف نقوم بإسقاط البيانات و المعطيات فيما بينها لمعرفة اثر التخفيض على الصادرات و الواردات معا.

#### الشكل رقم (26): تطور سعر الصرف، البترول، الصادرات والواردات الجزائرية في (1990-2016).



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (03) باستخدام برنامج Excel

من خلال الملحق الإحصائي رقم (03) والشكل رقم (26) فقد عرف الدينار الجزائري انخفاض كبير في قيمته خلال السنوات الأربعة من 1990 إلى غاية 1994 التي سادت فيها نظام الربط إلى سلة العملات، فمن

1 دولار يساوي 9 دينار في سنة 1990 تضاعف سعر صرف الدينار اتجاه الدولار ليصل إلى 18.5 دينار في سنة 1991، حيث فقد 160 % من قيمته خلال سنة 1994، وانعكست سياسة تخفيض العملة هذه ضمن إطار الإصلاحات التي قامت بها السلطة النقدية على سعر الصرف الجزائري قصد تقريبه من القيمة الحقيقية على قيمة الواردات حيث انخفضت من 9.68 مليار دولار سنة 1990 إلى 7.99 مليار خلال 1993 في حين إن الصادرات ارتفعت بمقدار 0.8 مليار دولار أمريكي سنة 1991 لتعاود النزول في السنوات الثلاثة المقبلة إلى أن وصلت إلى 8.89 مليار دولار أمريكي سنة 1994 وهو متناقض مع مضمون سياسة تخفيض العملة و التي ترمي لزيادة الصادرات والسبب وراء تراجعها هو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل سنة 1990 ب 24.2 دولار لينخفض أكثر في سنتين 1992 و 1993 بمعدل 2.5 دولار تقريبا إلى أن وصل 16.3 دولار أمريكي وهو ما يعاب على هيكل الاقتصاد الجزائري بأنه يعتمد على سلعة واحدة وهي المحروقات والملفت للنظر أن الميزان التجاري في هذه الفترة قد حقق فائض ماعدا سنة 1994 وذلك بمتوسط 2.9 مليار دولار ما بين 1990 إلى 1993 بنسبة تغطية تفوق 100 % .

مع بداية سنة 1994 أعلنت السلطة النقدية الجزائرية عن تطبيق نظام الصرف المرن في إطار اتفاقية ستاندايبي 1994 و في إطار جلسات التثبيت 1995 طلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار ب 7.3 % وما يلاحظ على الصادرات أنها تراجعت بسبب انخفاض أسعار النفط وتزايد قيمة الواردات بالرغم من فقدان الدينار الجزائري 35.61 % من قيمته إلى أن سجل الميزان التجاري الجزائري خلال هذه السنة معدلات سالبة بعجز قدرة -0.26 دولار أمريكي ويفسر ذلك لانخفاض سعر صرف الدولار .

تزامن مع تطبيق نظام التعويم المدار والذي مزال مطبقا إلى يومنا هذا وخلال الفترة 1996 إلى غاية 2008 حقق الميزان التجاري نسب تغطية عالية جدا قدرت بمتوسط 188 % وذلك لتزايد وتيرة قيمة الصادرات حيث ارتفعت من 13.22 إلى ما يقارب 79 مليار دولار أمريكي مع فقدان الدينار لأكثر من 26 % من قيمته مع تزامن ارتفاع أسعار البترول إلى غاية 75 دولار أمريكي مما أدى بزيادة حصة إنتاج الجزائر من البترول الخام الأمر الذي يتطابق مع النظرية في حصول زيادة على المدى الطويل .

والملاحظ أن مع نهاية 2008 إلى 2009 تهاوت الأسعار النفط بسبب الأزمة العالمية مما انعكس على حصيلة الصادرات بالرغم من ارتفاع سعر الصرف الدينار مقابل الدولار وهذا أمر آخر منافي للنظرية التي تنص على زيادة الصادرات في المدى الطويل فيما بقيت قيمت الواردات ثابتة .

مع تلاشي آثار الأزمة يلاحظ تحسن في حصيللة الصادرات إلى غاية 2012 التي وصل سعر البرميل فيها إلى 111 دولار أما سعر الصرف الدينار انخفض إلى 77 دولار لكن لم تؤثر كثيرا على حالة الميزان التجاري .

أما بالنسبة للفترة ما بعد 2013 إلى غاية 2016 وصل الدينار إلى أدنى مستوياته عاكسا بذلك حالة تضخم كبيرة في الاقتصاد الجزائري حيث قدر بـ 109 دولار أمريكي الأمر الذي نجم عنه عجز الميزان التجاري بـ 18 دولار أمريكي في 2015 بكلفة واردات قدرت 47.6 مليار دولار أمريكي سنة 2016 مما دل على عدم نجاعة سياسة التخفيض، الأمر الذي استدعى السلطات الجزائرية إلى إعادة جدولة الواردات و إتباع سياسة تقشفية للتقليل من كلفة الواردات بحكم أنها ليست قادرة على زيادة كمية السلع الموجهة للتصدير من جهة و انخفاض قدرت الاستيعاب من جهة ثانية مما انخفضت كلفت الواردات إلى 24 مليار دولار أمريكي أي بحوالي النصف ، أما فيما يخص مرونة الطلب على السلع المحلية فتمثل نسبة ضعيفة في الأسواق العالمية مما وضع الجزائر في حالة حرجة أدت بها إلى طرح جملة من الاقتراحات إلى الدول المنتجة للبتترول بخفض حصص الإنتاج بغيت حصول ندرة نسبية فيها و ارتفاع قيمها بزيادة الطلب عليها .

**المطلب الثاني : دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري .**

سوف نقوم ببناء نموذج اقتصادي يتناول أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري والنموذج يتضمن سعر الصرف بالقيم الاسمية ورصيد الميزان التجاري كمتغير تابع ضمن فترة الدراسة، وعليه يكون النموذج على الشكل التالي:

$$\beta C = \alpha + \rho(TCN)$$

حيث :

$\beta C$  : الميزان التجاري الجزائري.

$TCN$  : سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري .

$\rho$  : الميل الذي يحدد العلاقة بين المتغيرين .

$\alpha$  : الثابت.

**بيانات الدراسة :** تشمل الدراسة على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة تغطي الفترة (1990-2016) وحجم العينة يقدر بـ 27 مشاهدة.

تقدير النموذج وتحليل النتائج: عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وبالنظر إلى ملحق رقم (04) كانت نتائج اختبار أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري على النحو التالي:

$$\beta C = 9.32 + 0.053 TCN$$

تقدير النموذج :

النموذج	المقاييس الإحصائية
0.80	معامل التحديد $R^2$
0.89	معامل الارتباط $\sqrt{R^2}$
2.14	اختبار ستودنت T: للمعلمة الأولى (C1)
3.02	اختبار ستودنت T: للمعلمة الثانية (C1)
27	العينة

الدلالة الإحصائية للنموذج:

عندما يكون سعر الصرف الاسمي للدينار بدلالة الدولار معدوما ( $TCN = 0$ ) فان رصيد الميزان التجاري سيقدر ب  $\beta C = 9.32$  و هذا معناه أن الاقتصاد لن يتوقف عن الاستيراد أو التصدير.

**معامل الارتباط:** بما أن معامل الارتباط يساوي 0.89 فإنه يشير إلى وجود علاقة طردية قوية موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع أي بين سعر الصرف الدينار ( $TCN$ ) و الميزان التجاري ( $\beta C$ ).

**معامل التحديد:** اكبر من 50 % ويقدر ب 0.80 هذا معناه أن نسبة تفسير النموذج المقدر للنموذج الحقيقي هي 80 %، وهذا يعني أن المتغيرات الداخلية في النموذج تفسر 80 % من التقلبات في المتغير بينما 20 % من التقلبات ترجع إلى عوامل أخرى.

اختبار ستودنت T :

المعلمة الأولى C1  $1.96 < 2.14 = C1$   
 المعلمة الأولى C1  $1.96 < 2.14 = C1$

مما يشير إلى معنوية المعالم اي أن كل المعالم مقبولة إحصائيا.

## خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل للتطورات التي عرفت متغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي الذي مر بعدت تخفيضات من طرف الهيئة المعنية والى الميزان التجاري بشقيه الصادرات و الواردات ، إضافة إلى تحديد النموذج المستخدم في الدراسة، مع الإشارة إلى مختلف الاختبارات التي يقوم عليها ، ومعرفة مدى أثر التخفيضات الحاصلة في سعر صرف العملة المحلية في رصيد الميزان التجاري في الجزائري، أي مدى فعالية التخفيضات التي قامت بها الجزائر على ميزان تجارتها ، ولهذا كان الهدف من تخفيض قيمة الدينار الجزائري زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، وعليه فبالنظر إلى ضوء نتائج الاختبارات القياسية المتحصل عليها من تخفيض الدينار الجزائري على وضعية الميزان التجاري وجد تحسن هذا الأخير كلما تغير سعر الصرف نحو التخفيض مما يوحي بفعالية السياسة على المدى الطويل.

وبالتطرق إلى الدراسة الوصفية و التحليلية والى بنية الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد ريعي فقد تبين على أن تحسن أوضاع الميزان التجاري لا يرجع سببه إلى عملية تخفيض سعر صرف الدينار و إنما إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية مما انعكس على قيمة مداخل الصادرات وهذا يفسر تحقيق معدلات تغطية عالية للواردات الجزائرية بالرغم من ارتفاع تكلفتها من سنة إلى سنة جراء الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وتنوع المنتجات والخدمات بالإضافة إلى زيادة معدل نمو السكان وغيرها من العوامل المؤثرة. وعليه بربط نتائج الدراستين معا يمكن القول بان سياسة التخفيض لم تكن ناجعة على الاقتصاد الجزائري وكذلك أثرت على الصادرات فقط دون الواردات.

استهدف هذا البحث معالجة إشكالية تتمحور أساسا حول مدى تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في المدى الطويل آخذين الجزائر كدراسة حالة، وذلك بغية معرفة الأثر الذي لعبته سياسة تخفيض قيمة العملة بعد فترة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات في إطار صندوق النقد الدولي، وبناء على الأهداف المستوحاة من هذه الرسالة والإشكالية التي تمت صياغتها وبالاعتماد على الفرضيات الموضوعية تم معالجة الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاث فصول باستخدام المنهج والأدوات سابقة الذكر.

إن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراتها، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة صرفها.

وعليه يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، والذي يتم تحديده إما على آلية العرض والطلب وإما بتدخل السلطات النقدية وقد يتحكم في تحديد سعر الصرف مجموعة من المتغيرات الاقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة.

إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية، ولقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشراتته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم الأسعار في الدولة على المستوى الاقتصادي الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومن ثم مستويات الرفاهية، فضلا عن تأثيراته على تدفقات التجارة من الصادرات والواردات وكذلك الطلب على الأصول المالية الحقيقية في الدولة. ومعدل الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة أو الرفع في قيمتها ولكل من هذين التغيرين تأثيراتهما العميقة على الاقتصاد.

لقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية أيضا بين تغيرات أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري، حيث كلما زادت وتحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في رصيد الميزان التجاري.

فقد نجد عملية تخفيض العملة من الإجراءات الشائعة خاصة في الدول النامية، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وخاصة بعد أزمة 1986 فقد أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري لأن الهدف من التخفيض كان لزيادة الصادرات و تخفيض قيمة الواردات وينظر إلى بنية الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد ريعي فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه في المدى القصير حقق تخفيض قيمة العملة معدلات سالبة أي أن رصيد ميزان التجاري سجل معدات تغطية أقل من 100 أما في المدى الطويل حقق معدلات موجبة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

### نتائج صحة فرضيات البحث:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية على حالة الجزائر يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

**الفرضية الأولى:** فقد تبين أن النظريات المفسرة لسعر الصرف لم تأتي لتفسر أسباب تخفيض ورفع قيمة العملة بل فسرت سبب اختلاف أسعار الصرف في الدول، فنظرية تعادل القدرات الشرائية تدرس معدات التضخم وانتقال بين البلدين وأثر انتقال هذه المعدلات، أما فيما يخص نظريات تعادل معدات الفائدة فهي تدرس أسعار الفائدة وتأثير كل من معدات الفائدة المرتفعة والمنخفضة في انتقال رؤوس الأموال، أما نظرية كفاءة السوق فهي تعكس تأثير المعلومات المتاحة على أسعار الصرف..... وغيرها من النظريات، وبالتالي الفرضية خاطئة.

**الفرضية الثانية:** وجد أن عملية تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية، فرض عليها من طرف المؤسسات المالية الدولية وإعادة هيكلة الاقتصاد من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي لإعادة التوازن على غرار المحافظة عليه بل بالعكس قد يؤدي التخفيض الغير مدروس إلى حالة تضخم وبالتالي الفرضية خاطئة.

**الفرضية الثالثة:** فقد تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث حيث اتضح أن سياسة تخفيض قيمة العملة في المدى الطويل تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، أما في المدى القصير لا تحدث فيه تغيرات وهذا راجع إلى صعوبة إحداث تغيرات على بعض الظواهر الاقتصادية في المدى القصير مثل عقود التشغيل وعادات الاستهلاك..... الخ، و التي تستغرق وقت طويلا وبالتالي الفرضية صحيحة.

**الفرضية الرابعة:** لنجاح سياسة تخفيض العملة وجب توفر مرونة في الطلب على السلع المحلية وهذا ما تبين بالدراسة على الاقتصاد الجزائري الذي تمتاز معظم المنتجات المحلية فيه بعدم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وعليه انخفاض في قيمة الصادرات خارج المحروقات مما يثبت صحة الفرضية.



## الخاتمة العامة

**الفرضية الخامسة:** توجد علاقة طردية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري، حيث إذ ارتفع سعر الصرف الاسمي بمقدار وحدة واحدة فإنه يؤدي إلى تحسن حالة الميزان التجاري بمقدار 0.053 وحدة وعليه فإن الفرضية صحيحة.

**الفرضية السادسة:** في حين تفترض الفرضية إنه بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية، وهذا مالا يتماشى مع وضعية الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات الجزائرية تركز على منتج وحيد ألا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط.

### نتائج البحث:

فيما يخص الجانب النظري: تكمن في:

- تسعى نظريات أسعار الصرف إلى تفسير الاختلافات في أسعار الصرف بين الدول.
- يتحدد سعر الصرف ضمن السياسة الاقتصادية التي تتحدد فيها الأهداف والوسائل والأدوات المراد تحقيقها خلال فترة معينة.
- يتأثر سعر الصرف بمجموعة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية التي تجعله يتعرض إلى تقلبات قد تجعله غير مستقر.
- دراسة أسلوب المرونات المبني على قيد مارشال-ليرنر فإذا كانت مرونة السعريّة للصادرات والواردات أكبر من الواحد سوف يكون هناك آثار ايجابية لعملية التخفيض.
- دراسة أسلوب الاستيعاب يتمحور حول توفر الاقتصاد المحلي على طاقة خاملة تتمثل في حالة عدم التشغيل التام (بطالة)، يتم تفعيلها لامتناس الطلب المتزايد للصادرات جراء عملية تخفيض العملة.
- تبين من خلال الدراسة أن هناك علاقة بين تخفيض قيمة العملة والميزان التجاري في المدى الطويل .
- معظم الدول النامية تتبنى سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي والخروج من الأزمات في إطار برامج إعادة هيكلة الاقتصاد.
- لا تكفي سياسة التخفيض لوحدها لتصحيح الاختلالات في الميزان التجاري ولذلك يجب إتباعها بإجراءات تكميلية لتفعيلها على الوجه المطلوب تتمثل في اقتراحات نظرية المرونات والاستيعاب معا.

يما يخص الجانب التطبيقي: تكمن في:

- يكمن السبب الرئيسي لدهور الأوضاع الاقتصادية الجزائرية إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- إجراءات تخفيض العملة في الجزائر كان مفروضا عليها من طرف صندوق النقد الدولي.
- شهد تخفيض الدينار مراحل كل مرحلة تم تخفيض بنسب مختلفة.
- تدهور أسعار صرف الدينار في الآونة الأخيرة بشكل ملفت لم يندرج ضمن سياسة تخفيض العملة وإنما هو راجع للتعويم وتخبط الدينار في الأسواق العالمية ونقص التغطية من الاحتياطات النقدية بالعملة الصعبة.
- أهم موردي الجزائر في 2016 هي دولة الصين والتي يتعامل معها بعملة اليوان في حين أن أهم العملاء كان الاتحاد الأوروبي في مقدمتهم دولة إيطاليا والتي يتعامل معها بعملة الاورو وعليه اختلاف عملات التسوية بين الواردات والصادرات سوف ينعكس على حالة الميزان التجاري.
- انتهاج الصين لسياسة تخفيض العملة هي الأخرى يضع الدينار الجزائري في حتمية رفع القيمة لسد تكاليف الاستيراد وهذا عكس مقترحات النظرية.
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذا يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض الدينار.
- لم تحقق الجزائر الأهداف التي كانت تسعى إليها من خلال إتباع سياسة تخفيض العملة الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات .
- لم تحقق الجزائر هدف التقليل من الواردات على المدى الطويل حسب ما تنص عليه النظرية.
- نجم عن سياسة تخفيض قيمة العملة تدهور القدرة الشرائية لأفراد بسبب تدهور العملة وانخفاض قيمتها.
- سياسة تخفيض العملة جعلت الدينار الجزائري في قائمة أسوأ العملات في العالم.
- أدت سياسة تخفيض العملة إلى حدوث حالة تضخم في الاقتصاد المحلي مما يفسر إلغاء العديد من القيم النقدية في وحدات التجزئة للدينار الجزائري و خلق أوراق جديدة ذات قيم عالية .
- التحسن الذي اتصف به الميزان التجاري الجزائري بعد عملية تخفيض العملة الوطنية ليس معناه نجاح سياسة التخفيض وإنما لارتفاع عائدات المحروقات.
- نجاح عملية تخفيض العملة يتحقق فقط في حال تنوع الأنشطة الإنتاجية في البلد ولا يمكن نجاحه في اقتصاد ريعي.

التوصيات المقترحة: من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية :

## الخاتمة العامة

- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
- العمل من أجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي.
- التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي مع الموازي.
- توحيد عملة التسوية في المبادلات التجارية لتفادي الفروقات السعرية.
- تنويع الصادرات لتفادي تقلبات أسعار السلع التصديرية الرئيسية في الأسواق العالمية.
- تشجيع الاستثمار على نوعيه الداخلي والخارجي.
- الخروج من الاقتصاد الريعي ووضع برامج تنموية في كافة القطاعات الإنتاجية.
- تحسين جودة المنتجات المحلية وإصباغها بالتكنولوجيا الحديثة لزيادة القدرة التنافسية لها في الأسواق العالمية ولتوفير مرونة الطلب لتحقيق شروط النظرية.
- يجب إتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف.
- لا ينصح برفع قيمة الدينار وتحسين قيمته في الوقت الراهن، وإنما إبقاء سياسة التخفيض قائمة، لأن أي دعم للعملة سيكلف الخزينة مبالغ طائلة من احتياطي الصرف الأجنبي.
- إبقاء العملة منخفضة لضمان عدم تحويل رؤوس أموال المستثمرين الأجانب إلى الخارج وذلك عند حدوث أي عوارض طارئة على الحالة الاقتصادية أو السياسية للبلاد.

### آفاق البحث:

من خلال دراستنا لموضوع أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري وتحليلنا لواقع هذه النظرية على الاقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراساتها وتحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى:

- أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية.
- أثر أزمة الديون الأوروبية على الميزان التجاري للدول العربية.
- الأزمات البترولية والخطط التنموية لإعادة التوازن الاقتصادي.

المرجع

#### I. الكتب:

- 1- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 2- تقي الحسيني عرفان ، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999 .
- 3- حسن خلف فليح ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 4- حميدات محمود ،مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 5- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 6- عطون مروان ، الأسواق النقدية والمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1993.
- 7- قدي عبد المجيد ، نعمان سعدي ، البعد الدولي للنظام النقدي-برعاية صندوق النقد الدولي ، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- 8- حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 9- عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، زهراء الشرق، مصر، 1998.
- 10- الحمزاوي محمد كمال ، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004 .
- 11- كونه أمين رشيد ، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة المستنصرية ، بغداد، 1985 .
- 12- صادق مدحت ، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1997 .
- 13- عوض محمد طالب ،التجارة الدولية، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990.
- 14- عوض الله زينب ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 15- جاهين محمد أحمد ، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2001.
- 16- سامويلسون بول ، العلاقات التجارية والمالية الدولية ، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

- 17- السيد علي عبد المنعم ، عبد الرحمن الحبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية للنشر ، بيروت، 1986.
- 18- الأشقر أحمد ، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 19- عفيفي حاتم سامي ، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987.
- 20- ساكر محمد العربي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 .
- 21- عبد العظيم حمدي ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، زهراء الشرق، مصر، 1998.
- 22- صافي الوزني خالد ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر ، الأردن، 1999 .
- 23- هوشيار معروف ، الاستثمارات والأسواق المالية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ،2003 .
- 24- سلفاتور دومنيك ،الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد رضا علي العدل ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ،مصر، 1993/1992.
- 25- شندي وجيه ، المدفوعات الدولية و أزمة النقد العالمية ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1975 .
- 26- الحجار بسّام ، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع؛ بيروت، لبنان، 2003.
- 27- أحمد حشيش عادل ، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2001.
- 28- صاحب عجام هيثم ،علي محمد سعيد ، التمويل الدولي ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2002.
- 29- شوتي ناجي جواد ، إدارة الأعمال الدولية ، الأهلية للنشر والتوزيع ،الأردن،2002 .
- 30- ملاك وسام ، الظواهر النقدية على المستوى النقدي الدولي ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان،2001.
- 31- بكري كامل وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، مصر، 2003/ 2002 .
- 32- توفيق عبد الرحيم، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2004.
- 33- حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، مصر ، الطبعة الثانية، 1994.

- 34- أبو حرب عثمان ، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 35- عجمية محمد عبد العزيز ، محمد العقاد مدحت ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
- 36- قريصة صبحي ، مدحت محمد العقاد ،النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- 37- يونس محمود ،عبد النعيم محمد ،أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، مصر، 2000.
- 38- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008.
- 39- الحصري طارق الفاروق ، الاقتصاد الدولي، المكتبية العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- 40- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار السيرة، عمان، 2012.
- 41- عبد الرحمن يسري، الاقتصاديات الدولية، الدر الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
- 42- عريقات حربي القضا ، مبادئ الاقتصاد الكلي و الجزئي، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1997.
- 43- بكري كامل ، التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2002
- 44- تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 2004 .
- 45- ميراندا زغلول، التجارة الدولية ، بدون دار النشر، بنها ، مصر، 2010 .

## II. المذكرات و الأطروحات:

- 46- بن بريكة الزهرة ، دراسة اقتصادية و قياسية لأهم محددات سعر الصرف- دراسة حالة الجزائر- (1993-2006) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي ،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ،2006 / 2007.
- 47- بن زاير مبارك ، نظرية الأسواق الفعالة - دراسة حالة سوق الصرف دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادي(غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي بشار، 2005 / 2006.

- 48- لعروق حنان ، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص بنوك وتأمينات، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الإخوة متوري قسنطينة، دفعة 2005/2004.
- 49- بن زاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثره عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص قياس اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير ، جامعة الجزائر3، دفعة 2011/2010 .
- 50- بن طيرش عطاء الله ، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بغيرداية ، دفعة 2011-2010 .
- 51- بن شلاط مصطفى، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم اقتصادية، (غير منشورة) تخصص تحليل اقتصادي ، المركز الجامعي بشار، 2006/2005.
- 52- منهوم بلقاسم ، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر(2009/1970) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، 2013/2012 .
- 53- زراقة محمد ، أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات :دراسة قياسية -حالة الجزائر - 2014/1990 ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد قياسي/بنكي مالي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2016/2015.
- 54- دوحة سلمى ،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث علوم التجارية (غير منشورة) ، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2015/2014.
- 55- زاوية رشيدة ، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل ، حالة الجزائر(1990-2013) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015/2014.



- 56- أويابة صالح ، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر ,  
1990/2009 ، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية  
والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2010,2011.
- 57- عبد الجليل هجيرة ، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر ، مذكرة  
ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة  
أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2012.
- 58- هذلول بربور مشهور ، العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار  
في الأردن (2006/1985) ، أطروحة دكتوراه تخصص مصاريف ، كلية العلوم المالية والمصرفية ،  
جامعة الأردن ، 2008 .
- 59- شيباني سليمان ، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)  
، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر دفعة . 2008/2009.
- 60- دلامي نجية ، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات ، مذكرة  
ماجستير (غير منشورة) ، تخصص مالية واقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،  
جامعة الشلف، 2011/2012 .
- 61- عزي خليفة ، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان  
المدفوعات(1985-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات،  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011/2012.
- 62- صحراوي سعيد ، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي  
في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية  
دولية جامعة تلمسان الجزائر، 2009/2010.

### III. المجالات و الدوريات :

- 63- العباس بلقاسم ، سياسات أسعار الصرف، في مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،  
العدد 23 نوفمبر، 2003.
- 64- بن الزاوي عبد الرزاق ، نعمون إيمان ، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه  
الحقيقي في الجزائر، في مجلة الباحث ، العدد10، جامعة ورقلة، 2012.

- 65- حسون الساعدي صبحي، أياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 7 ، السنة 2011 .
- 66- زيرار سمية وآخرون ،أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004) ، في مجلة العلوم الإدارية ، الأردن، العدد 2، 2009 .
- 67- محمد الغزالي عيسي ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 23 ، 2003.
- 68- فرنسيس جبرونيّام ، ترجمة: محمد غرير، محمد سعيد القافري، الاقتصاد الدولي ، منشورات جامعية ،قاريونس بنغازي ، ليبيا ، 1991.
- 69- بربري محمد أمين ، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الدولية - دراسة حالة صرف الدينار الجزائري ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة شلف، الجزائر ، مجلة الباحث عدد 2010/09 .
- 70- بونوة شعيب ، رحيمة خياط ، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر، العدد 5 ، 2011.
- 71- سعدي وصاف ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002.

### IV. الملتقيات و المحاضرات :

- 72- حساني رقية ، محاضرات في العلاقات التجارية الدولية، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2012.
- 73- راتول محمد ، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحويلات الجزائرية - الواقع و التحديات - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف، الجزائر ، 2004/12/15/14 .
- 74- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2004.

75- كتوش عاشور ، بلعزوز علي ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.

ثانيا/ بالفرنسية.

### I. LES OUVRAGES.

- 76- Michel, jura. **technique financier international**, dunod, Paris 1999.
- 77- Maurice debauvais, et y.sinnah , **la gestion globale du risque de change**, nouveaux enjeux et nouveaux risque, economica, 2 édition, paris,1992.
- 78- Patrick artus, **économie des taux de change**, édition economica, paris 1997.
- 79- Pavle Petrvic , Mirjana glioric. **Exchange rate and trade balance : j- curve Effect** . Original scientific paper. University of belarade. serbia . 2010.

### II. LES RAPPORTS ET LES BULLETIME

- 80- Direction Générale des Douanes , **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , Année 2013.**
- 81- Direction Générale des Douanes , **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , Année 2015.**
- 82- Direction Générale des Douanes , **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , Année 2016.**
- 83- Banque d'Algérie ، **Statistiques Monétaires 1964–2005.**
- 84- Banque d'Algérie ، **Statistiques de la Balance des Paiements 1992–2005.**
- 85- Banque d'Algérie ، **RAPPORT 2005 , EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE , Avril 2006.**
- 86- Banque d'Algérie ، **RAPPORT 2010 , EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE , Juillet 2011.**
- 87- Banque d'Algérie ، **RAPPORT 2015 , EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE , novembre 2016.**
- 88- Banque d'Algérie ، **bulletin statistique trimestriel N°1 septembre 2007.**
- 89- Banque d'Algérie ، **bulletin statistique trimestriel N°4 septembre 2008.**

- 90- Banque d'Algérie † bulletin statistique trimestriel N°6 mars 2009.  
91- Banque d'Algérie † bulletin statistique trimestriel N°12 Décembre 2010.  
92- Banque d'Algérie†, bulletin statistique trimestriel N°20 mars 2012 .  
93- Banque d'Algérie † bulletin statistique trimestriel N°22 juin 2013.  
94- Banque d'Algérie † bulletin statistique trimestriel N°37 mars 2017.  
95- Rapport du FMI 16/127, Fonds monétaire international , Mai 2016 .

ثالثا / المواقع الالكترونية

- 96- [http://www.arab-api.org/develop\\_1.htm](http://www.arab-api.org/develop_1.htm)  
97- [www.rsscra.com](http://www.rsscra.com)  
98- <http://www.aljazeeraafx.net/vb/showthread.php?t=5655>  
99- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701>  
100- <http://www.al-fadjr.com/ar/economie/222755.html>  
101- <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

الملك الحق

## الملاحق

قائمة الملاحق :

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
148	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية 2016/2005.	01
149	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية 2016/2005.	02
150	تطور سعر الصرف، البترول، الصادرات والواردات الجزائرية في (1990-2016).	03
151	نتائج اختبار اثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري في (1990-2016).	04

## الملحق

الملحق رقم (01): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية 2016/2005.

الوحدة مليون دولار أمريكي

النسبة	المواد الغذائية	الطاقة و الزيوت	المواد الخام	المواد النصف مصنعة	سلع التجهيز أفلحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع الاستهلاك	مجموع الصادرات
2005	67	45325	134	651	0	36	19	46232
2006	73	53557	195	828	1	44	43	54741
2007	88	59197	169	993	1	46	35	60529
2008	119	77256	334	1384	1	67	32	79193
2009	113	44128	170	692	0	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	.	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	63752	109	1610	.	27	17	65917
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	234	35724	106	1693	1	18	11	37787
2016	327	27102	84	1299	.	53	18	28883
النسبة%	1.13	93.84	0.29	4.50	.	0.18	0.06	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> ، على الساعة 19:30 ، يوم

.2017/05/16

-Direction Générale des Douanes , Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , Année 2013/2015/2016.

## الملحق

الملحق رقم (02): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية 2016/2005.

الوحدة مليون دولار أمريكي

النسبة	المواد الغذائية	الطاقة و الزيوت	المواد الخام	المواد النصف مصنعة	سلع التجهيز ألقلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع الاستهلاك	مجموع الواردات
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	9580	4340	1832	11223	506	16172	11199	54852
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	9314	2348	1551	11982	663	17046	8597	51501
2016	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	46727
%2016	17.60	2.77	3.34	24.57	1.07	32.94	17.71	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> ، على الساعة 19:30 ، يوم

.2017/05/16

-Direction Générale des Douanes , Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , Année 2013/2015/2016.



## الملحق

الملحق رقم (03): تطور سعر الصرف، البترول، الصادرات والواردات الجزائرية في (1990-2016).

السنة	سعر الصرف دولار أمريكي	سعر برميل النفط دولار أمريكي	الصادرات مليار دولار	الواردات مليار دولار	الميزان التجاري مليار دولار	نسبة التغطية %
1990	9	24.2	11.3	9.68	1.62	116.74
1991	18.5	20.4	12.1	7.68	4.42	157.55
1992	21.8	20.5	11.51	8.3	3.21	138.67
1993	23.4	17.8	10.41	7.99	2.42	130.29
1994	36	16.3	8.89	9.15	-0.26	97.16
1995	47.6	17.6	10.25	10.1	0.15	101.49
1996	54.7	21.7	13.22	9.09	4.13	145.43
1997	57.7	19.49	13.82	8.13	5.69	169.99
1998	58.8	12.94	10.14	8.63	1.51	117.50
1999	66.6	17.91	12.32	8.96	3.36	137.50
2000	75.25	28.5	21.65	9.35	12.3	231.55
2001	77.26	24.3	19.09	9.48	9.61	201.37
2002	79.68	25.2	18.71	12.01	6.7	155.79
2003	77.39	29	24.47	13.32	11.15	183.71
2004	72.06	38.5	32.22	17.95	14.27	179.50
2005	73.35	54.6	46.38	19.57	26.81	237.00
2006	72.64	65.7	54.74	20.68	34.06	264.70
2007	69.37	74.95	60.59	26.35	34.24	229.94
2008	64.56	99.97	78.59	37.99	40.6	206.87
2009	72.4	62.3	45.18	37.4	7.78	120.80
2010	74.4	80.2	57.09	38.89	18.2	146.80
2011	72.85	112.94	72.88	46.92	25.96	155.33
2012	77.55	111	71.73	51.56	20.17	139.12
2013	79.38	109	64.86	54.98	9.88	117.97
2014	80.56	100.2	60.12	59.67	0.45	100.75
2015	100.46	53.1	34.56	52.64	-18.08	65.65
2016	109.46	45	24.4	47.6	-23.2	51.26

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير

### • Banque d'Algérie

- Statistiques Monétaires 1964-2005 et Statistiques de la Balance des Paiements 1992-2005, Op-cit , P 72- 73.
- RAPPORT 2005 , EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE , Avril 2006, P 62
- RAPPORT 2010 , EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE , Juillet 2011, P 43
- RAPPORT 2015, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE , novembre 2016, P 65
- Rapport du FMI 16/127, Fonds monétaire international, Mai 2016 , P 30.
- bulletin statistique trimestriel N°6 mars 2009, P 27/ N°1 septembre 2007, P 21/ N°4 septembre 2008, P 21/ N°37 mars 2017, P 27/N°22 juin 2013, P 27.

الملحق رقم (04): نتائج اختبار اثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري في (1990-2016).

Command		Capture							
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: BC									
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)									
Date: 05/22/17 Time: 11:24									
Sample: 1990 2016									
Included observations: 27									
BC=C(1)+C(2)*TC									
		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.				
	C(1)	9.321825	0.148954	2.143928	0.0234				
	C(2)	0.053169	0.199772	3.026465	0.0090				
R-squared	0.801611	Mean dependent var	9.524074						
Adjusted R-squared	0.820334	S.D. dependent var	14.41666						
S.E. of regression	14.70196	Akaike info criterion	8.285026						
Sum squared resid	0.694057	Schwarz criterion	8.381014						
Log likelihood	-109.8479	Hannan-Quinn criter.	8.313569						
F-statistic	0.000700	Durbin-Watson stat	2.421934						
Prob(F-statistic)	0.000510								

مخرجات نظام 4 EViews

الجمال والأعمال

## الجدول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
<b>الفصل الأول</b>		
01	أنواع خطر الصرف	40
<b>الفصل الثاني</b>		
02	حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي	60
03	الفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها	73
<b>الفصل الثالث</b>		
04	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي (1974-1987)	97
05	مراحل الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري (1987-1991).	98
06	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1990-1994).	99
07	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو (1994-2016).	101
08	تطور مؤشر ميزان المدفوعات في الفترة (1982-1989)	108
09	تطور مخزون الديون الخارجية (1971-2002)	108
10	تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري	111
11	تطور الميزان التجاري خلال فترة (1990-2002)	113
12	تطور الميزان التجاري خلال فترة (2003-2016)	115
13	توزيع الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال (2015-2016).	119
14	أهم العملاء التجاريين للجزائر سنة 2016.	120
15	أهم الموردين التجاريين للجزائر سنة 2016	122

## الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تحديد سعر الصرف المتوازن	08
02	آلية تحديد سعر الصرف	17
03	تنشيط الطلب على السلع الأجنبية	19
04	تغيرات أسعار الصرف	20
05	تغيرات طلب وعرض العملة الأجنبية	21
06	تأثير التضخم على سعر الصرف	22
07	أثر زيادة سعر الفائدة المحلية على سعر الصرف	24
08	كيفية تنفيذ الصفقات	27
09	الحلقة الفاصلة للعملة القوية	37
10	تقنيات تغطية خطر الصرف	41
11	التوازن في نموذج ماندل - فلمنج.	48
12	التوازن في ميزان المدفوعات	62
13	توازن الميزان التجاري	78
14	منحنى: J	80
15	أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أكبر من 1	84
16	أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من 1	85
17	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة تساوي 1	86
18	تغيرات سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي و اليورو (1994-2016)	102
19	تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري من 1989-1999	112
20	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال (1990-2002)	114
21	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال (2003-2016)	116
22	أهم العملاء التجاريين الجزائر سنة 2016	121
23	أهم ستة عملاء تجاريين للجزائر سنة 2016	121
24	أهم الموردين التجاريين للجزائر سنة 2016	123
25	أهم ستة موردين تجاريين للجزائر سنة 2016	124
26	تطور سعر الصرف، البترول، الصادرات والواردات الجزائرية (1990-2016)	127

الفهم

الصفحة	قائمة المحتويات
I	شكر و عرفان
II	الإهداء
أ - ز	المقدمة العامة
49 - 01	<b>الفصل الأول :</b> سعر الصرف: أنظمتة، سياساته ونظرياته
02	تمهيد
16-03	<b>المبحث الأول :</b> مفهوم سعر الصرف
03	المطلب الأول : ماهية سعر الصرف
03	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف
04	الفرع الثاني: خصائص سعر الصرف
05	الفرع الثالث :أهمية سعر الصرف
05	المطلب الثاني : أصناف ووظائف سعر الصرف
05	الفرع الأول : أصناف سعر الصرف
09	الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف
10	المطلب الثالث : أنظمة سعر الصرف
11	الفرع الأول : نظام سعر الصرف الثابت
12	الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن
15	الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف
24-16	<b>المبحث الثاني : آليات تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه</b>
17	المطلب الأول: آليات تحديد أسعار الصرف
17	الفرع الأول: التحديد الواقعي لسعر الصرف
19	الفرع الثاني : تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف
20	المطلب الثاني: العوامل الكمية المؤثرة في سعر الصرف.
20	الفرع الأول: التغيرات في قيمة الصادرات الواردات
21	الفرع الثاني: تغير معدلات التضخم
23	الفرع الثالث: المعروض النقدي
23	الفرع الرابع: الطلب على الأصول الرأسمالية

24	المطلب الثالث: العوامل النوعية المؤثرة في سعر الصرف
24	الفرع الأول: التدخلات الحكومية
24	الفرع الثاني: العوامل السياسية والعسكرية
35-24	المبحث الثالث : آلية عمل سوق الصرف
25	المطلب الأول : ماهية سوق الصرف
25	الفرع الأول : تعريف سوق الصرف .
25	الفرع الثاني : خصائص سوق الصرف الأجنبي
26	الفرع الثالث: وظائف سوق الصرف الأجنبي
29	المطلب الثاني : تطور سوق الصرف الأجنبي وطرق التسعير فيه
29	الفرع الأول: عوامل تطور أسواق الصرف
30	الفرع الثاني: طرق التسعير في سوق الصرف
32	المطلب الثالث: أنواع سوق الصرف الأجنبي و المتدخلون فيه
32	الفرع الأول: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي
33	الفرع الثاني: أنواع أسواق الصرف الأجنبية
48-36	المبحث الرابع: سياسات ونظريات سعر الصرف
36	المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسة سعر الصرف.
36	الفرع الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف
36	الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف
38	المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف .
38	الفرع الأول : مراقبة الصرف وإقامة سعر صرف متعدد
39	الفرع الثاني: استخدام سعر الفائدة وتغطية خطر الصرف
42	المطلب الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف
42	الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.
44	الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة.
45	الفرع الثالث: نظرية الأرصد و النظرية الإنتاجية.
47	الفرع الرابع: نموذج ماندل وفلينج (MUNDELL-FLEMING).
49	خلاصة الفصل الأول
91-50	الفصل الثاني: الميزان التجاري وأثر تخفيض قيمة العملة على توازنه
51	تمهيد



64-52	المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات
52	المطلب الأول : مفهوم الميزان المدفوعات
52	الفرع الأول : تعريف ميزان المدفوعات
53	الفرع الثاني : أهمية ميزان المدفوعات
54	الفرع الثالث: القيد في ميزان المدفوعات
55	المطلب الثاني : تركيبية ميزان المدفوعات
61	المطلب الثالث : وضعيات ميزان المدفوعات
61	الفرع الأول : التوازن في ميزان المدفوعات
62	الفرع الثاني: اختلال ميزان المدفوعات
70-64	المبحث الثاني : مفهوم الميزان التجاري
64	المطلب الأول : ماهية الميزان التجاري
64	الفرع الأول : تعريف الميزان التجاري
65	الفرع الثاني : كيفية القيد في للميزان التجاري
65	الفرع الثالث: أقسام الميزان التجاري.
66	المطلب الثاني : وضعيات الميزان التجاري.
66	لفرع الأول : فائض في الميزان التجاري.
67	الفرع الثاني : العجز في ميزان التجاري.
68	المطلب الثالث : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري وميزان المدفوعات .
68	الفرع الأول : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري.
69	الفرع الثاني : علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
75-70	المبحث الثالث : مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة
70	المطلب الأول : تعريف تخفيض قيمة العملة و أسبابه
70	الفرع الأول: تعريف تخفيض قيمة العملة
71	الفرع الثاني : أسباب التخفيض
72	الفرع الثالث:الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة.
73	لمطلب الثاني : أهمية وأهداف سياسة تخفيض القيمة
73	لفرع الأول : أهمية سياسة تخفيض العملة
74	الفرع الثاني : أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة
75	المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

90-75	المبحث الرابع : أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري .
76	المطلب الأول : نظرية أسلوب المرونات
76	الفرع الأول : فرضيات ومميزات نظرية أسلوب المرونات
77	الفرع الثاني : صياغة النظرية
79	الفرع الثالث : منحنى j.curve
81	المطلب الثاني : نظرية الاستيعاب
81	الفرع الأول : صياغة النظرية
82	الفرع الثاني :أثار التخفيض من وجهة مبدأ الاستيعاب.
83	المطلب الثالث : أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات.
84	الفرع الأول: أثر تخفيض على الصادرات
87	الفرع الثاني :أثر التخفيض على الواردات .
87	الفرع الثالث : أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية .
91	خلاصة الفصل الثاني
131-92	الفصل الثالث: أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري
93	تمهيد
112-94	المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر
94	المطلب الأول: نظام الصرف و تسعير الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين(1962-2016)
94	الفرع الأول : تطور نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري خلال فترة ( 1962-1993) .
100	الفرع الثاني: تطور نظام التعويم المدار للدينار الجزائري خلال الفترة ( 1995-2016) .
104	المطلب الثاني : نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.
105	المطلب الثالث : سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
105	الفرع الأول : البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري.
107	الفرع الثاني : أسباب تخفيض الدينار الجزائري
109	الفرع الثالث : مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري.
127-112	المبحث الثاني : تطور الميزان التجاري الجزائري
113	المطلب الأول : تطور الميزان التجاري الجزائري 1990-2016.
117	المطلب الثاني :انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي واهم الشركاء التجاريين
117	الفرع الأول : التوزيع السلعي لصادرات والواردات الجزائرية

119	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية
124	المطلب الثالث : مشاكل التصدير في الجزائر
124	الفرع الأول : المشاكل على مستوى الجزئي.
125	الفرع الثاني : المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي
126	الفرع الثالث : المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي.
130-127	المبحث الثالث : النمذجة القياسية لتخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري الجزائري
127	المطلب الأول : التحليل الوصفي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.
129	المطلب الثاني : دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري .
131	خلاصة الفصل
132	الخاتمة العامة
145-137	المراجع
151-146	الملاحق
154-152	الجدول و الأشكال
159-155	الفهرس
161	الملخص

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى فعالية تخفيض قيمة العملة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات على المدى الطويل آخذين الجزائر كدراسة حالة خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2016 ، وذلك بغية معرفة الأثر الذي أدته هذه السياسة، بعد فترات الإصلاحات المالية و الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، ولهذا الغرض تم تقديم نظرة مختصرة عن ميزان المدفوعات وسياسة تخفيض قيمة العملة و العلاقة التي جمعتهما، كما تم تطبيق نظام وصفي وقياسي بالاعتماد على نموذج خطي بسيط على الميزان التجاري وسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي كمتغيرات دراسية.

وحسب نتائج الاختبارات الإحصائية تبين غياب علاقة الترابط بين المتغيرات و هو ما يعني غياب العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات من نفس الدرجة، بالإضافة إلى عدم وجود سببية بين سعر صرف العملة المحلية و الميزان التجاري، مما اتضح أن إجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية قصد تحسين وضعية ميزان التجاري للجزائر لم تكن ناجعة و بالتالي غير فعالة وذلك لظروف طبيعة التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: تخفيض قيمة العملة، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، ميزان التجاري

### Summary of the Study:

The objective of this study is to show the extent of the effectiveness of the devaluation to address the default in the Trade balance in the long term , taking Algeria as case of study during the period from 1990 to 2016, in order to know the impact this policy has played after a period of financial and economic reform in Algeria, For this purpose a brief reference was made to the Trade balance and the policy devaluation of the currency and relationship between them, as was the application of Simple linear model on the balance of trade and the price of the exchange rate of the local currency for U.S. dollar as a study variables

The results statistical tests show the absence of correlation relationship between the variables, which means the absence of long-term relationship between stable variables of the same class, In addition to absence of a causal link between the exchange rate of the local currency and the balance of trade, Which turned out to be the Devaluation measures national currency in order to improve the status of the Trade balance of Algeria was not viable and therefore not effective because of the circumstances of the nature of the foreign trade

Key Words : Devaluation ,Balance of Payments, Exchange rate, Trade Balance.